

د. يحيى الجمل

عبد الناصر والسرد العالي والقومية العربية



دار المستقبل العربي . القاهرة

عبد الناصر
والسر العالي
والقومية العربية

دكتور
يحيى الجمل

الناشر
المستقبل العربي للنشر والتوزيع

إهداء

الى أولئك الذين مازالوا يتمسكون

بالأمل البعيد

أمل الوحدة

من أجلهم كتبت هذه المقالات

واليهم أهديتها

المؤلف

مقدمة

هذه مجموعة من المقالات نشر بعضها داخل مصر ونشر البعض الآخر خارج مصر في عدد من الجرائد والمجلات العربية ، وهذه المقالات يربط بينها جميعا فكر واحد يوشك أن يجعل منها حبات في عقد . أما هذا الفكر الواحد الذي تعكسه المقالات فإنه يقوم على تأكيد الحقائق الآتية :

• حقيقة الانتماء العربى لمصر .

وحقيقة أنه بغير الحرية فإن كل بنيان سياسى معرض للانقراض والانهيار .

وحقيقة أن الحرية لها وجهان لا ينفصلان وجه سياسى ووجه اقتصادى .

حول هذه المحاور تدور هذه المقالات تقترب منها أحيانا اقتربا شديدا وتعالجها أحيانا أخرى على نحو غير مباشر ، ولكنها جميعا تقوم على هذه الاعمدة وتستند اليها وتعبر عنها .

وقد أحسن بعض الاصدقاء الظن بهذه المقالات وحرصونى على جمعها في دفعة كتاب واحد حتى لا تضعى أو تتوه ، وترددت طويلا الى أن جاعنى الصديق القديم (عبد العزيز سالم) وله في نفسى موقع خاص منذ أيام الشباب الباكر ولم يتركنى الا وقد جمعنا تلك المقالات في ملف خاص والا وقد دفعنى دفعا الى أن أضعها في يد من سيقومون بطبعها وإخراجها كتابا يسعى الى الناس .

وقد عاصرت تلك المقالات فترة من أشد الفترات قلقا في حياة الوطن العربى وأشدّها توترا فقد بدأت مع النصف الثانى من عام ١٩٧٥ حين كانت موجة المد التى صاحبت وأعقبت حرب أكتوبر قد تركت مكانها لجزر شديد ، وبدأت حملة شرسة لتكريس الاقليمية فى أجزاء الوطن العربى وفى (مصر) بوجه خاص ، وانهالت المعاول من كل ناحية تريد أن تقطع الاواصر بين مصر وأمتها العربية ، ولم

تكن تلك المعاول سانحة دائما فقد انتشحت احيانا بمسوح ظاهرها العلمانية وباطنها التجديف الشديد ، وكان لا بد من التصدي لهذه الحملة الشرسة الضالة التي كانت وما زالت تستهدف القضاء على كل أمل لدى المناضلين الشرفاء من ابناء الامة العربية في أن يعيدوا أمتهم للسير على طريق بنائها ووحدتها حتى وأن كان طريقا شاقا وطويلا .

والمقال الاول من هذه المجموعة كما يأتي في هذا الكتاب ليس هو المقال الاول في تاريخ النشر — ذلك انني لم التزم في ترتيب المقالات بتواريخ نشرها وإنما رأيت أن أرتبها ترتيبا موضوعيا .

وهذا المقال الاول (عبد الناصر والسد العالي والقومية العربية) والذي نشر في جريدة السفير اللبنانية بمناسبة مرور عشر سنوات على رحيل جمال عبد الناصر يوشك أن يجمع المحاور الثلاث التي تدور عليها سائر مقالات الكتاب ومن ثم كان من حقه أن يأتي في صدر هذا الكتاب وأن يكون عنوانه هو عنوان الكتاب نفسه .

أما المقال الثاني (الوجود العربي في مصر) والذي نشر بمجلة (المستقبل العربي) التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت فقد جاء محولة للرد على أولئك الذين هاجموا عروبة مصر وحاولوا قدر طاقتهم التشكيك في أمرها . وقد حرصت في ذلك المقال على أن أبين الدوافع التي تدفع هؤلاء الى تلك المحاولة الشريرة الخبيثة وحاولت أن أكتشف بهدوء مدى ما ذهبوا اليه من ضلال بعيد .

وتمضي المقالات التالية (حقيقة الانتماء القومي) و (النظرية القومية والمصير العربي) و (الوطن العربي والعالم الثالث) . . لتؤكد هذه المعاني ولترد على دعاة النظرية الاقليمية الضيقة وغير العلمية .

ويأتي في نهاية القسم الاول من مجموعة هذه المقالات — وهو القسم الذي يتناول الفكر القومي — مقال بعنوان (تيار يبحث عن منبره) ولهذا المقال قصة ، تلك أنه نشر في (الاهرام) في الفترة التي كان يجري فيها الحديث عن انشاء منابر سياسية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر تعبر عن الاتجاهات والتيارات السياسية المختلفة ، وجاء هذا المقال تعبيرا عن وجهة نظر التيار القومي وموقفه من قضية المنابر التي كانت مطروحة آنذاك .

وبهذا المقال (تيار يبحث عن منبره) ينتهى القسم الاول من مجموعة هذه المقالات التى تدور حول الفكر القومى .

وتبدأ بعد ذلك بضعة مقالات سياسية تعالج قضايا مصرية أساسا وان كانت من ذلك النوع من القضايا الذى تصادفه فى سائر احزاء الوطن العربى .

وينتهى الكتاب بمقالات ثلاث لها قصة طريفة : اول هذه المقالات مقال يدعو الى ان الخلاف فى الراى يجب أن لا يفسد الود بين المختلفين فى الراى وقد نشر هذا المقال فى الاهرام فى أعقاب قيام المنابر وانضمامى الى المنبر الذى اتخذ له اسم (التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) ويبدو ان ذلك المقال لم يجر رضا الاستاذ الدكتور عبد المنم النمر الذى أصبح فيما بعد وزيرا للأوقاف — فنشر مقالا فى الاهرام يهاجم (التجمع) ويهاجمنى شخصيا هجوما عنيفا .

وتفضل الاهرام فسمح لى بأن أرد على الشيخ النمر — بمقال جعلت له عنوانا (سامحك الله يا شيخنا النمر) ولكن الاهرام أثر أن يجعل عنوان المقال (تعقيب على مقال الدكتور النمر) ولما كان مقال الدكتور النمر يمثل حلقة لازمة من حلقات هذه المقالات : السابقة عليها ثم التالية لها فقد نشرته بينهما .

وكان تعقيبى على الدكتور النمر هو آخر مقال سمح لى بنشره فى الاهرام ذلك أنه بعد قيام (التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) صارحنى المرحوم يوسف السباعى رئيس تحرير الاهرام آنذاك بأنه على غير استعداد ان ينشر لى شيئا وان حقى فى الرد على الدكتور النمر سيكون آخر مقال ينشر لى فى الاهرام .

.. وقد كان ..

وقد حرصت على أن يكون ذلك المقال هو أيضا آخر مقال فى هذا الكتاب .

هذه هى قصة تلك المقالات التى أحسن بعض الزملاء الظن بها وبى وحرصونى على أن أجمعها فى كتاب قد يكون فيه بعض النفع بقدر ما قد يكون فيه من صواب .

والله ولى التوفيق ،،،

عبد الناصر والسرد العالى والقومية العربية

قد يبدو هذا العنوان غريبا لأول وهله •

وقد يظن البعض انى أقصد به الى الرمز •

ولكن الحقيقة أن هذه الأقانيم الثلاث — عبد الناصر والسرد العالى والقومية العربية — ترتبط ببعضها ارتباطا بلغ من الوثاقه الى المدى الذى يقال معه ان الصلة بينها وبين بعضها قوشك أن تكون صلة عضوية •

وما من أحد يجادل فى أن الوجه العربى لعبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو لم يكن واضحا كل الوضوح فى الأشهر الأولى للثورة •

حقا اختمرت الفكرة لدى عبد الناصر ورفاقه على ربهى فلسطين وبعد عودتهم منها ولم يكن من الممكن والأمر كذلك أن بختفى البعد العربى تماما من فكر قائد الثورة •

ولكن عبد الناصر عندما أقام تنظيم الضباط الأحرار وعندما قاد حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليو لم يكن من قبيل الثوار « الايديولوجين » الذين يتحركون وفقا لفلسفة معينة واضحة المعالم •

كان عبد الناصر شابا وطنيا رافضا للاستعمار ورافضا للظلم ، وكان هذا الرفض هو المحرك الأساسى له • وعندما قاد حركته وانتفت حولها الجماهير واحتضنتها وبلورت أهدافها انقلبت تلك الحركة الى ثورة شعبية •

ومن الحق أن يقال ان عبد الناصر ظل خلال الفترة الأولى
للثورة — والتي امتدت الى قرابة العامين ونصف — يبحث عن هوية تلك
الثورة ، وظلت الثورة تبحث عن هويتها •

ولم يكن بحثا أكاديميا ولا بحثا مجردا وانما كان بحثا أملت
الظروف والأحداث •

والميزة الكبرى لعبد الناصر أنه كان يعرف كيف يتعامل مع
الأحداث : كيف يفيد منها وكيف يتأثر بها وكيف يؤثر فيها •

وكان طبيعيا ان تستغرق مشاكل مصر الداخلية — وهي ضخمة
ومتعددة ومتشابكة — جهد الثورة كله وجهد قائد الثورة كله ، كذلك كان
طبيعيا أن تتحسس الثورة أقدامها لكي تؤمن نفسها ولو بعض الأمان •

وكان لابد من عامين وبعض العام لكي يأخذ ذلك كله مجراه ولكي
تعرف الثورة أين هي ولما هي وما ماهيتها ؟

هل هي ثورة اقليمية مصرية بحتة أم هي ثورة عربية : هي نواة
الثورة العربية أو هل هي الثورة العربية النواة •

وكانت هناك أرهاسات كثيرة تدل على التوجه العربى ولكنها
لم تكن حاسمة بالقدر الكافى : فى أحاديث عبد الناصر وفى خطبه كانت
كلمة العرب والعروبة والأمة العربية ترد أحيانا اذا كانت هناك
مناسبة لها ، وخصصت اذاعة مصر موجة أساسية من موجاتها لاذاعة
« صوت العرب » وافتتحه عبد الناصر بكلمة منه ، وفى العيد الأول لصوت
العرب — يوليو ٥٤ — ألقى كلمة أخرى لعلها أول مرة ينخج فيها البعد
العربى الى حد ما •

وبدأت معركة الأحلاف •

وخاض عبد الناصر ضدها حربا عارمة •

وكان أمرا طبيعيا أن يولد في مواجهة الأحلاف شيء جديد في فكر عبد الناصر وفي حركته وفي توجهاته ، شيء ليس بالجديد في الواقع ولكن جديد عليه هو : اسمه الوطن العربى •

* * *

وكان بناء السد العالى فى جنوب مصر حلما من أحلام الثورة •

وكان توجه عبد الناصر نحو الغرب ونحو البنك الدولى لكى يساعدوه فى إقامة السد العالى ذلك الذى تعلق عليه الثورة كثيرا من آمالها فى التنمية والتقدم •

ولكن الغرب كان قد أدرك ان عبد الناصر ليس مجرد ضابط قاد انقلابا عسكريا يمكن أن يحتوى •

انه ليس مثل « كولونيالات » أمريكا اللاتينية ولا يمكن التعامل معه على نفس النحو •

انه ظاهرة جديدة وفريدة •

وبدأ حوار طويل حول بناء السد العالى وكيفية تمويله وشروط ذلك التمويل •

وأحس عبد الناصر بوعيه السياسى وبطريقته فى تحليل الأمور أن شركا خطيرا يراد أن ينصب له ولثورته ولمصر •

وانتهى الأمر مع الغرب بأن سحبت أمريكا وتبعتها بريطانيا وتبعهما البنك الدولى عروضهم لتمويل انشاء السد العالى •

ورغم ضخامة الصدمة الا أن عبد الناصر لم يستسلم ولم يسقط ،
عكس ذلك تماما هو الذى حدث •

وجه عبد الناصر الى الاستعمار الغربى ضربة زلزلته زلزالا
حقيقيا •

كان لا بد من بناء السد العالى •

وكان لا بد من الاعتماد على الذات •

كيف تعامل عبد الناصر مع الحدث وكيف تأثر به وكيف أثر فيه •
هنا وفي مثل هذه المواقف تتحدد ثورية الرجال وعناصرهم
وانتماءاتهم •

والشئ الملفت للنظر حقا أن هذا الموقف — سحب تمويل السد
العالى من قبل الغرب ، وتفكير عبدالناصر فى توجيه ضربة مقابلة للغرب،
وضرورة بناء السد — هذا الموقف كان هو النقطة الكبرى فى فكر
عبد الناصر وانضاجه عربيا •

كان قرار عبد الناصر فى مواجهة تصرف الاستعمار الغربى نحوه
هو تأميم الشركة الدولية لقناة السويس •

وقد أصبحت تلك الأحداث كلها ملكا للتاريخ ولا تعنينا هنا من
زاوية كونها أحداثا •

ولكن الذى يعنينى هنا هو أن أوضح — كدارس — أن هذا
الموقف وما سبقه وما لحقه من تفاعلات كان هو نقطة التحول الكبرى
فى فكر عبد الناصر وفى ثورته •

وعندما وقف عبد الناصر فى الاسكندرية مساء يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٥

ليلقى خطابه في العيد الثالث للثورة ، ذلك الخطاب الذي أعلن في نهايته قراره بتأميم قناة السويس كان هذا الخطاب بذاته هو نقطة الفصل بين مرحلتين في فكر عبد الناصر وفي اتجاه الثورة :

مرحلة الالتفات الى الداخل والبحث عن الماهية والتردد بين الاقليمية والقومية ، ومرحلة أخرى هي مرحلة الوعي بالانتماء العربى وبالقومية العربية والوطن العربى وبوحدة المشاكل ووحدة الأهداف ، ووحدة الأنصار ووحدة الأعداء •

كان عبد الناصر يلقى خطابا في عيد الثورة المصرية ، وكان يعترم أن يعلن تأميم قناة السويس في نهاية ذلك الخطاب وكان الحديث يدور حول تصرفات الغرب وسحب تمويل السد العالى وضرورة الرد على هذا التصرف •

فهل كان خطاب عبد الناصر هو ذلك وحسب ؟

لا بل كان ذلك وأكثر منه •

كان ذلك وكان نهاية مرحلة وبداية مرحلة في فكر قائد الثورة وفي وعى الثورة بذاتها •

ومنذ أن قامت الثورة وحتى تاريخ لقاء ذلك الخطاب لم يتحدث عبد الناصر قط بمثل هذا الوضوح عن فهمه لقضايا الوطن العربى ولفهوم القومية العربية وعن انتمائه وانتماء ثورته وانتماء مصر وشعبها للأمة العربية •

ومنذ ذلك التاريخ تحدد مسار ثورة عبد الناصر وتكونها الثورة العربية الأم أو الثورة العربية النواة في النصف الثانى من القرن العشرين •

وأحسب ان الأمر يطول اذا أردت أن أنقل هنا بعض عبارات ذلك الخطاب •

ولكن ما لا يدرك كله لا يترك كله •

يقول عبد الناصر في ذلك الخطاب بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٥٥
بالاسكندرية :

« حاول الاستعمار بكل وسيلة من الوسائل أن يضعف قوميتنا وأن يضعف عروبتنا وأن يفرق بيننا فخلق صنيعة الاستعمار « اسرائيل » •

« ان القومية العربية تتقدم وستتصر • انها تسير الى الأمام وهي تعرف طريقها وتعرف سبيلها » •

« وبدأوا يقاومون القومية العربية في الجزائر • كل هذه القوى تقاتل عشرة ملايين جزائري ولكن القومية العربية في الجزائر استطاعت أن تهزم حلفاء فرنسا ••• وهذا معناه اشتعال القومية العربية وشعورها بكيانها وحققها في الحياة • هذه المعارك التي تخوضها — معركة الأردن والجزائر ومقاومة الأحلاف كلها معاركنا ••• » •

« انهم يعرفون أن لنا قومية تجمعنا من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي هذه القوة يجب أن يعمل لها حساب لأول مرة في التاريخ • اذن يقضون على فلسطين ويحل اليهود محل أهلها •• والصهيونيون يعلنون أن وطنهم المقدس يمتد من النيل الى الفرات •• » •

ويختتم عبد الناصر ذلك الخطاب التاريخي قبل أن يعلن قرار التأميم بقوله :

« ولهذا فاننا اليوم أيها المواطنون حينما نبني السد العالي

فانما نبني أيضا سد العزة والحرية والكرامة ونقضي على سدود
الذل والهوان » •

وكلنا يعرف كيف سارت الأحداث بعد ذلك •

وكيف حدث العدوان •

وكيف تحرك الشعب العربي كله من المحيط الى الخليج لنصرة
الشعب العربي في مصر حتى اندحر العدوان وانسحبت قلوباه •

وولد عبد الناصر زعيما عربيا لا ينازعه في زعامته للشعب العربي
كله أحد •

ومنذ ذلك التاريخ والى أن اختاره الله الى جواره وحتى بعد وفاته
والعالم كله ينظر اليه هذه النظرة ويقيسه بذلك المعيار •

وكان عبد الناصر ينضج عربيا يوما بعد يوم • يتضح ذلك في
أحاديثه وفي خطاباته وفي مواقفه جميعا •

ومرت الأيام •

ووقف عبد الناصر في التاسع من يناير عام ١٩٦٠ في أسوان عندما
بدىء فعلا في بناء جسم السد العالي ليقول :

« أيها الاخوة هذا هو السد العالي الذي دارت من حوله
المعارك وحارب من أجله الأبطال هذا هو السد العالي الذي شهد
كل هذا الكفاح واستحق كل هذا الكفاح لا بسبب قيمته الذاتية
فحسب بل لأنه أصبح كرمز لتصميم الأمة العربية كلها على أن تسير
في بناء وطنها الكبير المتحرر قيمته الكبرى أيها الاخوة تصميم
بلدنا اننا نستطيع الصمود للعواصف وقد صمدنا للعواصف
وعشنا فيها ثم عشنا بعدها ، صمدنا للعدوان وعشنا فيه ثم عشنا
بعده » •

« هذه أيها الاخوة هي القيمة الكبرى للسد العالي بالنسبة للأمة العربية كلها ... ان الشعوب تقيم نصبها التذكارية تخليدا لانتصاراتها الكبرى واننا لنعتبر ان السد العالي هو النصب التذكاري لمعركة العرب وانطلاق القومية العربية لتحقيق دورها التاريخي ، دورها الانساني ، انه تذكاري أيها الاخوة يتناسب في ضخامته ويتناسب في فوائده ويتناسب في آثاره مع عظمة الأمة التي أنشأته »

« انه تذكاري حتى خلاق وليس مجرد حجر أصم تلقى الزهور من حوله ... انه حياة جديدة متجددة ... انه قوة دافعة للتطور ، انه عون وذخر وسند في معارك طويلة على طريق طويل من أجل تحقيق الأهداف العربية الكبرى »

أليس من حقي اذن أن أربط بين عبد الناصر وبين السد العالي والقومية العربية وأن أقول ان الارتباط بين الاقائيم الثلاث هو ارتباط عضوي •

وما أكثر السدود التي اقيمت •

وما أكثر السدود التي انهارت •

وما أكثر المعارك التي واجهناها •

وما أكثر المعارك التي تنتظرنا •

وسيظل عبد الناصر وسيظل سده العالي وستظل القومية العربية — ستظل هذه الاقائيم الثلاث ألوية خفاقة يرفعها كل المناضلين من أجل أهداف الأمة العربية وحققها في الحياة •

نشر هذا المقال في مجلة السفير اللبنانية في عدد خاص بمناسبة مرور عشر سنوات على وفاة جمال عبد الناصر •

الوجود العربي في مصر

لعل التساؤل حول عروبة قطر من أقطار العروبة لم يثر بالالاحاح
الذى اثير به ذلك التساؤل حول عروبة مصر •

- أثير ذلك التساؤل خارج مصر وأثير داخلها •
- وأثاره كتاب عرب وأثاره كتاب من غير العرب •

وقد بدا للبعض في الستينات من هذا القرن ان ذلك التساؤل
قد حسم نهائيا لصالح عروبة مصر ، ولكن يبدو ان ذلك الحسم لم يكن
نهائيا وعاد التساؤل حول عروبة مصر يطفو الى السطح من جديد •
ونشبت معركة حامية بين أولئك الذين يقولون بعروبة مصر وأولئك
الذين ينكرون عروبتها •

وما زال الحوار دائرا وما أظنه سينتهى في وقت قريب •

والسؤال الذى أريد أن أعرض له هنا هو على التحديد : لماذا
مصر بالذات — دون سائر أقطار العروبة التى يثار حولها ذلك
التساؤل وبهذا القدر من الالاحاح ؟ ولماذا لا يوشك الحديث أن ينتهى
حتى يبدأ من جديد ؟

هل حقيقة ان عروبة مصر تثير كل هذه الشكوك ، وهل أمر هذه
العروبة غير واضح الى هذا المدى الذى يعكس كل هذا الجدل الذى
يصل أحيانا الى حد الصراخ بين المتجادلين ؟

في اعتقادى ان عروبة مصر لا يمكن لى باحث منصف ان تثير
كل هذا الجدل •

فاذا كان ذلك فلم الجدل اذن ؟

وما أسبابه ودلالاته وما أهدافه ، وغاياته ؟

الحقيقة الكامنة وراء الالاحاح فى التساؤل حول عروبة مصر تكمن أساسا فى أهمية مصر ووزنها بالنسبة للوطن العربى •
والطرفان المتحاوران يدركان هذه الأهمية وذلك الوزن ومن ثم جاء ذلك الالاحاح غير العادى •

كلا الطرفين يدرك ان هذه القضية فاصلة بالنسبة لأهدافه ومراميه •

ذلك ان أيا من أقطار العروبة لا يمكن أن يكون أثره وتأثيره على هذه القضية — القضية القومية المصيرية — بنفس الدرجة التى يمكن أن تنتج عن عروبة مصر أو عن نفى هذه العروبة •

ان نفى العروبة عن مصر يعنى أول ما يعنيه ان كل دعاوى الأمة الواحدة من المحيط الى الخليج لابد وأن تسقط ، ولا بد وأن ينتهى الأمر الى عالين منفصلين تماما احدهما يقع فى آسيا والآخر يقع فى أفريقيا وبينهما فاصل جغرافى ضخم يتمثل فى ذلك القطر الذى هو مصر •

ان سلخ مصر عن الأمة العربية لابد وأن ينتهى الى انهيار ذلك الكيان نتيجة الفصل الكامل بين مشرق ذلك الكيان ومغربيه ولا بد وان يؤدى الى وجود كيانين منفصلين لا رابط بينهما •

وكل الذين يريدون أن ينكروا حقيقة الأمة العربية الواحدة لابد وأن يستमितوا فى نفى عروبة مصر لأنهم ان نجحوا فى ذلك فانهم واصلون من أقرب الطرق الى هدم هذه الحقيقة وضربها فى مقتل لا تقوم بعده أبدا •

كذلك ومن ناحية ثانية فان الكثافة السكانية فى مصر تصل من حيث العدد الى ما يقرب من ثلث سكان الوطن العربى كله ، وهذا الثلث

لأسباب تاريخية كثيرة يمثل في الوقت الحاضر وإلى مرحلة قادمة غير قصيرة قوة العمل الأساسية في هذا الوطن سواء كان ذلك العمل ذهنيا أو يدويا ، نظريا أو علميا ، مدربا تدريبيا عاليا أو تدريبيا متوسطا أو حتى غير مدرب أصلا .

ونفى صفة العروبة عن هذا العنصر البشرى الهام لابد وأن يعنى ان المدرس المصرى والمهندس المصرى والطبيب المصرى والعامل المصرى الذين حملوا عبء اعادة بناء الوطن العربى فى النصف قرن الأخير هم أغراب وأجانب فى سائر أقطار العروبة — نفى هذه الصفة عن هذا العنصر البشرى لابد وأن يعكس نفسه فى نظرة متبادلة بين المصريين وسائر العرب تقيم بينهم الحواجز النفسية والذهنية والشعورية جميعا وتؤدى الى نظرة تفتقر الى الثقة والطمأنينة وتمتلىء بكل صنوف الشكوك والريب .

والذين يريدون أن ينفوا صفة العروبة عن مصر يعنيههم أن يكرسوا الشكوك والريب وأن يزرعوا عدم الثقة بين العرب والمصريين من ناحية أخرى . بحسبان ان هؤلاء وهؤلاء لا ينتمون الى أمة واحدة وفى مثل هذا الجو يستطيعون أن يصلوا الى أغراضهم وأهدافهم التى سنعرض لها بعض قليل .

وكذلك ومن ناحية ثالثة فان نفى صفة العروبة عن مصر لابد وأن يؤدى الى احداث خلخلة تاريخية يبدو معها تاريخ الوطن العربى وكأنه ليس تاريخا واحدا وانما تواريخ متعددة متناقضة بل ومتصارعة فى بعض مراحل هذا التاريخ .

ان نفى صفة العروبة عن مصر بما يؤدى اليه من خلخلة تاريخية سيجعلنا نتكلم عن ما يمكن أن يقال له الاستعمار العربى فى مصر وعن الاستعمار المصرى فى أجزاء من الوطن العربى وسيبدو ذلك الوطن أجزاء متصارعة متحاربة لا يجمع بينها على مدى قرون عديدة اطار واحد

مشترك حتى وان حدث داخل ذلك الاطار من الصراعات مثل ما يحدث في كل الوحدات التاريخية والجغرافية الكبيرة في العالم كله .

الذين يريدون أن ينفوا عروبة مصر يعلمون ذلك كله ويدركونه ويهدفون اليه وهم يعرفون جيدا ان معنى ذلك يتمثل في أمر واحد أساسي : مجموعة من التشرذمات لا قيمة لاي منها في الحاضر أو في المستقبل — في عالم العمالة المعاصر يراد للوطن العربي أن يظل دائما مجموعة من الأقسام ، قد تختلف أطوال هذه الأقسام وقد يختلف وزنها ولكنها ستظل جميعا وعلى أي حال في اطار المتجزئة مجموعة من الأقسام بالقياس الى عالم العمالة .

وهل هناك هدف عندهم أقوى من هذا الهدف وأهم منه وأكثر استراتيجية وأبعد أثرا على موازين القوى في العالم . أفلا يستحق هذا الهدف كل هذه الضجة وكل هذا الالاحاح لنفى عروبة مصر .

والا يستحق هذا الهدف ان تعد من أجله الدراسات وان تبذل الوعود وان تعقد المؤتمرات ؟

ومن ناحية أخرى فان الذين يقولون بعروبة مصر يدركون جيدا ويعون أن معنى ذلك أن يتأكد وجود الأمة العربية الواحدة المتواصلة من المحيط الى الخليج ذات الثقل البشري المتكامل وذات الموارد الاقتصادية الضخمة وذات السوق الواسع وذات التاريخ المشترك والمصير المشترك وذات اللغة الواحدة والقيم الحضارية والروحية الواحدة .

الذين يقولون بعروبة مصر يدركون ان ذلك لابد وأن يعنى ان العملاق العربى الذى كان لابد وأن يعود ، وهم — مثلهم في ذلك مثل خصومهم على الجانب الآخر — يدركون مدى أهمية ذلك الهدف وخطورته واستراتيجيته البعيدة وتأثيره على موازين القوى في عالم اليوم والى مدى بعيد في الزمان .

من هنا كان الالاحاح ثم الالاحاح من هذا الفريق على نفى عروبة مصر ومن ذلك الفريق على اثبات تلك العروبة .

ان القضية ليست سهلة ، انها ليست مجرد قضية أكاديمية تثار من أجل مجرد استعراض العضلات الذهنية ، انها قضية مصير وقضية صوالح أساسية يعرفها جيدا كل من الطرفين المتجادلين .

أن نكون أو أن لا نكون ...

وعلى الذين يريدون لنا أن نكون ويعرفون حقيقة عروبة مصر وحقيقة دورها حتى وان غشاه ما غشى في بعض الأحيان — على هؤلاء أن لا يقعوا في شباك تعد للجميع من أجل الوصول الى عزلة مصر أو عزلها ، فان معنى ذلك بالضرورة هو ارتداد حركة القومية العربية ومدها الثوري التحرري ، وهذا هو عين ما يستهدفه أولئك الذين يقفون على الجانب الآخر من القضية .

هل هناك بالنسبة لهم أبهى من هذه الصورة ؟

مصر معزولة مقطوعة الأوصال ضعيفة جاثية ترجو العون من أعدائها الحقيقيين ، وأقطار العروبة الأخرى في حيرة من أمرها لا تكاد تتفق على شيء الا أن لا تتفق .

ونصبح جميعا أمة تمضغ الكلام ولا تفعل شيئا قط .

وألّيس هذا ما يتصورون أحيانا انهم قد وصلوا اليه بالفعل ؟

ولكنهم ينسون أن التاريخ لا يقف ، وأن تفاعلات كثيرة وعوامل موضوعية تحدد مساره وان حركة التاريخ هي في جملتها حركة صاعدة حتى وان حدثت انكسارات في بعض الفترات .

أن نكون أو أن لا نكون ...

هذه هي القضية .

الذين يريدون لنا أن لا نكون يحرصون على نفى عروبة مصر .

والذين يريدون لنا أن نكون يحرصون على اثبات هذه العروبة
وتأكيدا •

واعتقد ان هذا القدر — على ما فيه من ايجاز وتركيز — فيه
الاجابة الكافية على السؤال الذى بدأنا به هذا المقال : لماذا يلح
التساؤل ويتكرر بين الحين والحين حول عروبة مصر ومصر بالذات دون
أجزاء الوطن العربى الكبير •

وننتقل الآن الى صلب الموضوع وجوهره •

وأتصور ان ثمة قضية أساسية لا بد وأن نحسمها بادية ذى بدء •

ان الوجود العربى شىء غير المتحرك القومى غير الفكر القومى •

هذه أمور ثلاثة — حتى وان بدت متداخلة — الا انها! مع ذلك

متميزة •

ولا بد لنا اذا أردنا أن نعالج قضية عروبة أى جزء من أجزاء
الوطن العربى أن تكون هذه القضايا الثلاث ومعاهيمها واضحة في
أذهاننا حتى لا تختلط علينا البديهيّات وتتوه الحقائق •

وعلى ضوء ذلك نبحث عن حقيقة الوجود العربى في مصر •

فيم يتمثل هذا الوجود أساسا ؟

ولا بد وان نعترف منذ البداية أن الوجود العربى لا بد وأن يكون
وجودا واحدا حيث كان في مصر أو في غيرها من الأجزاء التى يتحقق
فيها ذلك الوجود ، والذى نلمسه ونحسه ونعرفه في كل أجزاء ذلك
الاطار الذى يعرف باسم الوطن العربى •

ونعود الى التساؤل : فيم يتمثل هذا الوجود أساسا ؟ وهل نقابل
ذلك الذى يمثله الوجود العربى في مصر بالذات ؟

ونبدأ بأن نؤكد ان قضية « الجنس » ليست قضية أساسية
ولا جوهرية ولا هى واردة بالنسبة لاثبات الوجود أو نفيه •

ونبدأ بتأكيد ذلك لأن البعض أخيراً حاول أن يربط بين القومية العربية ووحدة الأصول والجناس الأمر الذي لم يقل به أحد له وزن سواء بالنسبة للنظرية القومية عموماً أو بالنسبة للقومية العربية على التخصيص •

ومع ذلك ومن باب الجدل المحض فإن الشعب العربى فى مصر لم يكن فى يوم من الأيام جنساً قائماً بذاته منفصلاً عن الجنس العربى ان جاز أن يقال أن هناك جنس عربى خالص ونقى •

وفى عصور سحيقة من القدم لم يكن البحر الأحمر موجوداً وكانت المنطقة كلها وحدة جغرافية واحدة وكان الانتقال بين سائر أجزائها أمراً طبيعياً وكان اختلاط السكان فى المنطقة كلها أو وحدة عنصر هؤلاء السكان أمراً طبيعياً لا يثير التساؤل •

وبعد حدوث الانكسار فى القشرة الأرضية الذى أدى إلى وجود البحر الأحمر فإن الهجرات البشرية من قلب الجزيرة العربية إلى الصومال وجنوب وادى النيل وشماله لم تتوقف قط •

يقول الدكتور جمال حمدان « مع ذلك فكل الغطاء البشرى الذى يغطى ما يعتبر الآن العالم العربى هو أساساً فرشة واحدة من جزء واحد • وعلى الأقل فإن الاختلاط والانصهار الدموى بين العرب والوافدين والسكان الأصليين حقيقة تاريخية بعيدة المدى • على أن الذى يكشف خواء المناقشة من أساسها ويجعلها جوفاء حقاً انها تمثل منطق مزايده وهروب : ففى عقر دار العرب سنظل نجد «العرب العاربة» و « العرب المستعربة » ولكن لا نسمع من يقول ان عرب الشمال ليسوا عرباً ولكنهم متكلمون بالعربية • ولا ندرى الى أى مدى يمكن المضى فى تجريد جزء آخر من العرب العاربة بدورها من أصلاتها » •

والأستاذ عمر عزة دروزه في كتابه « عروبة مصر قبل الاسلام وبعده » يأخذ على عاتقه مهمة اثبات ان المصريين القدماء والمحدثين جميعا هم عرب وان القطيعة التي يراد لها أن تقوم بين جنس عربى من ناحية وجنس مصرى من ناحية أخرى هى قطيعة مقصودة وهى أيضا موهومة • وقد رجع الأستاذ في كتابه الى العديد من المراجع العربية وغير العربية التي تناقش هذا الموضوع محاولا اثبات هذه القضية •

ومع تسليمنا بنبل المقصود من هذه الدراسات والأبحاث ومع اعتقادنا بصحتها العلمية فإنها فيما نتصور قضية لا تستحق كل هذا الجهد وكل هذه المعاناة •

ان ينحدر العرب جميعا في كل أقطارهم من جنس واحد ومن أصلاب واحدة أو أن ينحدروا من أجناس وأصلاب متعددة ليست هى القضية الجوهرية في الوجود العربى ولا في الكيان القومى •

ان الجميع متفق على انه لا يوجد في العالم كله اليوم جنس واحد نقى ، وان وسائل المواصلات والهجرات والغزوات الاستعمارية وحركات التنقل المستمرة كل هذا لم يعد من الممكن بعده الحديث عن جنس نقى •

حقيقة هناك صفات بشرية غالبية نجدها في هذه المنطقة ولا نجد مثلها تماما في تلك المنطقة ، ولا شبهة في أن سكان الوطن العربى تجمعهم صفات مشتركة تقرب بينهم وتميزهم عن غيرهم من سكان المناطق الأخرى في العالم • هذا في ذاته حق ولكنه لا يدعونا الى القول بوحدة الجنس العربى • وعلى أى حال فلسنا مضطرين الى القول بمثل ذلك من أجل اثبات الوجود العربى والكيان القومى الواحد •

فيم يتمثل الوجود العربى اذن ؟

ان الوجود العربى يتمثل فى مجموعة من القيم التاريخية والثقافية
والنفسية ومن ثم فانه يتمثل فيما يمكن أن يقال له حضارة واحدة .

ومن ناحية التاريخ فانه منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا فان العوامل
التاريخية المؤثرة هى عوامل واحدة فى سائر أجزاء ما نطلق عليه
اسم الوطن العربى ومن بينه مصر .

منذ الفتح العربى لمصر ثم امتداد تلك الفتوح الى الشمال
الافريقى ومصر - شأنها فى ذلك شأن الأجزاء الأخرى - لا نعيش
تاريخا مستقلا وانما هى تعيش تاريخا مرتبطا أوثق ارتباطا بتاريخ
الأجزاء الأخرى .

موجات الارتفاع واحدة ، وموجات الانكسار واحدة والخطر
واحد ، ومحاولات دفع الخطر وصدده واحدة . والذى يرصد التاريخ
الانسانى لا يمكن أن يقف عند جزئيات المسائل وان يحسب
بحساب الأيام والشهور ليقول بل لا : لقد كانت مصر فى سنة كذا
وكذا من التاريخ فى حالة ازدهار على حين ان سوريا أو العراق أو تونس
كانت على حال أخرى . ليس هكذا ينظر الى التاريخ الانسانى والا لجاز
لنا أن نقول ان دلتا النيل قد مر عليها فى بعض الأوقات ما لم يمر على
صعيد مصر من الأحداث . ان الذى يتحدث عن التاريخ فى هذه
المنطقة لابد وأن ينظر الى أحداثه الكبرى وتأثيراته البعيدة وتياراته
الأساسية وهو عندئذ لابد وان يدرك انه تاريخ فى جوهره واحد وفى
تأثيره واحد . وهو واحد فى كل الأجزاء ومن بينها بل وفى واسطتها
ذلك الجزء المعروف جغرافيا باسم مصر .

أما من ناحية القيم الثقافية فان أبرزها وأوضحها يتمثل فى اللغة .
واللغة العربية لغة الغالبية العظمى من أبناء تلك المنطقة الجغرافية
المتدة من المحيط الأطلسى الى الخليج العربى والتي يسميها الوجدويون
« الوطن العربى » ونقول الغالبية العظمى آخذين فى الاعتبار الاقليات
الكردية والبربرية والزنجية التى تعيش على أطراف ذلك الوطن وتتكلم

غير لغته أما ما عدا ذلك فلغة الجميع هي لغة واحدة وان اختلفت لهجاتها كما تختلف اللهجات بالنسبة لكل لغات العالم •

ومن ذا الذى لا يستطيع أن يفرق بين لهجة أهل باريس من الناطقين بالفرنسية ولهجة أهل مارسيليا وجنوب فرنسا بصفة عامة •

وكذلك الحال بالنسبة لكل البلاد وكل اللغات •

والشئ الذى قد يحتاج الى دراسة بالنسبة للهجات داخل الوطن العربى ان لهجة معينة قد توجد فى جزء من قطر عربى وتوجد فى جزء آخر من قطر عربى آخر بينهما مبعدة ، وقد يفسر ذلك بارتحال القبائل ويعوامل الهجرة من مكان الى مكان •

هناك لهجات فى بعض مناطق تونس تسمع مثلها فى صعيد مصر الأوسط (المنيا وبنى سويف) والحديث عن تقارب اللهجة بين أهل الفيوم وأهل برقة حديث معروف •

وقد أستطيع أن أقدم للباحثين فى موضوع اللهجات ملحوظة قد تسترعى انتباه بعضهم •

هناك قرية كبيرة فى احدى قرى محافظة المنوفية على مرع رشيد — احد فرعى دلتا النيل — يصل سكانها الى حوالى خمسة وعشرين ألفا واسمها جزيرة الحجر ، وهذه القرية لها لهجة تختلف بشكل واضح عن لهجة القرى المجاورة لها والتي تبعد عنها سواء من الشمال أو الجنوب بأقل من كيلو متر واحد ولهجة هذه القرية — جزيرة الحجر — هي ذات لهجة أهل البحرين فى كيفية النطق •

انك تسمع الرجل من هذه القرية وتسمع الرجل من دولة البحرين فلا تكاد تفرق بين طريقتيهما فى النطق ولهجة الحديث •

فكيف تأتي ذلك ؟ وما دلالاته ؟

وعلى أى حال فقد حاول البعض أن يتحدث عن اللهجات وكأنها لغات قائمة بذاتها ولكنها محاولة عابثة ذلك انه حتى فى داخل الأقطار الأجزاء تختلف اللهجة من منطقة الى منطقة بل وأحيانا من قرية الى قرية ، واختلاف اللهجات لا يقدر فى وحدة اللغة • ان العربى فى الرباط يفتح المذيع لسمع القاهرة أو دمشق أو بغداد لا يجد فى ذلك مشقة ولا يحس اغترابا • وان الصحيفة من بيروت أو من بغداد أو من القاهرة لتسعى فى كل أرجاء الوطن العربى بغير حاجة الى وسيط أو ترجمان •

واذا تركنا مجرد اللغة وذهبنا الى أبعد من ذلك حيث الثقافة فانه لا يمكن أن يجرى حديث الا عن ثقافة عربية واحدة •

ان دارس الأدب فى تونس أو فى الجزيرة العربية أو فى بلاد الشام أو فى مصر ليدرس أبا العلاء المعرى والمتنبى والنجاحى ومن اليهم على انهم أسلافه الثقافيون ، ولا يشعر احدهم انه يدرس ثقافة بعيدة عنه أو غريبة عليه أو انها ثقافة وطن غير وطنه أو انها تنتمى الى بلاد غير بلاده أو تاريخ غير تاريخه •

وليس الأمر فى الثقافة العربية قاصرا على الأدب وحده ذلك أن مكونات العقل العربى شأنها شأن مكونات الوجدان العربى واحدة أيضا : المتكلمون والفقهاء والفلاسفة والعلماء يوشك المثقف العادى عندما يسمع أسماءهم أن لا يعرف أين ولد هذا وأين عاش ذلك وأين دفن هذا الأخير ، هو لا يعرف عنهم الا أنهم مفكرون عرب ساهموا فى تكوين العقل العربى وانضاجه •

قل الامام أبو حنيفة أو الشافعى أو قل البيرونى أو جابر بن حيان أو قل ابن سينا أو ابن رشد أو قل ما شئت من أسماء الاعلام من مؤسسى الفكر العربى وسدنته فى كل ميدان فانك لن تستطيع أن

تقول ان أثر هذا قد توقف عند هذا أو ذاك القطر ولكن ستري وستحس أنهم جميعا ساهموا في تكوين العقل العربى فى كل مكان من أرض العربىة وسيتعذر عليك ان لم يستحل أن تحبس أثر واحد منهم فى مكان بعينه •

واذا كان ذلك متحققا بالنسبة للتراث فانه متحقق أيضا بالنسبة للحاضر •

لغة واحدة اذن ونتاجها ثقافة واحدة تجدها فى مصر كما نجدها فى الشام كما تجدها فى الجزيرة أو فى تونس أو فى غير ذلك من أقطار العربىة •

واذا كان هذا هو شأن التاريخ والثقافة فان المزاج النفسى للمواطن العربى يوشك أن يكون فى أسسه مزاجا واحدا •

نحن لا ننكر أن التركيب النفسى يختلف من فرد الى فرد حتى داخل الأسرة الواحدة ولكننا عندما نتكلم عن المزاج النفسى نعنى الأسس العامة والخطوط العريضة لكيفية ردود الأفعال العفوية فى الاغلب الأعم — وكيفية مواجهة الحياة والانفعال بها •

المزاج العربى يميل الى نوع من الصوفية والغيبية وتعيش فى أعماقه البعيدة مسحة من حزن وتفكيره فى الموت يتعايش مع عمله من أجل الحياة •

وفى المزاج العربى حب للتدخل فى أمور الآخرين ، وهو يحمل نفسه حملا على قبول قضايا العلم ، ويضطرب لسماع الشعر ، وتهزه الموسيقى الخفيفة ذات الايقاع المرتفع •

والمزاج العربى أقرب الى الانفعال منه الى الروية وأقرب الى الذاتية منه الى الموضوعية وفى المزاج العربى شهامة واسعداد للتضحية والبذل وحب لأن يعرف الآخرون ذلك ويقدروه •

والمزاج العربى بذلك كله — شأنه شأن كل الأمزجة النفسية —
خليط من ايجابيات وسلبيات معينة تشترك فى تكوينه •

وهذا المزاج العربى تلمسه لدى ابن الخليج العربى فى أقصى
المشرق ولدى ابن مصر وابن الشمال الأفريقى فى أسسه العامة وخطوطه
العريضة •

حقا اننا نجد ابن العراق وابن الجزائر — على العموم — أكثر
حدة فى مزاجه من ابن مصر وابن المغرب ولكنك اذا تعمقت الأمور
ولم تقف عند ظاهرها وجدت مكونات المزاج العربى واحدة أو متقاربة
فى المواقف المتشابهة •

والذى لا شبهة فيه ان العوامل التاريخية الواحدة وان الثقافة
الواحدة وان المزاج النفسى الواحد انتجت ما يمكن أن يقال له
الحضارة العربية الواحدة •

وما الحضارة الا نظرة معينة للكون والانسان والعلاقات البشرية ،
ويتمثل ذلك كله فى أنماط من القيم والسلوك •

والذى لا شك فيه ان الاسلام — وهو دين الغالبية العظمى
من أبناء الوطن العربى — أسهم اسهاما ضخما فى صنع الحضارة
العربية — مع العوامل التاريخية والثقافية والنفسية — وجعلها
ما هى عليه •

وكل هذا الذى تحدثنا عنه من تاريخ وثقافة وحضارة هى
ما نعنيه عندما نتحدث عن « الوجود » العربى ، هذا الوجود الذى
تلمسه فى سائر أقطار الوطن العربى •

واذا انتقلنا — بالنسبة لهذا الوجود — من المجرى الى الواقع

فما الذى نراه ونلمسه بالنسبة لهذا الوجود فى مصر بالذات وهى محل
بحثنا وتساؤلنا ؟

لندع الماضى البعيد فان أمره لا يثير جدلا كبيرا — سواء من
حيث اثباته أو نفيه — وانما الجدل كل الجدل حول الحاضر لأنه هو
الذى يعنى ويهم الجميع •

فما شأن هذا الحاضر فيما يتعلق بقضية « الوجود » العربى
فى مصر •

خذ المكونات التاريخية ••

وخذ بعدها أو معها المكونات الثقافية ••

ثم خذ بعد ذلك المزاج النفسى ••

خذها جميعا — فرادى أو مجتمعات — فانك واجد مصر مثلاً
لا يخطئ على الوجود العربى فى أى جانب من جوانبه •

تأثرت بالتاريخ العربى داخل الوطن العربى وأثرت فيه واندمجت
معه ، وإذا نظرت الى التاريخ العربى من خارجه أى فى علاقته بالقوى
الخارجية فان مصر عامل مؤثر بل وحاسم أحيانا كثيرة فى حركة
ذلك التاريخ •

أما عن تأثيرها وتأثيرها فى التاريخ العربى الداخلى فهذا أمر واضح
منذ أن دخلها عمرو بن العاص ثم منذ أن تكونت فيها حكومات — أو
دول كما يقال تجاوزا — ارتبطت ارتباطا قويا أو عارضا بدولة الخلافة
هنا وهناك ، ومن الملاحظات التى لا تخلو من دلالة ان حكام مصر الأقوياء
فى أواخر العصر العباسى الثانى — كانوا يستقدمون أفرادا من بيت
الخلافة ويجعلون لهم الخلافة اسما وما لهم فى حقيقة الأمر من سلطان •

واذا نظرنا الى التاريخ العربى من خارجه فان دور مصر فى ذلك التاريخ غير مجحود ولا منكور ، واشارة الى حروب المغول وحروب الصليبين ودور مصر فيها تكفى للدلالة القاطعة من غير حاجة الى تفصيل •

هى وحدة الوجود التاريخى اذن عاشتها مصر مع وطنها العربى بل وفى القلب من هذا الوطن الكبير بحكم موقعها الجغرافى وكثافتها السكانية •

أما عن الوحدة الثقافية العربية فقد عاشتها مصر أيضا منذ قرون الى أن عقد لها فى أواخر القرن الماضى وأوائل هذه القرن حمل لواء الثقافة العربية ، ولا شك أن الأزهر لعب فى هذا المجال — على مدى عدة قرون — دورا رئيسيا واضحا وقد كان الأزهر فى فترات الانحطاط والظلام هو الحمى الذى استكنت اليه العربية وهجع فيه الاسلام •

وليس مصادفة أن أروقة الأزهر كانت تحمل أسماء أجزاء كثيرة من الوطن العربى الكبير •
وليس مصادفة أيضا أن كثيرين من شيوخ الأزهر وعلمائه كانوا من سائر أقطار العروبة •

وقد كانت مصر هذه قبلة يتجه اليها كثيرون من الاعلام فى دنيا الثقافة العربية بشتى مناحيها •

ويكفى أن تذكر أسماء الشافعى وابن خلدون وابن النفيس والمتنبى — وكل منهم قمة فى ميدانه وغيرهم كثيرون لتدرك ان القاهرة شأنها فى ذلك شأن بغداد ودمشق والقيروان وفاس كانت وتدا من الأوتاد التى استندت اليها الثقافة العربية الواحدة وقامت بها وعليها •

وهكذا فان الوجود الثقافى العربى فى مصر كان وجودا بارزا منفعلا

أحيانا وفاعلا فى الكثير من الأحيان •

أما المزاج النفسى العربى فيوشك المصرى العبادى — الفلاح
المصرى على التخصيص — أن يكون هو المثل الواضح على هذا المزاج
النفسى •

وقد ذكرنا الفلاح المصرى بالذات لأنه ذلك الكائن الأصل الذى
يريد بعض المثقفين من أبنائه أن يجردوه ظلماً وعدواناً من عروبته
وأصالته •

وإذا كانت العوامل السابقة كلها من تاريخية وثقافية ونفسية
هى التى تكون ما يسمى « الحضارة العربية » وكانت هذه العوامل
كلها قد أسهمت فى الوجود المصرى وأسهم فيها الوجود المصرى فان
اختلاط الوجود المصرى بالوجود العربى — بل وذوبانه فيه وصيرورته
جزءاً منه — تصبح من الأمور البديهية التى يكون التساؤل بشأنها
تساؤلاً يحمل معنى الغفلة أو معنى سوء النية أو كليهما جميعاً •

عندما كنت أقرأ ذلك الجدل حول عروبة مصر خطرت لى خاطرة
ساذجة ولكنها استوقفتنى : ان منزلى يقع فى شارع اسمه جابر بن حيان
والشارع الذى يليه شارع ابن مسعود • فما الذى يمنع أن أفتح دليل
تليفونات القاهرة اعتباطاً على أى صفحة من صفحاته لأقرأ أسماء
الشوارع • وقد فعلت فماذا وجدت ؟ شارع الملك غازى — شارع
الحجاز — الخليفة المنصور — السيدة عائشة — شيخون — هارون
الرشيد — جامعة الدول العربية — الهلالية — السيد الببلاوى — الملكة
زبيدة — عمرو بن العاص — الامام الميثى — الخليفة المأمون — درب
المغاربة — الحسين — شارع أبو درع — عبادة •••

هذه مجموعة أسماء قرأتها كلها فى صفحة واحدة — فتحتها
بغير قصد — من دليل التليفون لمدينة القاهرة (١) •

(١) ص ٧٢٢ من آخر طبعة من طبعات هذا الدليل وما يجرى
بالنسبة لهذه العينة العشوائية يجرى لغيرها •

ما الذى يعنيه هذا السيل الزاخر من الأسماء العربية لشوارع القاهرة • انه يعنى ببساطة أن وجدان المواطن العادى يعبش هذه الأسماء فى صباحه وفى مساءه ويختلط وجودها بوجوده •

انها ملاحظة ساذجة كما قدمت ولكنها لا تخلو من دلالة •

لعل هذه الملاحظة أن لا تدفع بعض الحمقى الى شن حملة لتغيير الأسماء العربية الى أسماء فرعونية أو أوربية أو عبرية لا يحسن الناس لها نطقا ولا فهما ولا تقترب من وجدانهم من قريب أو من بعيد •

ولست أريد أن أختم هذا المقال بهذه الخاطرة الساذجة التى لا تخلو من دلالة •

ولكنى أتساءل بصدق وبأمانة هل يعقل أن يكون الوجود العربى فى مصر مشكوكا فيه لدى أحد من أبنائها أو من أبناء الوطن العربى فى الوقت الذى توشك كل الحركات الثورية العربية وكل الثوار العرب أن لا تجد لها ملجأ ولا ملاذا فى أوقات الشدة والأزمات — وما فكثرتها فى غير مصر •

هل يعقل أن يكون الوجود غير العربى هو « الحزن » لكل وجود عربى •• ما أشد التناقض اذن وما أغربه •

هل يعقل أن يكون الوجود العربى فى مصر محلا للتساؤل على حين أن مصر هذه هى التى حمت هذا الوجود نفسه فى غيرها من الأجزاء ، وهى التى أيقظت هذا الوجود من سباته فى سائرها •

كل شئ يتصور بالنسبة لكاتب هذا السطور ألا أن ينظر من منظور اقليمى ولعل هذا هو الذى يسمح لى أن أقول انه فى أغلب أجزاء الوطن العربى فانه ما من كاتب أو قارئ بالعربية الا علمه أو علم من علمه أو شارك فى تعليمه عربى من مصر • ويقال بعد ذلك أن الوجود العربى فى مصر محل للتساؤل •

أقول هذا لأولئك الذين يحاولون من أبناء مصر ان يعزلوها
عن أمتها قبل أن أقوله لأولئك الذين ينكرون حقها من أبناء هذه الأمة .

ان الوجود العربى فى مصر حقيقة راسخة ، حقيقة حياة ..
وحقيقة تاريخ .. وحقيقة مصير .. ولن يغير من هذه الحقيقة مثال
هنا أو تعليق هناك .

ولن يغير منها كل المحاولات التى تنتم فى غيبة الشعب العربى
وعلى غير ارادته ورضاه .

انتهيت من تحرير هذا المقال فى أول ديسمبر ١٩٧٨ ونشر فى مجلة
المستقبل العربى التى يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت بعد
ذلك ببضعة شهور .

هَقِيقَةُ الانْتِمَاءِ الْقَوْمِيّ

من نحن ؟

هل مازال هذا السؤال مطروحا لدى البعض ؟ يبدو أن الأمر كذلك . وهذا أمر يجب أن نعترف به مع شعور بالمرارة شديد .

نحن مصريون ونحن جزء من الأمة العربية .

ليس هناك أبسط من هذه الاجابة ولا أوضح منها ومع ذلك فان بعضا منا يريد أن يقف عند الجزء الأول من الاجابة فيقول « نحن مصريون فقط » ، وقد كنا نعتقد أن هذا البعض لم يعد موجودا وأن أكثر من خمسة وعشرين عاما من عمر ثورة يولية قد كشفت عن وجه مصر العربي وجعلت انتماءها القومي — ذلك الانتماء الذي كان موجودا وقائما لقرون طويلة — ليس محلا لشك أو تساؤل . وكنا نتصور أن مواثيق الثورة ودساتيرها جميعا وآخرها دستور ١٩٧١ قد حسمت هذا الأمر حسما ليس بعده من خلاف .

وأنا من الذين يؤمنون بحرية الرأي ايماننا لا يحده قيد ، ومن الذين لا يضجرون بالخلاف في الرأي بل والذين يعتقدون أن اختلاف الآراء وتعدد المذاهب وصراع الأفكار هي من دلائل حيوية الأمة وحياتها الخصبة ونموها العقلي .

ان الرأي الواحد الذي يحجر على غيره ، والتنظيم الواحد الذي يرهب غيره ، والحاكم الفرد الذي يريد أن يستأثر بالحكم وحده — ان هذا كله ان دل على شيء فانما يدل على ضعف كامن وخوف من مواجهة الغير وعدم ثقة في النفس عميق الجذور .

هذا كله لا يحتمل الجدل عندي وهو موقف فكري أعلنه دائما وأعتر باعلانه والدفاع عنه •

ومع ذلك فان أولئك الذين يريدون لمصر أن تعزل عن وطنها العربى ولشعب مصر أن ينفصل عن أمته العربية — أولئك الذين يذهبون هذا المذهب ليسوا فى تقديرى أصحاب رأى وانما هم منكرون لحقيقة من حقائق الوجود الانسانى أتصور أنها لا تحتل الانكار •

ان الذين يختلفون مثلا حول النظام الحزبى ومدى صلاحيته لكل الشعوب يختلفون حول مسألة تحتل تعدد الآراء ، ولكن الذين يقولون مثلا ان تمثال رمسيس ليس موجودا فى ميدان المحطة لا يقولون رأيا وانما ينكرون حقيقة واقعة لا تحتل الانكار •

والذين ينكرون عروبة مصر وانتماءها القومى يقفون فى تقديرى فى نفس موقف الذين يقولون ان تمثال رمسيس ليس موجودا فى ميدان المحطة وأنه مازال فى مكانه القديم •

ومع ذلك وبكل رحابة صدر دعنا نفترض افتراضا أن هؤلاء أصحاب رأى وأن رأيهم قابل للمناقشة •

ولنناقش رأيهم أولا على المستوى الفكرى ثم لنناقشه بعد ذلك على مستوى المصالح العاجلة والآجلة على حد سواء •

وحتى تكون المناقشة الفكرية واضحة وبسيطة ومقنعة فلنضع أمامنا القضيتين الآتيتين :

أولا : مصر جزء من الأمة العربية •

ثانيا : مصر ليست جزءا من الأمة العربية وانما هى كيان بشرى قائم بذاته ومنفصل عن غيره •

أى هاتين القضيتين يتفق مع الحقيقة ؟

وحتى نفصل في أمر هاتين القضيتين فإنه يجب علينا أن نعرف
الأمة تعريفا يصعب حوله الخلاف •

والأمة مجموعة من الناس تتكلم لغة واحدة — وان اختلفت
لهجاتها — وتعيش على اقليم متصل — في الأصل — وأنضجها تاريخ
مشترك على مدى من الزمن طويل نسبيا بحيث يؤدي ذلك الى نوع
من الوحدة الحضارية والثقافية ، ثم لابد لهذه المجموعة من الناس أن
تحس احساسا واعيا بوحدة المصير نتيجة المصالح المشتركة الحالية
والمستقبلية •

ما أظن أن هذا التعريف للحقيقة البشرية المعروفة باسم «الأمة»
يثير خلافا ذا بال •

واذا أردنا على ضوء هذا التعريف أن ننظر الى الشعب المصرى
لنقضى في أمر انتمائه أو عدم انتمائه الى الأمة العربية فلا شك أننا
سنجد شعبا يتكلم اللغة العربية ويعيش على رقعة من الأرض تتصل
من شرق ومن جنوب ومن غرب بشعوب تتحدث نفس اللغة وأن هذا
الشعب يعيش منذ أكثر من اثنى عشر قرنا في ظل ذات الظروف
والمكونات والعوامل التاريخية التى حكمت ما نقول له شعوب الأمة
العربية الأخرى ، وأن الشعب العربى فى مصر رغم عمق تاريخه
الحضارى الذى يمتد الى آلاف بعيدة من السنين قبل الميلاد فلن الجو
الحضارى والثقافى الذى يعيش فى ظله اليوم ومنذ فرون عدة هو
جو حضارى وثقافى عربى فى الأساس •

هذا الشعب المصرى اذن شأنه فى ذلك شأن الشعب العراقى
والشعب الجزائرى والشعب السودانى وغير ذلك من شعوب الوطن
العربى هى أجزاء أمة واحدة هى الأمة العربية •

فاذا لم يكن ذلك صحيحا فهل الصحيح أن يقال ان الشعب المصرى
يتكلم اللغة العربية حقا ولكن ذلك لا يعنى أنه جزء من الأمة العربية ،

والشعب المصرى ارتبط تاريخه لمدة تزيد على اثنى عشر قرنا بتاريخ ما اصطلح على تسميته بالعرب ولكن ذلك لا يعنى أنه منهم ، والشعب المصرى رغم أن المخاطر التى تتهدده هى ذات المخاطر التى تتهدد من حوله من الشعب العربى ورغم أن مصيره وخلاصه مرتبط بمصير وخلاص هذا الشعب الا أن ذلك لا ينفى أن الشعب المصرى شعب قائم بذاته ولا صلة له بمن حوله . ! !

على هذا المستوى من التبسيط يمكن أن تطرح القضية وأن يستبين وجه الرأى فيها ان كان الأمر يحتمل التعدد فى الآراء .

ان الشعب المصرى جزء من الأمة العربية . وهذه حقيقة لم تعد فى حاجة الى اثبات والذين ينكرونها لن يجدى معهم جدل ولا نقاش ولن يقتنعهم شئ لسبب بسيط وهو أنهم يريدون أو يراود لهم هذا الانكار ولا يريدون أو لا يراود لهم أن يقتنعوا بغير هذا الموقف .

هذا على المستوى الفكرى .

فماذا على مستوى المصالح سواء منها العاجل أو الآجل ؟

وما أكثر ما نسمع من بعض دعاة الاقليمية والانعزالية : ماذا فعل العرب لمصر ؟ لقد ضحت مصر بكذا وفعلت كيت فماذا فعل لها العرب ؟

والذين ينكرون ما فعلته مصر وما قدمته مصر وما ضحت به مصر وما عاناه شعب مصر انما ينكرون ما لا يجوز ولا يتصور انكاره .

ولكن الذى فعلته مصر بكل صوره وألوانه كان لمصر بقدر ما كان لهذه الأمة كلها ، ان دفاعنا عن حق الشعب الفلسطينى هو دفاع عن حق الشعب العربى فى مصر فى ذات اللحظة وان مساندتنا لكفاح الشعب الجزائرى هو دعم لنضال الشعب العربى فى مصر وفى كل مكان وان محاولة نقل اليمن من جهالات العصور الوسطى لكى توضع على مشارف القرن العشرين هى محاولة من أجل حماية ظهر الوطن العربى كله .

ويجب أن لا نخاط بين العمل وبين الخطأ في تنفيذ العمل • ان حرب اليمن — ليست هي — بعض عمليات النهب واستغلال النفوذ التي حدثت أثناءها وانما هي نقل جزء من الشعب العربى من الظلام الدامس الى بعض أشعة من ضوء مهما كانت خافتة الا أنها خير ألف مرة من الظلام الشامل •

ثم ألا يفكر دعاة العزلة والاقليمية في حرب أكتوبر المجيدة تلك التى أنقذتنا من هوة نفسية عميقة ومن تمزق رهيب — ألا يفكر هؤلاء فى أن ما تحقق فى هذه الحرب ما كان يمكن أن يتحقق — رغم كل الكفاءة وكل الاعداد السليم وكل الشجاعة والتضحيات — لو أنه تم على مستوى اقليمى محض • هل يستطيع أحد أن ينكر أن ذلك النصر صنعته الجندى المصرى والجندى السورى وجنود آخرون من أبناء هذا الوطن العربى ، وأكد أثره الموقف البترولى العربى ، حقا لقد حملت مصر العبء الأكبر ولكن هذا أمر طبيعى لأن أرض مصر هى التى كانت محتلة ولأن مصر هى ثلث هذا الوطن كله من حيث القوة البشرية •

والذين يتكلمون عن العزلة والاقليمية الضيقة ينسون مدى الحاجات الحيوية المتبادلة بين مصر وسائر أجزاء الوطن العربى • هل تستطيع كثير من أقطار العروبة أن تسير بغير الطاقة البشرية الفنية وغير الفنية التى تقدمها مصر ، وهل تستطيع مصر أن تعيش وحدها معزولة عن سائر الوطن العربى ؟

وماذا يكون وزنها فى نظر العالم عندئذ ؟

ان وزن مصر فى ذاتها من ناحية وفى كونها جزء مؤثر وفعال فى الوطن العربى كله من ناحية أخرى • واننا نعيش فى عالم ينكر الكيانات الصغيرة ولا يعبأ بها ويتجه الى تكوين الكيانات الضخمة التى تستطيع أن تفرض ثقلها فى عالم مازالت القوة فيه أعلا صوتا من كل ماعداها •

والعجيب أن هذا العالم ينظر إلينا على أننا أمة واحدة —
مع كل المحاولات من أجل تقسيمنا وعزلنا تميهدا لابتلاعنا — ونحن
ننظر إلى أنفسنا أو نريد لنا البعض أن ننظر إلى أنفسنا على أننا كيانات
جزئية منفصلة هزيلة ليس أسهل من احتوائها ثم ضربها واذلالها. ترى هل
يرعوى دعاة الاقليمية وهل ينظرون إلى أبعد من أقدامهم ؟ انهم عندئذ
لابد قائلين « نحن مصريون ومصر جزء من الأمة العربية » .

ولست من دعاة القفز على الواقع ولا اغفاله ولا تخطيه ولكن
التسليم بهذا الواقع والوقوف عنده شيء ورفضه رفضا ايجابيا
ومحاولة تغييره بالعمل العلمى الجاد الناضج والمدرّوس شيء آخر .

وان مصر ستظل دائما قلعة العروبة وحضنها ، ولن يفت فى عضدها
قول قائل هنا أو هناك ممن لا يريدون لمصر منفعة ولا للوطن العربى
كله قوة .

النظرة القومية والمصير العربى

أظن أننى لن أبدأ الحديث فى هذا الموضوع ذلك اننى أومن
إيماناً عميقاً — تسنده كل الأسباب العقلية — بوحدة المصير العربى
وأن وحدة المصير هذه انما تقوم على أساس الوحدة القومية
التي تجمع بين شعوب الأمة العربية ، وأن هذه الشعوب يرتبط أملها
فى الحياة القوية المؤثرة بمدى ما يتحقق بينها من تضامن وترابط
يمهدان لوحدة حقيقية قائمة على أسس سليمة وثابتة .

والشئ الذى يدعو الى كثير من التأمل أن العالم — ومنذ وقت
طويل مضى — ينظر إلينا على هذا الأساس القومى على حين أننا ننظر الى
أنفسنا — فى حالات كثيرة — على أساس اقليمى .

ومن الحقائق التاريخية البالغة الدلالة فى هذا الصدد ما جاء فى
التقرير الذى أعدته لجنة « بنرمان » فى عام ١٩٠٧ . وقصة هذا
التقرير تستحق الرواية . كان « بنرمان » هو رئيس حكومة المملكة
المتحدة فى ذلك الوقت وكان زعيم حزب الأحرار الذى كان يتناوب الحكم
آنذاك مع حزب المحافظين وكان رجلاً ذا مزاج أكاديمى فكون لجنة
من مجموعة من الأساتذة والخبراء المتخصصين فى التاريخ وفى العلوم
السياسية وفى الاقتصاد ، ولم يكن هؤلاء الأساتذة ينتمون الى المملكة
المتحدة وحدها وانما كانوا ينتمون الى عدد من الدول الأوربية
الاستعمارية — فى ذلك الوقت — مثل أسبانيا وهولندا وغيرهما .

وطرح الرجل على اللجنة التى كونها عدة أسئلة لتكون موضع
دراستها وبحثها وعلى رأس هذه الاسئلة سؤال يقول ما معناه لماذا زالت
الامبراطوريات القديمة واندثرت وكيف يمكن أن تتجنب الامبراطوريات

القائمة — آنذاك — هذا المصير • والسؤال يعنى بعبارة أخرى كيف يمكن أن يطول ويمتد ويستمر عمر الاستعمار الغربى •

واجتمعت اللجنة وتدارس أعضاؤها ثم وضعوا تقريرهم ذلك المشهور والذي بدأ يعرف منذ عدة سنوات •

وقالت اللجنة فى تقريرها — مما يعنينا هنا — أن أخطر المناطق على الاستعمار الغربى تلك المنطقة التى تقع بين المحيط الأطلسى والخليج الفارسى — وكذلك يسمونه — لأن هذه المنطقة يسكنها شعب واحد يتكلم لغة واحدة ويرجع الى مكونات واحدة وتدين غالبية بدين واحد ، وشعب هذه المنطقة تتوافر لديه كل خصائص الامة الواحدة ، والخطر كل الخطر أن يدرك شعب هذه المنطقة تلك الحقيقة وأن يسعى لاقامة دولة متحدة تعيش فى تلك المنطقة الحيوية من العالم • وأوصى وأضعدوا التقرير للحيلولة بين تلك الشعوب وهذه النتيجة أن تقسم المنطقة دولا صغيرة وأن يؤرث بينها وبين بعضها الخلاف قدر المستطاع وأن يحال بينها — قدر الممكن — وبين رياح العلم وأن تعمق بينها التجزئة تعميقا حتى لتصبح وكأنها — التجزئة — الشئ الطبيعى •

ولا يكتفى التقرير بذلك وإنما يضيف أن كل ما سلف قد لا يجدى نفعا فى وقت ينمو فيه وعى الشعب الذى يسكن تلك المنطقة ويدرك هويته الحقيقية ويسعى لاقامة دولة قومية وأن آخر سهم يمكن أن بقذف به للحيلولة دون حدوث ذلك الأمر هو أن يقام حاجز بشرى غريب فى المنطقة الواقعة شرق السويس بحيث يفصل ذلك الحاجز بين شرق هذه الامة وغربها وبحيث يتخذ وسيلة لاستنزاف ثروات المنطقة وضرب كل بارقة للتقدم أو التحرر فيها •

واذا تذكرنا أن هذا التقرير قد كتب سنة ١٩٠٧ وأن المؤتمر الصهيونى الذى قرر — بعد تردد ونقاش طويل فى مؤتمرات سابقة — اقامة الوطن الاسرائيلى فى فلسطين كان قد انعقد فى عام ١٩٠٤ ادركننا الرابطة الوثيقة بين هذا القرار وذلك التقرير •

الى هذا المدى كانوا وما يزالون ينظرون اليها على أننا أمة واحدة ، والى هذا المدى كانوا وما يزالون حريصين الحرص كله على أن تغيب عنا هذه الحقيقة وعلى أن نعيش في الواقع الجزأ الذي فرض علينا والذي تصورنا - بمرور الوقت - أنه هو الوضع الطبيعي الذي نبدأ تفكيرنا عنده وننتهي اليه . والذين يخططون لبقاء الأوضاع القائمة على ما هي عليه يدركون جيدا أن مصر هي مركز الثقل البشرى والثقافى بالنسبة لهذه الأمة ولذلك فإن محاولاتهم كانت تتجه دائما نحو أضعاف مصر وعزلها عن جناحي أمتها في المشرق والمغرب ، وكان يسرهم دائما أن تكون مصر مثلاً طاردا وليست مثلاً جاذبا ، وحاولوا - ونجحوا الى حد غير قليل - في أن يقنعوا كثيرا من المثقفين المصريين بأنهم ليسوا عربا وأنهم أصحاب فضل على العرب وأن العرب ليس من ورائهم الا الجحود .

وانطلقت أقلام بحسن نية أو بسوء نية تبشر بهذا وتدعو له وغفلت عن أنها تتخذ أداة لخدمة أهداف هي أبعد ما تكون عن مصلحة مصر وعن مصلحة هذه الأمة . ومن أسف أن بعض حملة الأقلام يعز عليهم أن يعدلوا عن خطأ وقعوا فيه حتى اذا استبان لهم وجه ذلك الخطأ .

واذا كانت هذه الأقلام قد شرعت اسنتها في مصر فان غيرها قد شرع أيضا في أجزاء أخرى من الوطن العربى - لىخدم ذات الهدف وليحقق ذات الغرض الذى يستهدف أضعاف هذه الأمة وضربها - لتشكك في عروبة مصر ولتحاول جهدها أن تجعل العرب ينفضون من حول مصر كما لو كان هناك أى أمل لأمة أن تعيش بغير قلبها وموطن الثقل فيها .

ومن الروايات التى تروى عن الملك عبد العزيز آل سعود - رحمه الله - أنه كان يقول دائما : حذار أن « تطيح » - أى تقع - مصر فانها « ان طاحت طاح العرب جميعا » وقد كان ذلك الرجل ابن البادية والفطرة السليمة على حق فيما قال .

ان مصر ان سقطت — لا قدر الله — ووهنت ارادتها فان ذلك يعنى
أن بقية أجزاء الأمة العربية لن تكون فى منعة بالنسبة لأى عدوان أيا كانت
صورة العدوان • ومن الوهم أن نتصور أن العدوان الآن ينحصر فى صورة
العدوان العسكرى فالعدوان الآن أشكال وألوان •

ومن هنا فان مصر القوية تعنى أمة عربية قوية • وهذه معادلة
لا أظن أن عربيا واحدا منصفيا يمارى فيها •

واذا كان ذلك كذلك فان علينا هنا فى مصر أن نتصرف وأن نرسم
خطواتنا ونحن نعى مسئوليتنا العربية لا على نطاق الاستراتيجية البعيدة
فحسب وانما على نطاق التكتيك والتطبيق أيضا •

أننا جزء من هذه الأمة وان لنا حقا — لا شبهة فيه — أن نطلب
من هذه الأمة أن تقف معنا فى أزمتنا من أجل مستقبل هذه الأمة
كلها لا من أجلنا نحن فقط • كذلك وفى نفس الوقت فان علينا أن نسلك
وأن نتصرف ونحن نعى حقيقة مسئوليتنا تجاه هذه الأمة التى هى
مسئوليتنا تجاه أنفسنا فى ذات الوقت •

ان التحرك والجهد الذى يـبذل من أجل ايجاد
قاعدة حقيقية لتضامن عربى صلب ومن أجل نزع كل رواسب الشك من
النفوس — هذا التحرك لا بد وأن يتبعه عمل متصل ينميه ، وجهد
حقيقى على المستوى الشعبى وعلى المستوى التنفيذى يحيله الى حقائق
تختلط بفكر الناس وحياتهم ولا بد أن يترجم ذلك كله الى خطط عمل
واضحة ومستمرة •

ومن يدرى لعلنا فاعلون •

الوطن العربي والعالم الثالث

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن العالم الثالث وكثرت عنه الدراسات ، والغريب أن هذه الأحاديث وتلك الدراسات كانت في جملتها تأتي من خارج العالم الثالث .

ونحن في الوطن العربي نقع في القلب من ذلك العالم الثالث ونحمل ازاءه مسئولية ليست بالقليلة ولا الهينة .

وعلى ذلك فان سؤالين يطرحان نفسيهما علينا .

أولا : ما الذي نعنيه عندما نتحدث عن « العالم الثالث » — وما الذي يشير اليه ذلك العالم ؟

ثانيا : ما هي مسئوليتنا في الوطن العربي ازاء ذلك العالم الثالث باعتبارنا جزءا لا يتجزأ منه ؟

وفي محاولة الاجابة عن التساؤل الأول فان الحديث عن هذا العالم الثالث يفترض — بالضرورة أن هناك عالمين آخرين غيره ، فاما هما هذان العالمان ؟

ان أوربا الغربية والجزر البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا توشك أن تشترك في أساس حضارى واحد وفي معالم أساسية في أنظمتها السياسية الراهنة هي ما يطلق عليها عادة اسم الديمقراطية الغربية التقليدية ، وهذه المجموعة من الدول بأساسها الحضارى المشترك وبنظامها السياسى وبأوضاعها الاقتصادية توشك أن تكون عالما قائما بذاته .

وان الاتحاد السوفيتى وبلاد أوربا الشرقية وان كان لا يجمع بينها في الماضى أساس حضارى مشترك الا أنها خلال العقود الأخيرة من هذا القرن الذى نعيش فيه آمنت بأيديولوجية معينة

هى النظرية الماركسية ورسمت حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعا على ضوءها ووفقا لمبادئها مما يجوز معه أن نقول أن تلك المجموعة من الدول بأيديولوجيتها وبنظامها السياسى تمثل هى والدول التى تؤمن معها بنفس النظرية عالما آخر قائما بذاته أيضا •

وتبقى بعد هذين العالمين مجموعة أخرى كبيرة من دول العالم لا تشترك مع العالمين السابقين فى الأساس الحضارى ولا فى الايمان بالعقيدة الماركسية •

وهذه المجموعة من دول العالم تمتد لتشمل قطاعا ضخما من القارة الآسيوية وتوشك أن تحتوى القارة الأفريقية كلها والأغلب الأعم من أمريكا اللاتينية •

هذه المجموعة من الدول هى ما تعنيه عادة عبارة العالم الثالث •

وإذا كان التحديد السابق لمعنى « العالم الثالث » هو تحديد سلبى بمعنى أنه يعرف العالم الثالث باستبعاد ما لا يعتبر كذلك ، فهل لـ « العالم الثالث » معنى ايجابى ؟

بعبارة أخرى هل هناك خصائص مشتركة بين دول العالم الثالث تجيز لنا أن نضعها جميعا فى اطار واحد يجعل منها عالما قائما بذاته هو العالم الثالث ؟

نستطيع أن نقول باطمئنان أنه يوجد من هذه الخصائص المشتركة ما يبيح لنا أن ننضم الى القائمين بهذه العبارة : عبارة العالم الثالث • فما هى هذه الخصائص ؟

أول هذه الخصائص هو الميراث الاستعماري ، إذ توشك دول العالم الثالث كلها أن تكون قد عاشت خلال القرنين الماضيين بل وأغلب الفترة الماضية من القرن الحالى فى ظل الاستعمار الغربى • بل أن بعض هذه الدول عاشت لأكثر من خمسة قرون وهى مستعمرات لبعض الدول الغربية •

وهذه الخاصية الأولى هي الخاصية الأكثر عمومية والأكثر اتفاقاً بين دول العالم الثالث .

وقد دخل الاستعمار هذه البلاد في بادئ الأمر وفي أعقاب النهضة الأوروبية الحديثة في القرن الخامس عشر تحت ستار نشر المسيحية .

ولكن الاستعمار الغربى اضطر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أن يتشجح بـستار آخر غير المسيحية بعد أن شاعت الدعوة الى الدولة العلمانية وكان هذا الستار هو دعوى تحديث تلك البلاد وتحضيرها .

ولعله يجوز لنا أن نسأل الى أى مدى كانت تصرفات الدول الاستعمارية تتفق وما كانت ترفعه من شعارات وتقدمه من تبريرات لاستعمارها لدول العالم الثالث ؟

أما عن الحضارة المسيحية فيكفى أن نعرف أن فكرة الاستعمار الرئيسية التى كان يتصرف على مقتضاها — سواء أعلن تلك الفكرة أو أخفاها — هي سيادة الرجل الأبيض وما يؤدي اليه ذلك من تمييز عنصري وهذه الفكرة مناقضة تمام المناقضة للمسيحية التى تؤمن بالاخوة الانسانية والتى لا تجعل من لون البشرة معياراً يقاس به الناس يعتبر به بعضهم سادة والبعض مسودين .

كذلك فان دعوى التعمير وتمدين البلاد المستعمرة ثبت أنها هي الأخرى لم تكن غير ثوب شفاف يخفى تحته كل المطامع الاقتصادية والاستعمارية .

ولعل أول خطوة في تعمير بلد وتمدينه تكمن في العمل على نشر التعليم في مثل ذلك البلد وقد ترك الاستعمار كثيراً من البلاد المحتلة وليس فيها واحد يحمل شهادة عالية .

والحقيقة أن الاستعمار لم يكن يهدف من وراء احتلال تلك البلاد
إلا إلى امتصاص ثرواتها الطبيعية وإلى إيجاد أسواق لمنتجاته وربط
اقتصادياتها باقتصادياته •

وعندما نصل إلى قضية امتصاص ثروات البلاد المستعمرة وإلى
القضية الاقتصادية في الواقع نصل إلى المحصلة الأساسية للميراث
الاستعماري الذي وجدته دول العالم الثالث بين أيديها عشية أنتهاء
الاستعمار بصورته التقليدية •

وهكذا نجد الميراث الاستعماري لدول العالم الثالث • ميراث
ثقيل بالغ السوء يكبل حركته ويعوق مسيرتها نحو الأمام •
ميراث سيء في كل ناحية : بشرية واقتصادية وسياسية •
وهذا الميراث السيء يوشك أن يكون خاصية عامة — وإن اختلف
من حيث الدرجة — بين دول العالم الثالث جميعا •

وهذه الخاصية بدورها ساهمت في وجود الخصائص الأخرى
التي سنتحدث عنها مساهمة كبيرة أحيانا وجزئية أحيانا ولكنها
ساهمت فيها على كل حال •

والخاصية الثانية التي نجدها لدى دول العالم الثالث هي التخلف
الاقتصادي والاجتماعي ، ويقاس التخلف الاقتصادي والاجتماعي
بمعياريين أساسيين متكاملين ومتلازمين في الغالب ، ويتعلق أول هذين
المعيارين بمستوى دخل الفرد ويتعلق الثاني بتقديم الفنون الانتاجية ،
وإذا نظرنا إلى العالم الذي نعيش فيه فإننا سنواجه بحقيقة مرة وقاسية
يكشف عنها سوء التوزيع البشع بين دخول الأفراد في الدول المتقدمة
ودخول الأفراد في الدول المتخلفة والتي تقع في نطاق العالم الثالث
الذي نتحدث عنه •

وهذه الدول تجمع إلى جوار ضآلة مستوى الدخل تخلفا واضحا
في الفنون الانتاجية ، ويزيد من حدة هذه الظاهرة وخطورتها أنه رغم
هبوط مستوى الدخل فإنه توجد داخل تلك البلاد في العادة قلة قليلة

توشك أن تستأثر بكل مصادر الثروة مما يجعل حالة الفقر لدى الغالبية تصل الى صورة بالغة القسوة .

ولا شك أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي يرتبط الى مدى كبير بالميراث الاستعماري الذي تحدثنا عنه باعتبارها الخاصية الأولى المشتركة بين دول العالم الثالث .

أما الخاصية الثالثة فهي التمزق القومي وعدم الوعي بمفهوم الدولة اذ تشيع هذه الظاهرة بين دول العالم الثالث بقدر متفاوت ذلك أن عددا كبيرا من هذه الدول خاصة في أفريقيا ما زالت تعيش في مرحلة قبلية وما زالت لا تكون أمما واضحة السمات والمعالم ، وكثير من هذه الدول في أفريقيا بل في آسيا أيضا يتكلم أهله لغات عديدة ولا يجدون وسيلة للتفاهم المشترك فيما بينهم الا لغات الدول الاستعمارية نفسها ومن ثم شاع الكلام عن افريقيا الناطقة بالفرنسية وأفريقيا الناطقة بالانجليزية ، ونفس المشكلة تواجهها بعض البلاد الآسيوية خاصة الهند وباكستان وأندونيسيا .

وفي تلك البلاد جميعا لا توجد الأمة الواحدة التي ترتكز عليها الدولة الواحدة ، ولا توجد العناصر الناضجة لتكوين الأمة ولا يوجد ذلك الاحساس بالانتماء المشترك الا الى القبيلة .

وليس من المبالغة أن نقول ان الوجود الاستعماري في تلك البلاد حال بين شعوبها وبين السير في الخطوات الطبيعية التي سارت فيها الشعوب الأخرى في سبيل استكمال نضجها وتكوينها لأمتها الأمر الذي تحقق للشعوب الأوروبية والتي كان التكون القومي فيها سابقا على قيام الدولة الحديثة . ذلك فضلا عن المحاولات الاستعمارية التي نجحت في كثير من هذه البلاد من أجل توطيد اللغات الأوروبية وتحطيم لغات الشعوب المستعمرة نفسها واحالتها الى مجرد لهجات غير مكتوبة ولا مقروءة في غالب الأحوال .

كذلك فان عمليات الحدود المصطنعة والتقسيمات الاستعمارية لتلك البلاد التي لم تأخذ في اعتبارها الحقائق الجغرافية والبشرية أدت الى تمزيق القبائل الكبيرة التي كان من الممكن أن تكون أساسا لنوع من التطور القومي وجعلت من هذه القبائل أجزاء تنتمي الى دول عدة . هذا هو العالم الثالث وهذه هي خصائصه المشتركة بين بلاده والتي تبرر اطلاق اصطلاح « العالم الثالث » عليها .

واذا كان هذا هو العالم الثالث فما هي مسئوليتنا في الوطن العربي ازاء ذلك العالم باعتبارنا نقع في القلب منه ونؤثر فيه ونتأثر به ؟ الشيء الذي لابد وأن نقرره أن الدول العربية البترولية — أما بطريق مباشر وأما عن طريق صناديق التنمية التي أنشأتها — قد قدمت الكثير من المساعدات الاقتصادية والقروض الميسرة لغير قليل من دول العالم الثالث .

ولكن تلك البلاد مدعوة الى أن تمد يدها للمساهمة في كثير من مشروعات التنمية في بلاد العالم الثالث حتى تستطيع تلك البلاد أن تتخلص من تخلفها ومن تبعيتها لاقتصاديات الدول المتقدمة . وكذلك فان بلاد الوطن العربي لابد وأن تحمل مسئوليتها ازاء دعم جبهة دول عدم الانحياز وجعلها جبهة ايجابية مؤثرة في موازين القوى في هذا العالم الذي نعيش فيه .

ومن ناحية أخرى فاني أتصور أن بعض بلاد الوطن العربي سواء تلك التي يتوافر لديها الكادر الفنى والعلمى أو التي تتوافر لديها الامكانيات الاقتصادية أو بتعاونهما معا — وهو الأجدى — تستطيع أن بجهد علمى بلغ الأهمية وان بدت فائدته محدودة في المدى القصير ولكنه على المدى الطويل بالغ الفائدة .

ذلك الجهد يتمثل في انشاء معهد علمى أكاديمى على مستوى عال من التخصص يتفرغ للدراسات المتعلقة بالعالم الثالث من كل جوانبها سواء كانت دراسات تتعلق بالموارد الطبيعية في تلك البلاد أو بأوضاعها

الاقتصادية بصفة عامة أو كانت دراسات اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد والأوضاع السكانية أو دراسات سياسية أو إدارية أو قانونية أو غير ذلك من الدراسات ، ويجب أن لا يكون ذلك المعهد مكانا لانقضاء المحاضرات والدروس ، وإنما يقوم العمل فيه على أساس مجموعات بحثية تتكون من أساتذة متخصصين من ناحية ومن طلبة تجاوزوا مرحلة الماجستير ويعدون أبحاثهم للدكتوراه من ناحية أخرى ، وما تجريه هذه المجموعات البحثية من دراسات وما يعده الطلبة من رسائل للدكتوراه عن مشاكل العالم الثالث يقوم المعهد بنشره ودفعه للإفادة منه في بلاد ذلك العالم .

وأرى أن يصدر عن هذا المعهد دورية علمية بأكثر من لغة تصدر في البداية كل ستة أشهر أو حتى كل سنة وتتناول هذه الدورية مشاكل العالم الثالث على نحو علمي وعلى أساس منهج مدروس ومعد سلفا بحيث لا يترك الأمر للمبادرات والاجتهادات الفردية .

وذلك كله في تقديري يمثل جزءا أساسيا من مسئوليتنا في الوطن العربي ازاء العالم الثالث : ذلك العالم الذي ننتمي اليه وينتمي اليينا وتنتظر اليينا شعوبه نظرة لا تخلينا من تلك المسئولية .

فهل نحن فاعلون ؟

الشعارات والواقع في حياتنا

يندر أن تجد أمة من الأمم تخلو حياتها من شعارات معينة يرفعها أبناءها ويعتزون بها • وهذا أمر طبيعي بل هو يبدو أمرا واجبا أحيانا • ذلك ان الشعارات في حياة الشعوب تمثل حلوة الأمل • والشعوب شأنها في ذلك شأن الأفراد تصبح حياتها جافة اذا خلت من الأمل •

والشعارات عند الشعوب الناضجة هي أمل أو هدف بنجه الشعب نحو تحقيقه بخطوات مرسومه ومدرسه حتى ولو كانت صعبة وبطيئة • ومن ثم فان المسافة بين الواقع والشعار عند الشعوب الناضجة هي مسافة تضيق بصفة مستمرة ذلك لأن جهدا جادا يبذل بصفة دائبة لكي يحول الأمل الى عمل أو الشعار الى واقع ، حتى ولو كانت الحياة لا تتوقف والآمال لا تنتهي فان الشعوب الناضجة اذ تسير الى الامام واذ تحقق بعض آمالها تجد نفسها تلقائيا أمام تحديات جديدة وآمال جديدة وشعارات جديدة ومن ثم أمام جهد متجدد يبذله أبناءها من أجل تطور حياتهم وتحسينها •

واذا كانت الصورة السابقة هي الصورة السوية فان ثمة شعوبا ترفع شعارات ضخمة وتكتفى برفعها وتخدع نفسها ويصبح رفع الشعار هدفا في ذاته بصرف النظر عن السعي نحو تحقيقه وبمرور الأيام تتسع المسافة بين الشعار المرفوع وواقع الحياة التي يعيشها الناس ويتكرر ذلك ويؤدي الى نتيجة حتمية هي أن يكتشف الناس زيف الشعارات وبطلانها وأنها لم تكن الا وسيلةا للابهام أو للخداع أو التخدير •

وبعض الشعوب في فترات تخلفها — وكل الأمم والشعوب مرت بمثل هذه الفترات — تتخذ أحيانا من الشعارات الضخمة وسيلة تخفى وراءها عجزها عن الفعل وتتهى لنفسها أحيانا قد تطول ان رفع الشعار في حد ذاته يغنى عن السعي نحو تحقيقه •

واذا انتقلنا من هذا الكلام المجرد الى الواقع الملموس فكيف
نستطيع أن نصنف أنفسنا نحن شعوب الأمة العربية •

أين نضع أنفسنا بصدق وموضوعية ؟

قبل أن أستطرد في الإجابة على هذا التساؤل فأنى أقرر اننى
واحد من الناس الذين يؤمنون ايماننا صادقا وعميقا بأصالة الشعب
العربى وبأنه شعب قادر على « الفعل » وان فترات من تاريخه تثبت
ذلك الذى أقول •

ولكن الشعب العربى فى فترات أخرى من تاريخه طالت أحيانا
بأكثر مما ينبغى كان يبدو عليه نوع من الهمود والعى حنى لكأنه
غير قادر الا على كلام يَمْضِغُه مَضْغًا ثم يلقيه بصوت له ضجيج ،
وأصحاب الأصوات العالية هم عادة أقل الناس مقدرة على العمل المنتج •

واذا كان شعبنا العربى قد مر فى تاريخه على كل من الصورتين
فما هو واقعنا المعاصر ؟

اننا نرفع شعارات ضخمة وكثيرة فى كل مكان من أرض العروبة
فهل ياترى تضيق المسافة بين ما نرفع من شعارات وبين واقعنا وبذلك
نحسب فى زمرة الشعوب الفاضحة • أم ان المسافة بين ما نرفع من
شعارات وبين واقع حياتنا تزداد اتساعا كل يوم •

علينا ان نحاذر من التعميم وتبسيط الأمور أكثر مما ينبغى لها •
وعلى ذلك فقد يكون صحيحا أن نقول اننا فى الأغلب نضع الكلمة قبل
الفعل ، ونقول فى أحيان كثيرة ما لا نقدر على فعله بل وما لا نقصد الى
فعله ، ويطرب اذاننا رنين الكلمات بأكثر مما يطربها وقع أقدامنا منطلقة
نحو تحقيق أهدافها •

في كل أقطار العروبة — أو قل في أغلبها — كلام كثير وشعارات ضخمة عن الحرية وكلام كثير وشعارات ضخمة عن الاشتراكية وكلام كثير وشعارات ضخمة عن الوحدة وكلام كثير وشعارات ضخمة عن قضية فلسطين والوطن السليب • فهل نستطيع أن نجد عملاً جاداً يتكافأ مع ضخامة الشعارات ويقربها من الواقع أو يقرب الواقع منها •

ما أظنني أستطيع — وما أظن منصفاً يستطيع — أن يجيب بالاجاب • •

وأعتقد أن الاستمرار على هذا الأسلوب سيجعل العالم المتحضر لا يأخذنا مأخذ الجد بعد أن جاءت لحظة في تاريخنا المعاصر جعلت

المجتمع الدولي يراجع حساباته ويهيأ له لفترة من الزمن أننا عدنا مرة ثانية لنصبح من أصحاب الفعل القادر المؤثر وإننا لم نعد من أولئك الذين يكتفون بمجرد القاء الكلمات الرنانة ثم الاستماع الى وقع صداها • كان ذلك في الأيام المجيدة من أكتوبر العظيم خلال عام ١٩٧٣

في تلك الأيام اقترب واقع حياتنا من شعاراتنا المرفوعة على مستوى الجماعات وعلى مستوى الأفراد وأحسنا جميعاً أن تغييراً عميقاً أصاب سلوكنا وطبعه بطابع الجد والاستقامة والایمان بالعمل •

وقد قلت أكثر من مرة أننا لم نسطع أن نستثمر نصر أكتوبر استثماراً حقيقياً بل استثمارناه كلاماً واحتفالات ، بمعنى آخر استثمارناه شعارات ولم نستثمره فعلاً على المستوى الذي كان ينبغي له •

وأنا أتكلم هنا على مستوى الأمة العربية كلها لا على مستوى قطر من أقطارها فقط •

والخطورة الحقيقية في بقاء شعاراتنا منفصلة عن واقعنا ان ذلك قد يؤدي — بل هو قد أدى بالفعل — الى نوع من الانفصام في شخصيتنا — نقول شيئاً ونفعل شيئاً آخر ونبقى ممزقين بين القول والفعل مما يؤدي الى نوع من العجز النفسي وهو من أخطر ما تصاب به الشعوب •

لكن ما العمل وهذا هو الحال؟؟
هل هي طبيعة الشعب العربى أن يرفع شعارات وأن يبقى فى الواقع
بعيدا عنها لا يتحرك نحوها •

لو كان ذلك صحيحا لما كانت لنا فى تاريخنا فترات نقدر فيها
على الفعل قدرة رائعة مؤثرة على حركة التاريخ الانسانى كله •

ولو كان ذلك صحيحا لما كانت تلك الحال مثار شكوى هذا
الشعب بل ومثار سخريته فى كثير من الأحيان •

ما العمل اذن • ؟

الحل فى تقديرى أن نأخذ حياتنا — جميعا حكاما ومحكومين
وأصحاب رأى ومستقبلين للرأى بنوع من العلمية الصارمة تطبع قولنا
وسلوكننا وتجعل من شعاراتنا أهدافا حقيقية نسعى اليها لا مجرد
كلمات نرفعها ونتغنى بها ونقف عند ذلك •

وهذا مطلب ليس سهلا ذلك أن حياة الشعوب لا تتشكل
وفق ارادة بعض أبنائها مهما كانوا مخلصين •

وهنا فان مسئولية أصحاب الرأى تبدو ضخمة وجسيمة ذلك أنهم
لابد وأن ينبهوا دائما وأن يحذروا دائما من خطورة انفصام القول
عن الفعل ولا بد وأن يكشفوا دائما الشعارات الزائفة التى لا معنى
لها ولابد لهم أن يمسكوا بميزان دقيق يحاسبون به أنفسهم أولا ثم
يحاسبون به رافعى الشعارات وفقا لما يسلكون ويتصرفون •

واذا استطاع أصحاب الرأى أن يأخذوا هذا الموقف الأمين فانهم
لابد محدثوا أثرا فى شعوبهم ولا بد بالتالى أن يحثوا أثرا فى سلوك
أولئك الذين يتصدرون الشعوب •

الإنسان لوسيلة والغاية

يهيأ لى أحياناً أننا نحاول بكل الطرق والوسائل أن ننمى حياتنا وأن نرفع مستواها ومع ذلك فإن الذى نحققه لا يتكافأ مع ما نبذل من جهد • ولا شك أن جانباً كبيراً من ذلك يرجع الى ضخامة حجم ما نعانيه من مشاكل والى تراكمها وبعد جذورها •

كذلك فإن من الأسباب الأساسية لما يبدو لنا من عدم التكافؤ بين ما يبذل من جهد وما يتحقق من نتيجة قصور ما لدينا من وسائل العلم الحديث أو ما يقشال له التكنولوجيا الحديثة • ولا شك أيضاً أن الأساليب الإدارية التى نتبعها هى فى أغلبها أساليب متخلفة لا تتفق مع المفاهيم الحديثة لعلم الإدارة العامة والتنظيم الإدارى ومن شأن ذلك أن يجعل العائد أقل مما يجب أن يأتى به الجهد المبذول • كذلك فإن من الأشياء الرئيسية لما يبدو لنا من بطء فى تحقيق معدلات التقدم المنشود أننا لا ندرك القيمة الحقيقية لعنصر الوقت ، ومن الطريف أن من أمثلتنا القديمة مثل يقول الوقت من ذهب ، ومع ذلك فإننا نتصرف فى حياتنا وكأن ليس هناك أرخص ولا أقل قيمة من الوقت ••• ذلك الذى تذهب اللحظة منه ولا تعود أبداً ولو أنفقنا فى سبيل ذلك ما فى الأرض جميعاً من عملات حرة وغير حرة •

ولست أريد فى هذا الحديث أن أتكلم عن شيء من ذلك كله رغم ادراكى أن هذا الذى ذكر هو بعض العوامل الأساسية التى تعوق انطلاقتنا وحركتنا الى ما نريد •

ولكن الذى أريد أن أتحدث عنه هو شيء آخر يأتى قبل ذلك كله وبعد ذلك كله ويحيط بكل هذه العوامل جميعاً •

• انه الانسان •

ان الانسان هو الغاية من كل تنمية نقصد اليها وهو فى نفس الوقت

الوسيلة الأولى والجوهرية لاجداث أى تنمية نقصد اليها وبغير هذه الوسيلة فان كل شىء يبدو هدرًا •

وهنا يثور سؤال : هل الانسان العربى يختلف « فى طبيعته » عن غيره بحيث توجد لديه فى ذاته معوقات تحول بينه وبين أن ينمى ذاته أو أن يحدث التنمية المطلوبة فيما حوله ؟

أعتقد اعتقادا لا يداخله الشك أن الاجابة الوحيدة على هذا التساؤل هى بالنفى •

يبقى بعد ذلك أن الانسان العربى لم يتح له من الظروف الموضوعية فى العصر الحديث ما يمكنه من أن يحقق ذاته أفضل تحقيق وأن يعطى أفضل ما يستطيع من عطاء •

لماذا لم يتح للانسان العربى أن يحقق أفضل ما يستطيع ؟

وبغير لف أو دوران فان السبب الاساسى فى ذلك يكمن فى أن « انساننا » لم يتح له من الحرية — سواء فى ذلك الحرية السياسية أو الحرية الاجتماعية — ما يجعله ينمو نموا طبيعيا ذلك أن الحرية هى المجال الطبيعى الذى تنمو وسطه الذات الانسانية ، فاذا أحاط بالانسان ما يكبت حريته فان ملكاته لا بد وأن تذبل ولا بد أن يصاب بنوع من العقم والاحباط • وقد عاش الانسان العربى قرونا فى ظل الاستعمار التركى البغيض ثم عاش سنوات طوالا بعد ذلك فى ظل الاستعمار الغربى بكل ويلاته فلما انقشع عنه الاستعمار الغربى عاش فى أغلب بلاد العرب فى ظل أنواع من الحكم التسلطى القائم على ارادة فرد واحد يبرم كل شىء ويقرر فى كل شىء ويرتد اليه الأمر كله ، وفى ظل مثل هذه الأوضاع فان ارادة الانسان وكل ملكاته يصيبها نوع من الشلل الذى يصيب الاعضاء نتيجة عدم الاستعمال •

واعتاد الانسان العربى أن يحيل كل أمر الى السلطة وأن ينظر

اليها على أنها قادرة على كل شيء ، وأدى ذلك بدوره الى ذبول احساسه بالمسئولية تجاه المصلحة العامة ، ولم تحاول السلطة من ناحيتها أن تنمي ذلك الاحساس بالمسئولية لأنه مرتبط ارتباطا سببيا بالشعور بالحرية ذلك أنه لا مسئولية بغير حرية وفي غياب الحرية يغيب الاحساس بالمسئولية . ولا شبهة أيضا في أن انتشار الجهل وشيوع الخرافة كانت بدورها من الاسباب التي أظهرت الانسان العربى بمظهر العاجز تجاه مشاكل العصر الحديث ومتطلباته .

واذا صح ذلك التشخيص — وهو صحيح في تقديري — فإن التساؤل الذى يرد بعد ذلك هو : وكيف الخلاص ؟

لا خلاص الا فى أن يعيش ذلك الانسان فى جو حر وأن يتنفس هواءا حرا وأن يأكل لقمة حرة . ولكن القضية ليست بهذه السهولة التى تبدو عليها ذلك أن الحرية لا توهب وانما تؤخذ أخذ ، كذلك فإن الحرية عندما تؤخذ تحتاج الى تنميتها والحرص عليها ، ذلك أن التفريط فى قدر من الحرية يؤدى الى تفريط آخر ، كما أن قبول قدر من الطغيان يجرى بزيادة الطغيان وكل الطفافة الكبار بدأوا طغاة صغارا بل ان أغلبهم كان يدعى أنه يطغى من أجل الحرية ولا تناقض فى الدنيا أبعد من هذا التناقض .

لابد أن يحس الانسان عندنا أنه مشارك مشاركة حقيقية فى كل قرار يتصل بحياته ومصيره لا أن يجد نفسه دائما أمام قرارات تهبط عليه ثم يقال له انها من أجل مصلحته ومن أجل مستقبله ، ان الانسان مهما كان حظه من الثقافة محدودا — طالما أنه يتمتع بقواه العقلية — فانه أقدر الناس على معرفة مصلحته وعلى المشاركة فى اتخاذ قرارات بشأنها ، ان الوصاية على الشعوب لا تؤدى الا على الاضرار بالشعوب وتأخير نموها وتعطيل احساسها بالمسئولية .

ماذا نريد من « انساننا » العربى — فى كل أوطان العروبة — وماذا نريد له لكى يسهم اسهاما حقيقيا فى صنع التقدم ؟

نريد من هذا الانسان — ونريد له في نفس الوقت — أن يشعر أنه سيد مصيره وأنه صاحب قول مسموع فيما يتعلق بمستقبله ، والشعوب مرهفة الحس ذكية الفؤاد لا يمكن خداعها حتى وان تظاهرت هي بذلك ، ومن هنا فان كل كلام لا يصاحبه عمل حقيقى من أجل وضع هذا المعنى موضع التنفيذ العلمى لا تأخذه الشعوب الا مأخذ الهزل وترجية الفراغ •

ونريد من هذا الانسان — ونريد له في نفس الوقت — أن يشعر أنه صاحب هذه الأرض وسيدها وأن أوطان العروبة ليست « عزبة » لهذا الحاكم أو لذاك أو لهذه المجموعة أو تلك وانما أوطان العروبة هي ملك لأبناء الشعب كلهم أجمعين •

نريد من هذا الانسان — ونريد له في نفس الوقت — أن يعرف متى يقول نعم ومتى يقول لا وأن يقول هذه وتلك عن قناعة وإيمان وفي أمان •

ونريد من هذا الانسان بعد ذلك أن يؤمن بالعمل وبأن العمل هو أسمى قيمة في الدنيا وبأن العمل الدائب هو وحده الذى يمكن أن يصنع التقدم •

ونريد احساسا بالمسئولية لا يسمح لأحد بأن يتوانى عن عمل ولا يتسامح مع مخطيء في حق من حقوق هذا الوطن •

بذلك يستطيع الانسان العربى أن يصنع التقدم وبذلك تستطيع أمة العرب أن تعيش عيشة كريمة بين الأمم •

تيار يمتد عن منبره

لا شك أن القرار الذي قضى بإنشاء منابر ثلاثة ثابتة تكون هي ركائز العمل السياسى ومنطلقه فى المرحلة القادمة هو قرار بالغ الأهمية بالنسبة للممارسة الديموقراطية فى بلادنا ولا جدال فى أن هذا القرار سيغنى تلك الممارسة ويثريها ويملؤها حيوية وخصبا .

وأقل ما يقال فى هذه الصورة من صور الممارسة الديموقراطية أننا سنتنقل بها من مرحلة الرأى الواحد الذى لا يحتمل المخالفة أو المعارضة الى مرحلة الآراء المتعددة بكل ما تحمله من اتساع الأفق وامكانية الوصول الى الحقيقة أو الاقتراب منها قدر الممكن .

كذلك فإنه فى ظل هذه الصورة سيلتقى أولئك الذين تجمع بينهم أرضية فكرية مشتركة حتى وإن اختلفوا أو اختلف بعضهم فى بعض التفاصيل أو حتى فيما هو أكثر من ذلك مادامت نقاط الالتقاء بينهم أكثر من نقاط الاختلاف .

وقد رأى أن منطق المرحلة لا يحتمل أكثر من ثلاث منابر تعمل كلها داخل اطار الوحدة الوطنية ، وهذه المنابر لابد وأن تكون بالضرورة منبرا يمينيا يمثل القوى المحافظة فى المجتمع التى تريد أن تسير ببطء والتى يداعب الماضى خيالها ويشدها اليه أحيانا ، ومنبرا وسطا لا يبطئ ولا يسرع ، لا ينسى الجذور ولا يريد أن يعدو عدوا ، ومنبرا ثالث يضم فئات اليسار — وما أكثرها — يريد أن يغذ السير ويسرع بحركة التقدم ويؤمن أكثر ما يؤمن — وفق ما يعتقد — بمصالح أوسع الجماهير وأعرضها .

ولا شك أن كل منبر لابد وأن يضم بداخله أكثر من تيار . فمنبر الوسط لابد بالضرورة وأن يوجد تيار على يمينه وتيار على يساره ولكن كتلته الغالبة تمثل الوسط الحقيقى .

وفي مصر تيار يبحث عن منبره بين هذه المخابر الثلاث •
فما هو هذا التيار ؟

هذا التيار هو التيار القومي العربي الذي يؤمن بانتماء الشعب العربي في مصر الى الأمة العربية انتماء الجزء الى الكل والذي يؤمن أن القومية في عصرنا هذا لا يمكن أن تكون بغير مضمون اشتراكي ديموقراطي ذلك أن القومية بغير هذا المضمون تصبح قومية عدوانية من نوع القوميات التي شاهدها القرنان الثامن عشر في أوروبا والتي تم بمقتضاها توحيد ألمانيا وإيطاليا وغيرهما من البلاد الأوروبية ، ويقترّب من هذا التصور بعض الصرخات الطفولية التي نسمعها أحيانا في الوطن العربي والتي ليس لها في مصر - لحسن الحظ - أثر يذكر •

وأبناء هذا التيار يحمّدون لثورة ٢٣ يولية أنها كشفت وجه مصر العربي وأنها أعادتها الى قوميتها وأعادت اليها انتماءها الى وطنها الكبير الذي يمتد من المحيط الى الخليج •

أبناء هذا التيار مع ايمانهم بعمق الجذور الحضارية للشعب العربي في مصر الضاربة في أعماق الزمن البعيد على ضفاف وادي النيل الا أنهم يؤمنون أن هذا الشعب ومنذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا قد انصهر انصهارا كاملا في الامّة العربية وأصبح تاريخه جزءا من تاريخها وأصبحت ثقافته ولغته هي ثقافتها ولغتها وأصبح مصيره مرتبطا بمصيرها ارتباطا لا انفصام له •

وهؤلاء اذ يؤمنون بهذا الانتماء القومي لا يؤمنون به انتماء عرقيا ولا انتماء دينيا ، ذلك أنه لا يوجد في عالم اليوم ما يقال له الأجناس الصافية ، كذلك ومن ناحية أخرى فإن الاسلام وان كان هو دين الغالبية العظمى من أبناء هذه الأمة الا أن الذين يدينون بغير الاسلام هم جزء أصيل من هذا الكيان العربي ولا شبهة عند هؤلاء ولا هؤلاء في أن الاسلام بكل قيمه يمثل الجوهر وحجر الزاوية بالنسبة للمضمون القومي العربي •

وأبناء هذا التيار يؤمنون بالاشتراكية طريقا حتميا للتقدم والتنمية والحيلولة دون استغلال الانسان للانسان • ولكن الاشتراكية عندهم ليست قلبا واحدا ثابتا ، وليست نتاجا ماركسيا خالصا وان تأثرت بالضرورة بالفكر الماركسي ، ولكن الاشتراكية وان التقى جوهرها على منع استغلال الانسان للانسان وأعلاء قيمة العمل المنتج فوق كل قيمة الا أنها بعد ذلك صور متعددة وطرق كثيرة لا بد وأن تتأثر بالظروف الموضوعية لكل أمة ولكل بيئة ، والاشتراكية في الوطن العربي هي بالضرورة اشتراكية عربية بمعنى أنها لابد متأثرة بخصائص هذه الأمة وبقيمها وبواقعها ، ولكن ذلك لا يعنى من ناحية أخرى أنها اشتراكية مبتوتة الصلة بالتجارب الانسانية •

والاشتراكية عند هؤلاء ليست انتقاصا من الديمقراطية بل هي اضافة اليها • انهم ينكرون ويرفضون فكرة ديكتاتورية الطبقة ويؤمنون ويدعون الى ديموقراطية تظل الجميع ، وتحتها تورق كل الزهور وتختلف الآراء وتتعدد ، ولا يغلق الباب دون رأى حتى ولو كان رأى الأقلية مادامت تلك الأقلية في النهاية تلتزم برأى الأغلبية الى أن تستطيع هي أن تصبح أغلبية •

ان أبناء هذا التيار يؤمنون بما يمكن أن يقال له الاشتراكية الديمقراطية أو الديمقراطية الاشتراكية جنبا الى جنب مع ايمانهم بالبعد القومى الذى يتمثل فى انتمائهم الى أمتهم العربية •

أبناء هذا التيار وهم — فى تقديرى — ليسوا بالقليلين وان كانوا مبعثرين بحكم طبيعة أوضاع العمل السياسى فى المرحلة الماضية لا بد

وأن يلتقوا تحت منبر من هذه المنابر فالى أى المنابر يتجهون ؟

يقينا ليس اليمين هو منبرهم •

وان كان تصنيفهم أنهم فى الدار الآخرة — فى يقينى — من أهل اليمين • ويجب أن لا نخلط هنا بين الدين والمعنى السياسى لمصطلحي اليمين واليسار •

ويبقى أمام هؤلاء أن يختاروا موقعهم في أحد المنبرين الآخرين :
منبر الوسط ومنبر اليسار • وهم بالتعريف السابق قد يكونون على
يسار الوسط أو على يمين اليسار •

ولكن هذا التيار اذ يريد أن يحدد موقعه لابد وأن يأخذ الحركة
السياسية في الوطن العربى كله في اعتباره •

والذين يؤمنون بمثل ما يؤمن به أبناء هذا التيار وتربطهم
ببعضهم الوشائج الفكرية يمثلون في غالبية الوطن العربى تيارات اليسار
التي تحمل رايات التقدم وتبشر بانتصار الجماهير وباحتمية الوحدة •
وهكذا فان دراسة الخريطة السياسية في الوطن العربى ورصد حركة
القوى السياسية فيه قد يجعل أبناء هذا التيار في هذا الجزء
من انوطن العربى أقرب الى منبر اليسار منهم الى غيره من المنابر •

وقد يبدو أن ذلك كله سابق لأوانه اذ أن كثيرين عليهم أن ينتظروا
حتى يروا فكر المنابر وبرامجها ليحددوا موقفهم منها •
ولكن قد يقال من ناحية أخرى ان فكر المنابر وبرامجها لا يمكن

أن تتحدد الا من خلال الالتقاء والحوار بين أصحاب الأفكار
والاتجاهات •

وعلى أى حال فان الفترة المقبلة التي لابد وأن تتبلور فيها المنابر
لابد وأن تكون فترة حافلة بالحوار الخصب البناء •

وعلى أبناء التيار القومى أن يطرحوا فكرهم وأن يحددوا هويتهم
وأن يختاروا لأنفسهم الطريق والمسار والمنبر الذى اليه ينضمون •

ولا يعقل أن ترتفع في مصر اصوات كثيرة وأن يظل صوت هذا
التيار الأصيل والذى هو في نفس الوقت تيار المستقبل خافتا غير
مسموع •

معنى التقدم الحضارى

ما الذى نعنيه عندما نقول ان هذا الشعب متقدم وأن ذلك الشعب متخلف ؟

أو بعبارة أخرى ما معنى التقدم وما معنى التخلف ؟

وإذا كان التقدم هو بالضرورة نقيض التخلف فان البحث عن معنى واحد منهما لا بد وأن يوضح معنى النقيض الآخر •

ونحن هنا لا نريد أن نتحدث عن معنى التقدم مطلقا أو بغير وصف يحدده ويضبطه وانما نريد أن نتحدث عن معنى التقدم الحضارى ، وهذا يجعل الموضوع أكثر تركيبا وشمولا •

ذلك أن التقدم قد يكون تقدما علميا ، وقد يكون تقدما اقتصاديا ، وقد يكون تقدما سياسيا ، وهذه كلها صور من صور التقدم ، ولكن التقدم الحضارى أعم من ذلك كله وأشمل اذ أنه يوشك أن يحتوى كل هذه الصور جميعا ويزيد ، وهو يحتوينا متفاعلة متداخلة فى ذات الوقت وليس قصاراه أن يجمع بينها صورا متراسة منفصلة أن جاز تصور ذلك •

ومن هنا فان معيار التقدم الحضارى الذى نهتدى به الى معناه يبدو معيارا مركبا •

ذلك أننا لا نستطيع أن نكتفى بالمعيار الاقتصادى وحده نلحکم على وجود التقدم الحضارى اذ قد يوجد التقدم الاقتصادى والذى يقاس عادة بمتوسط دخل الفرد — مع ادخال بعض العوامل الأخرى عليه كمتوسط استعمال الكهرباء ونوعية استعمالها فى الصناعة أو فى مجرد الاستهلاك ومع ذلك لا يوجد بالضرورة تقدم حضارى •

وليس يخاف أن بعض البلاد في الوطن العربي وفي غيره قفز دخل الفرد فيها قفزة بالغة الارتفاع مما يقطع بارتفاع المستوى الاقتصادي في جانب من جوانبه ، ولكن ذلك الارتفاع وحده لا يؤدي بالضرورة الى القول بوجود أو بعدم وجود تقدم حضارى مما يدعونا الى أن نقرر أن التقدم الحضارى ليس مرتبطا بالضرورة بالتقدم الاقتصادي أو بارتفاع متوسط دخل الفرد ، بمعنى أكثر تحديدا — فقد يوجد ذلك المتوسط المرتفع في الدخل ويوجد التقدم الحضارى أو لا يوجد ، ذلك أن المعنيين ليسا مترادفين •

وبالمقابل فان وجود بلد من البلاد في ضائقة اقتصادية لا يعنى بالضرورة أن ذلك البلد متخلف حضاريا •

واذا كان هذا هو الشأن بالنسبة للمعيار الاقتصادي فان الأمر يقترب من ذلك أيضا بالنسبة للمعيار السياسى أى المعيار المتعلق بنظام الحكم •

فنظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يختلف في كثير من التفاصيل عن نظام الحكم في المملكة المتحدة — وأن اتحدا في الأساس وكونه الديموقراطية الكلاسيكية — وهذان النظامان بدورهما يختلفان اختلافا كليا عن نظام الحكم في الاتحاد السوفيتى ، ومع ذلك فانه لا يمكن القول ان هذا النظام بذاته أو أن ذاك النظام بذاته دليل على التقدم الحضارى أو على عكسه •

وحتى التقدم التكنولوجى لا يصلح بدوره معيارا وحيدا للقول بوجود التقدم الحضارى •

ذلك أنه لا شبهة في أن البون شاسع بين التقدم التكنولوجى في الولايات المتحدة الأمريكية وبين هذا التقدم نفسه في بلد كفرنسا أو كإنجلترا ومع ذلك فانه من العسير أن يقال ترتيبا على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الناحية الحضارية أكثر تقدما من إنجلترا أو من فرنسا •

ويدفعنا ذلك الى أن نتساءل هل يوجد شعب من الشعوب —
أيا كانت درجة تخلفه يمكن أن يقال عنه انه شعب غير حضارى ؟؟

قولا واحدا لست من الذين يرون هذا الرأى ، ذلك أننى لا أرى
فارقا نوعيا بين شعب وشعب آخر من بنى الانسان وإنما هو فارق
فى الدرجة أو الكم . وأكثر القبائل تخلفا فى الغابات الأفريقية أو فى
جنوب شرق آسيا لا يوجد بينها وبين امكانية التحضر سد منيع
يفرض عليها التخلف دائما وأبدا ، وإنما هى ظروف موضوعية قضت
بذلك التخلف وتتغير تلك الظروف فتتغير الأوضاع وينفتح الباب وتسير
الشعوب خطوة خطوة فى مدارج التقدم والتحضر .

وهذا يعنى أن كل بنى الانسان قابلون للتحضر — مهما بلغت
درجة تخلفهم حاليا — ويعنى على نحو أو على آخر ان كل الشعوب
هى شعوب حضارية بالامكان ان لم تكن بالفعل ان جاز لنا أن نستعير
تعبير المعلم الأول « أرسطو » .

ونعود من هذا الاستطراد الى تساؤلنا الأول عن المعيار الذى
يمكن أن نقيس به التقدم الحضارى بالنسبة لشعب من الشعوب
أو أمة من الأمم أو دولة من الدولة .

وقد قلنا ان هذا المعيار لا يمكن أن يكون معيارا اقتصاديا فقط
ولا معيارا متعلقا بشكل نظام الحكم فقط ، ولا معيارا متعلقا بالتقدم
التكنولوجى وحده دون غيره ولكنه معيار يحتوى ذلك كله ويضيف اليه
معانى تتصل بسلوك الانسان الفرد من ناحية وبقيمة الانسان الفرد
من ناحية أخرى مع وعى بالحقيقة الاجتماعية التى لا يمكن للفرد أن
يعيش بمعزل عنها .

فالانسان الفرد الذى يستبجح لنفسه أن يغتصب حق غيره أو حتى
أن يخرق إشارة مرور أو يلقي ورقة فى طريق يسلك سلوكا غير
متحضر ، فاذا شاع مثل هذا السلوك وأصبح شبه قاعدة عند

الغالبية من الناس وبالتالي لم يعتبر سلوكا مستهجنا فان المجتمع كله لا يمكن أن يعتبر مجتمعا متحضرا •

والمجتمع الذي يسمح لفرد أو قلة من أفراده أن تستحوذ على الخير كله أو أغلبه ويترك جماهير الناس أو أغليبيتهم يعانون من الحرمان لا يمكن أن يعد مجتمعا متحضرا •

والمجتمع الذي يتحول الأفراد فيه الى آلات خرساء ولا يكون فيه اعتبار الا للمجتمع أو بالادق لمن يدعون أنهم يعبرون عن المجتمع — وهو ما نطلق عليه المجتمعات الشمولية في مقابل المجتمعات التي تقوم على أساس المذهب الفردي — هو بدوره لا يمكن أن يكون مجتمعا متحضرا •

ونعنى بالمجتمع المتحضر هنا المجتمع المتقدم حضاريا •

اذن ما هو المجتمع الذي يصدق عليه في تقديرنا وصف التقدم الحضارى •

المعيار الشامل عندى الذى يمكن أن يقاس به هذا الأمر هو معيار يتعلق بالشعور بالأمن ، والشعور بالأمن معنى واسع وكبير • المجتمع المتقدم حضاريا هو ذلك المجتمع الذى يوفر أوسع مشاعر الأمن للغالبية العظمى من مواطنيه •

والشعور بالأمن هنا شعور متعدد المصادر متعدد الجوانب •

والحقيقة أن ظاهرة السلطة — ومن ثم ظاهرة الدولة — فى المجتمع الانسانى ارتبطت أساسا بالمقدرة على تحقيق ذاك الشعور بالأمن لدى الناس •

وفى الماضى كان الناس يخافون من مخاطر الطبيعة وكوئسر الحيوان والتعرض للجوع ، وكان سعيهم كله من أجل تحقيق الشعور بالأمن فى مواجهة تلك المخاوف •

وفي مسيرة الانسانية الطويلة كانت مصادر الخوف، تتنوع وتتعدد وكانت حاجة الانسان الى الأمن قائمة متجددة وكان المبرر الأساسي لوجود سلطة الدولة هو اشباع ذلك الشعور وتحقيقه لدى الغالبية من الناس : الشعور بالأمن *

وبقدر ما تتسع مساحة الشعور بالأمن وتضيق مساحة الشعور بالخوف بقدر ما يتحقق التقدم الحضاري في مجتمع من المجتمعات *

والحاجة الى الشعور بالأمن متعددة المصادر متعددة الصور في وقتنا الراهن *

فالانسان في حاجة الى أن يشعر بالأمن على لقمة عيشه في صورة توفير مستوى اقتصادي معين ، وفي حاجة الى أن يشعر بالأمن على صحته في صورة توفير الرعاية الطبية ، وفي حاجة الى أن يشعر بالأمن على حقه في أن يبدى رأيه وأن يعبر عن نفسه في مواجهة السلطة وفي حاجة الى أن يشعر بالأمن في مواجهة غيره من الأفراد بان يحترموا حقوقه وحرية الشخصية وأن لا يتدخلوا فيما لا يعنيه من شئون غيرهم وكلما زاد ذلك الاحساس بالامن لدى المجاميع الواسعة من أفراد الشعب من ناحية وكلما زادت مساحة الأمن المتحققة في صورته المتعددة من ناحية أخرى كلما زاد التقدم الحضاري في ذلك المجتمع *

الشعور بالأمن بمعناه الواسع وبصوره المتعددة والمتطورة هو في رأيي خير معيار يقاس به التقدم الحضاري *

وعلى ذلك فاذا وجدنا شعبا من الشعوب أو بلدا من البلاد يتحقق للفرد فيه متوسط مرتفع من الدخل ولكنه لا يستطيع أن يأمن على نفسه اذا قال رأيه في مواجهة السلطة هنا لا نستطيع أن نقول اننا في مجتمع متقدم حضاريا *

واذا وجدنا دولة من الدول يأمن الانسان فيها على ذمة يقولها في مواجهة أصحاب السلطان ولكنه يعيش مهددا بالبطالة والاعوز ولا يجد

لنفسه سريرا فى مستشفى اذا دامه المرض هنا أيضا لا نستطيع أن
نقول اننا فى مجتمع متقدم حضاريا •

والأمور نسبية والأمور درجات بعضها فوق بعض •

وهكذا نستطيع أن نقول ان ايا من هذه المعايير — على أهميته —
لا يمكن أن نركن اليه « وحده » لنقيس به مدى التقدم الحضارى
فى بلد من البلاد وان التقدم الحضارى لا بد وأن يقاس بمعيار فيه نوع
من الشمول والاحاطة •

فما هو ذلك المعيار وكيف نهتدى اليه ؟

قد يحتاج الأمر الى نوع آخر من الاستطراد قبل الحديث المباشر
عن ذلك المعيار أو ما نتصور انه المعيار السليم •

وقد يجمل بنا هنا أن نطرح تساؤلا يدخل فى صميم الموضوع
وقد يقربنا خطوات من المعيار الذى نبحث عنه ، هذا التساؤل هو :

ما الفارق بين الشعوب الحضارية والشعوب المتقدمة حضاريا ؟
واطلاق التساؤل على هذا النحو يعنى أننا نفرق بين
كون شعب من الشعوب يعد شعبا حضاريا من ناحية وكون شعب آخر
يعد شعبا متقدما حضاريا من ناحية أخرى •

وهذه التفرقة صحيحة فى تقديرى فما الذى تعنيه تلك التفرقة ؟

الشعب العربى شعب حضارى بيقين • ذلك لأن الشعب العربى
انتج حضارات انسانية عظيمة كانت بمثابة خطوات واسعة على طريق
التقدم الانسانى ، حقيقة ذبلت تلك الحضارات واندثرت نتيجة عوامل
كثيرة ولكن الشعب الذى يفرز حضارة أو عدة حضارات ويعيش فى ظلها
قرونا ويضىء بها الطريق أمام البشرية ردحا من الزمن هو بالضرورة
شعب حضارى وان رأى البعض انه فى هذه المرحلة أو تلك لا يمكن
اعتباره متقدما حضاريا •

الشعب الحضارى اذن هو الشعب الذى استطاع فى مرحلة من مراحل تطوره أن يفرز حضارة معينة وأن يعيش فى ظل تلك الحضارة وأن يشع على غيره اشعاعا حضاريا •

وقد يكون الشعب حضاريا بمعنى آخر • قد يكون الشعب حضاريا بمعنى أنه قابل للتحضر حتى وان لم يسبق له أن ينتج حضارة معينة أو أن يعيش فى ظل نوع من التقدم الحضارى •

ولكن الذى لا شك فيه عندى أن خير معيار لقياس التقدم الحضارى هو ذلك المعيار الذى يستند الى مدى الشعور بالامن واتساع ذلك المدى وشموله وتحقق ذلك بالنسبة للجماهير الواسعة من الناس •

البيان الإجتماعى والاحساس بالعدل

لا يمكن أن يقوم ببيان اجتماعى سليم الا اذا كان يستند الى قاعدة صلبة من الاحساس بالعدل ، وبالمقابل انه ليس ادعى الى انهيار أى بيان اجتماعى قدر احساس الناس فى قاعدة ذلك البيان بالظلم .

والاحساس بالظلم شىء غير الظلم نفسه ، فقد يوجد مظلوم لا يحس بظلمه ، وقد يوجد الاحساس بالظلم مبنيا على غير أساس سليم من الواقع ، ولكن الاحساس بالظلم اذا شاع بين جماهير الناس العريضة فانه لا بد وأن يكون احساسا يستند الى ما يبرره لأنه عندئذ سيكون تعبيرا عن شعور عام أو شبه عام .

ومثل هذا الاحساس عندما يوجد يصبح نذير خطر لا يمكن التنبؤ بمداه ولا بما يمكن أن يؤدى اليه .

يدفعنى الى هذا الحديث ما تردد كثيرا فى الأيام الأخيرة سواء فى مجلس الشعب أو فى اللجنة المركزية أو على صفحات الجرائد أو فى مجالس الناس الخاصة من أن ثمة فئة « محظوظة » سماها البعض « بالقطط السمان » وسماها البعض بغير ذلك من أسماء ، وأن تلك الفئة أثرت ثراء سريعا فى وقت يئن فيه الاقتصاد المصرى أننا موجعا من كثرة المشاكل المتراكمة ، وتعانى فيه الجماهير الكادحة — وهى الغالبية العظمى من أبناء هذا الشعب الصامد — من الغلاء الرهيب الذى يوشك أن يطحنها طحنا الى جوار ما تعانىه من ارهاق فاق حدود كل وصف فى سائر مرافق الخدمات .

والثراء فى حد ذاته ليس جرما وليس بالشىء الذى يعيب صاحبه وليس بمؤد بالضرورة الى أن يثيغ حوله الاحساس بالظلم لدى من لم يلحقهم مثل ذلك الثراء .

ان حظوظ الناس متفاوتة فى الصحة وفى الذكاء وفى الجمال وليس ما يمنع من أن أن تتفاوت أيضا فى قدر المال •

ولكن الثراء مسئولية ، كما أن الذكاء مسئولية وكما أن العلم مسئولية •

والمسئولية عن الثراء تتمثل فى أمرين اثنين واضحين • أمر سابق على الثراء وأمر لاحق عليه •

أما الأمر السابق فهو كيف تحقق ذلك الثراء ؟

هل كان مصدره عمل منتج خلاق أضاف الى الاقتصاد القومى اضافة واضحة وأفاد صاحبه الذى أقامه وأداره وبذل الجهد فيه وأثرى من وراء ذلك الجهد ؟ اذا كان ذلك كذلك فان مثل هذا الشخص لا يمكن أن يحظى الا باحترام الناس وتقدير المجتمع •

أما اذا كان ذلك الثراء قد « هبط » فجأة دون مقدمات ولم يكن الا وليد صلات واتصالات وقرب أو قرابة من هذا وذاك ، اذا كان ذلك الثراء الفاحش نتيجة ما يقال له العمولات أو المضاربات أو شراء الاراضى حيث يتوقع للاراضى أن يزداد سعرها أضعافا مضاعفة وأن يحيط بذلك كله ما يدعو الى الريية والشبهة واستغلال النفوذ ، فهنا تجب الوقفة وهنا تحقق المحاسبة ، ومثل هذا الثراء السهل السريع لا بد وأن يشيع حوله جوا من الاحساس بانعدام المعيار الذى يعسدل بين الناس •

ان الثراء فى ذاته ليس جرما ولكن سبب الثراء هو الذى قد يكون كذلك •

والثراء واقعة اجتماعية ومن حق المجتمع أن يعرف مصادر ثروات أفراده خاصة اذا زادت تلك الثروات عن الحدود المعقولة وخاصة اذا كان المجتمع يمر بضائقة اقتصادية تعصره عصرا •

هذا عن الأمر السابق وهو معرفة سبب الثراء ومصدره :
مشروعاً أم غير مشروع •

أما عن الأمر اللاحق فيتمثل في مسئولية صاحب الثروة عن ثروته •
والمسئولية الأساسية تتمثل في أن ينمى صاحب الثروة الثروة القومية
تنمية حقيقية من ناحية وأن يدفع حق المجتمع المتمثل في الضرائب وغيرها
من الالتزامات القانونية الأخرى بغير محاولة للتهرب أو التضييل •

كذلك فإن البعد عن مظاهر الاسراف الاستهلاكى والبذخ المثير
هى بدورها مسئولية اجتماعية خطيرة ، ذلك أن مثل هذا الاسراف
وذلك البذخ هو البؤرة التى تشيع حولها كل ألوان المرارة والاحساس
بالظلم •

أن الثروة مسئولية ، كما أن العلم مسئولية وكما أن الحياة
نفسها مسئولية ضخمة •

وأولئك الذين لا يعرفون حدود مسئوليتهم لابد وأن يعرضوا
أنفسهم للمساءلة ، والمساءلة قد تكون هيئة رحيمة أحياناً ولكن من
الغباء أن تشيع حولنا الاحساس بالظلم الى المدى الذى يشعل نارا
تقضى على الأخضر واليابس ونتصور أننا سنكون عن تلك النار
بمنجاة •

لابد وأن تمتد أنظارنا الى أكثر من مواقع أقدامنا ، ولابد أن
نعرف أن الواقع متغير غير ثابت وأن للتاريخ حركته وأن حركته تحكمها
قوانين ، وأن قوانين حركة التاريخ لا تهزل ولا تعبت •

واذا كان الكلام قد كثر فى الأيام الأخيرة حول هذه الظاهرة
فإنها تقتضى حسماً والحسم لا يكون بالكلام أو بالمقالات التى لا يملك
مثلنا غيرها وإنما يكون « بالفعل » •

ولا بد أن نبدأ من «فوق» ومحمد صلوات الله عليه عندما قال مامعناه
لقد فشل الذين قبلكم لأنهم كانوا اذا سرق الغنى تركوه واذا سرق

الفقير أقاموا عليه الحد ، والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها • وصدق رسول الله • وليكن لنا في رسول الله أسوة حسنة •

ويتصور بعض الواهمين أن جو الحرية يتيح لهم حماية مصطنعة ويباعد بينهم وبين القانون • أن سيادة القانون تصبح عبثا أن جعلت يده قاصرة عن أن تنال أصحاب الثروة أو الجاه أو :احظوه على اختلاف صور ذلك كله وأسبابه • أن القانون هو ميزان العدل في المجتمع وبغير عدل اجتماعي لا يمكن أن يستقيم لأي مجتمع أي بنيان •

عكس ذلك هو الصحيح ، وفي تقديري أن جو الحرية هو وحده القادر على كشف هؤلاء وعلى رفع الحماية الموهومة عنهم ، أن الحرية هي وحدها التي ستكسر البقية من حاجز الخوف وعندئذ سيستطيع الشعب أن يضع كل أحد في موضعه الصحيح •

وقضية أخرى تثار وتجاوز على غير العارفين •

يقول البعض لا تخيفوا أصحاب الملايين من المصريين فانكم ان اخفتوهم اخفتم أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب •

ومثل هذا الكلام مغالطة • لا أحد يخيف أحدا الآن ، إنما هي الموازين القسط التي يجب أن ترفع ورفعها لا يخيف الشرفاء •

لا أحد من المستثمرين الاجانب الجادين يجهل أن «الثروة مسئولية» وأن المسئولية تعنى المحاسبة في جانب من جوانبها مادامت ضمانات المحاسبة قائمة غير منقوصة •

بل أنى أذهب الى أن هذا الجو — جو العمولات والمضاربات والثراء السريع بغير جهد — هو جو لايشجع رؤوس الأموال الحادة ويجعلها تتردد عن الاقدام لانها تدرك تماما أن مثل هذا الجو بما يشيعه من احساس

بالظلم لدى الجماهير الواسعة لا يمكن أن يضمن لها الطمأنينة والاستقرار .

ذلك على حين أن جو العمل الجاد المنتج الذي تسهم فيه الرأسمالية الوطنية هو جو صحى يساعد رؤوس الأموال الأجنبية على الاقدام ، ليت أثرياءنا يكونون هم الطليعة فى دفع عجلة الاقتصاد المصرى الى الأمام وليتهم يدركون أن الحماية المتاحة لهم ولأموالهم يجب أن تحفزهم على مضاعفة الجهود من أجل مصلحتهم أولا ثم من أجل مصلحة الملايين بعد ذلك ، أما أن يغضوا أبصارهم عن كل شئ الا ثراءهم وبذخهم واثارتهم لشاعر السخط فانهم بذلك يخطئون أشد الخطأ فى حق أنفسهم أولا ثم فى حق مصر بعد ذلك .

ترى هل ستستطيع الرأسمالية المصرية الجديدة أن تفرز لنا رجالا من أمثال طلعت حرب ولكنهم يعيشون فى الربع الأخير من القرن العشرين ؟

مثل هؤلاء الرجال لن يشيعوا حولهم الاحساس بالظلم وانما سيثيرون حولهم جوا من الانتاج وما يؤدى اليه الانتاج من رخاء وما يؤدى اليه الرخاء من طمأنينة .

واذا كنت قد استطردت فى الحديث عن ظاهرة « الثراء المفاجئ » فانها ليست وحدها التى تؤدى الى اختلال ميزان العدل ، ذلك أن كثيرا من الظواهر فى كثير من الأماكن تؤدى الى ذات الشئ .

ان احساس مواطن عادى أنه لن يستطيع أن ينال حقه الا اذا لجأ الى هذا الشخص أو ذاك هو احساس مريب بعدم وجود العدل ، وان احساس مواطن أن مواطنا آخر يتقدمه لا لميزة موضوعية فيه ولكن لميزة شخصية هو احساس مريب أيضا . . . ولا شئ باستطيع أن يقوض بنيان المجتمعات قدر ذلك الاحساس المريب بغياب العدل .

فهم اجتماعية مقابلية

كل مجتمع من المجتمعات لابد وأن تكون له مجموعة من القيم تحكم سلوك الأفراد والجماعات فيه ، وهذه المجموعة من القيم تحدد الى مدى بعيد شكل ذلك المجتمع وتحدد مساره وتحدد درجته من المتحضر والرقى .

ومجموعة القيم في المجتمع الزراعى تختلف عنها في المجتمع الصناعى ، كذلك فان قيم المجتمع القبلى غير قيم المجتمع الذى تأكدت فيه سلطة الدولة وعمقت جذورها ، ولا شبهة أيضا أن قيم المجتمعات الآخذة في النمو تختلف عن تلك القيم في المجتمعات التى حققت شأوا بعيدا في التقدم .

والقيم الاجتماعية بطبيعتها متطورة وان كان تطورها يبدو بطيئا غير ملموس في كثير من الحالات ، والأصل أن تلك القيم تتطور نحو الأفضل الا أن هذا الأصل ترد عليه بعض الاستثناءات ذلك أن المجتمعات في أعقاب الحروب أو في ظل الازمات الاقتصادية الطاحنة يختل فيها سلم القيم اختلالا لا يتفق مع ما كان يجب أن يكون عليه منطق التطور .

ولست أريد هنا أن أعالج موضوع القيم الاجتماعية بصفة عامة ومجردة وانما أريد وبشكل محدد أن أعالج القيم الاجتماعية عندنا ، ذلك أننى أتصور أننا نمر بفترة تحتاج الى وقفة وإلى نوع من التحليل المهادى العميق نصارح فيه أنفسنا علنا نتيجة التحليل والمصارحة أن نضع أيدينا على بعض العلل وأن نجد لها بعض الدواء .

والمجتمع العربى في مصر هو مجتمع يتحول من الزراعة الى الصناعة بدليل أن أكثر من أربعين في المائة من السكان يقيمون الآن في المدن وأن أكثر من أربعين في المائة من القوى العاملة تعمل في الصناعة أو في مرافق الخدمات .

كذلك فان المجتمع العربى فى مصر لا يصدق عليه وصف المجتمع المتخلف ، ذلك أنه حاول الخروج من التخلف ونجح ثم انكفأ فى الثلث الاول من القرن الماضى ثم حاول مرة أخرى قبيل الاحتلال البريطانى ثم حاول محاولة قدر لها نوع من الاستمرار البطىء بعد ثورة ١٩ وحتى الآن • وفى مصر « كادر » من المثقفين والفنيين يندر أن نجد له نظيراً فى أى بلد آخر من بلدان العالم الثالث • وفى مصر أزمة اقتصادية — نرجو أن تكون عارضة — ولكن يزيد من حدتها ذلك الانفجار السكاني المريع الذى لا تقابله حتى الآن وفرة فى الموارد الطبيعية •

والى جوار هذا كله فان المجتمع المصرى من أقدم المجتمعات الانسانية التى عرفت ظاهرة الدولة ووجدت فيها سلطة مركزية تكاد تسيطر على كل شىء من أقصى البلاد الى أقصاها وهذا يعنى أن المجتمع المصرى لا يمكن أن يوصف بأنه مجتمع قبلى ، ومع ذلك فان الروابط العائلية والروابط بين أبناء البلد الواحد والاقليم الواحد هى روابط قوية واضحة ، كذلك فان ظاهرة « الشلية » هى من الظواهر التى تحكم كثيراً من أمورنا مهما حاولنا انكار ذلك وكل ذلك مما يلقي علينا بعض الظلال القبلى رغم عمق جذور الدولة والسلطة المركزية •

كذلك فان الدين عميق الجذور فى الحياة المصرية ، ومن ناحية أخرى فاننا لا نستطيع أن نتجاهل أن ثمة موقفاً عن الدين فى بعض شرائح المجتمع خاصة فى المدن الكبرى ، بل أن الريف نفسه رغم التمسك الظاهرى بالدين فان كثيراً من الظواهر تحمل على الاعتقاد أن ثمة تناقضاً بين المظهر المعلن والسلوك الذى يصطنعه البعض فى حياتهم • وهذا كله يجعل بنية المجتمع العربى فى مصر بنية مركبة شديدة التعقيد •

ولابد لهذا كله أن يلقي آثاره الواضحة على قيمنا الاجتماعية • وأنا أعرف — وكل منصف يعرف — أن لدينا بعض القيم الاجتماعية السليمة والعريقة فنحن شعب من أكثر الشعوب صبراً على المكروه ،

ونحن شعب من أكثر الشعوب التى تتجلى فيها صفة الاستمرار ، ونحن شعب تبرز الازمات صلابة عوده وقوة تحمله . ولكنى لا أكتب هذا المقال لأتحدث عن ذلك وانما لأنبه — وهذا هو واجب كل من يحس بالمسئولية نحو هذا البلد — الى بعض القيم الاجتماعية المقلوبة — أو السلبية — التى تسود بين قطاعات منا هذه الأيام .

ولعل أخطر هذه القيم وأشدها فتكا تلك التى ترى فى الكسب السريع — مهما كان مصدره ووسيلته — أمرا يستحق الاكبار والاعجاب، وقد تفشت تلك القيمة للأسف الشديد حتى أصبح هدف شريحة كبيرة من الناس هو تحقيق أقصى ما يمكن من ربح فى أقصر ما يمكن من وقت وبأى وسيلة مرذولة أو غير مرذولة وما أكثر ما تكون انوسيلة مرذولة بل وغير مشروعة .

وهذه الشريحة — وهنا مكن الخطر — لا ينظر اليها بعين ثرية والاستهجان وانما ينظر اليها من كثيرين بعين الاعجاب والانبهار ، ومثل هذه النظرة تؤدى الى تكوين قيمة اجتماعية خطيرة ومدمرة تعطى ظهرها للقيمة السليمة التى مبناها العمل والكدح والانتاج لتعلى قيمة تقوم على النهب والخطف والثراء الشريع بأى ثمن وأى وسيلة .

كذلك فان من القيم الاجتماعية المقلوبة — أو السلبية — التى تجد لها مكانا فى مجتمعنا اليوم ظاهرة « اللامبالاة » فما أكثر ما تسمع عبارة « وأنا مالى » أو « يا سيدى » أو « يا عم سيبك » أو ما الى ذلك من عبارات تؤدى الى ما نسميه بالتسيب والاستهتار وأخذ الأمور بغير ما تستحق من جد واهتمام .

وهذه القيمة السلبية تؤدى — اذا تفاقت — الى تحلل فى كل شئ والى ضياع ليس بعده ضياع ، هو وضع ان يعود على أولئك الذين لا يبالون وحدهم وانما سيعود على المجتمع كله بالخسران المبين والعياذ بالله . ومن الظواهر الخطيرة الأخرى التى نلمسها على كثير

من المستويات — ومن بينها مستويات صنع القرار — ظاهرة الأخذ بالحلول الوسط ، تلك الحلول غير الحاسمة التي نتصور أحيانا أنها ترضى الجميع على حين أنها في حقيقة الحال لا ترضى أحدا ولا تحل أشكالا ولا تحسم أمرا • ان الحلول الوسط تبدو في كثير من الأحيان وكأنها مجرد تلفيق أو نوع من لف والدوران حول المشاكل بدلا من مواجهتها بحزم وصراحة •

وأخطر ما في ظاهرة الحلول الوسط أنها تجعل صاحبها باهت اللون غير محدد الهوية ولا واضح الاتجاه ولا يمكن معه التنبؤ بما ستكون عليه خطواته التالية سواء في الجليل أو البسيط من الأمور • ولست أريد أن استطرد أكثر من ذلك في عرض القيم الاجتماعية السلبية أو المقلوبة التي بدأت تظهر على سطح المجتمع عندنا والتي اذا تركت تستشري فان آثارها المخربة تبدو بعيدة المدى ، وكفاني تلك القيم السلبية الأربع التي أشرت اليها والتي أتصور أنها من الخطورة بحيث يجب أن تواجه بكل ما نملك من قوة وبكل ما في مجتمعنا من أصالة وإيجابية • واعتقد أن هذه المواجهة يجب أن تركز على أمور ثلاث أساسية هي :

أولا : القدوة الحسنة ، والقدوة حتى تكون مؤثرة يجب أن تأتي من أعلا • ان كل مسئول في موقعه وكل استاذ في مدرجه أو في فصله وكل صاحب سلطة — خاصة في المستويات العليا يجب أن يطالب نفسه بأن يلتزم جادة التصرف وأن يأخذ نفسه وأفعاله وأقواله مأخذ الجد وأن لا يبقى قيمة فوق قيمة العمل المنتج وأن لا يعيش وكل ما يعنيه هو مظاهر البذخ والثراء سواء في مكتبه أو في بيته • ان مسئولا كبيرا ينفق على تأثيث مكتبه بضعة آلاف من الجنيهات في وقت تحتاج فيه مصلحته الى بضع مئات من تلك الجنيهات لتشتري بعض الآلات الحديثة التي تساعد على سرعة انجاز العمل هو مسئول لا يعرف واجبه ولا يعرف حدود مسؤوليته وقس على ذلك كثيرا من التصرفات •

ثانيا : الرقابة الشعبية الحقيقية والمستمرة وذلك في كل مواقع الانتاج والخدمات وعلى كل مستوى سواء كان مركزيا أو محليا • ان المال مال الشعب وان المستقبل مستقبله ومن حق الشعب أن يراقب كل العاملين لديه وأن يقول رأيه في تصرفاتهم وأن يحاسبهم •

ثالثا : الردع السريع في كل ما يتعلق بالعدوان أو بالاهمال بالنسبة للمال العام أو المرافق العامة • ولا بد هنا من إعادة النظر في قوانين التأديب والحماية من الفصل ، ان الحماية وضعت لتحمي من الفصل التعسفي فاذا بها تمتد لتصبح حماية شبه مطلقة الأمر الذي لم يخطر في بال أحد • واني اذ أدعو الى الردع السريع في كل ما يمس المصلحة العامة لا أدعو اطلاقا الى اهدار أى ضمان من ضمانات الحرية وما أظن أن ثمة تناقضا حقيقيا بين الأمرين • ان الأمر لم يعد يحتمل الصبر ولا المماطلة وأنصاف الحلول •

انها مصر تلك التي يجب أن ننقذها لننقذ أنفسنا أجمعين •

دولة المؤسسات بين السلبية والإيجابية

في ظل سيادة القانون يمكن لدولة المؤسسات أن تقوم • وقد كتبت من قبل عن معنى سيادة القانون وأحاول اليوم أن أتحدث عن معنى « دولة المؤسسات » وعن ارتباط ذلك بسيادة القانون •

والحقيقة أن الذى يدفعنى الى الكتابة عن هذه الموضوعات التى قد تبدو « فنية » أو متخصصة بعض الشيء أن الحديث عنها أصبح يتردد على كل لسان وأصبحت عبارة سيادة القانون أو عبارة دولة المؤسسات من العبارات المتكررة نقرأها أحيانا ونسمعها أحيانا وننطقها أحيانا أخرى ويتعين علينا أن نكون من الذين يتحدثون لغة مشتركة وأن يكون معنى هذه العبارة واضحا ومحددا لدينا جميعا •

ما الذى تعنيه عبارة « دولة المؤسسات »

تعنى هذه العبارة شيئا سلبيا وتعنى شيئا ايجابيا فى ذات الوقت •

أما الشيء السلبى فهو ان دولة المؤسسات ليست دولة أفراد بمعنى أن الحكم فيها ليس لارادة الأفراد أيا كان موقع هؤلاء الأفراد وان الارادات الفردية عندما تتحرك وتتصرف انما تتحرك وتتصرف فى اطار رسمه لها نظام الحكم متمثلا فى الدستور أو فى القانون الأساسى •

دولة المؤسسات اذن ليست دولة أفراد وانما الأفراد غيها يؤدون دورا له حدود واضحة مرسومة •

ومن ناحية أخرى — ايجابية — فان المؤسسة السياسية عبارة عن كيان معنوى دائم ومستمر لا ينتهى بانتهاء حياة أو أدوار الأفراد الذين يمثلون المؤسسة أو يتحدثون بأسمها فى الاطار الذى يحدده القانون •

والدولة هي مؤسسة المؤسسات بمعنى أن المؤسسات السياسية إنما توجد داخل الدولة وفي نطاقها • وكون الدولة مؤسسة يعنى انها كيان قائم ومستمر بصرف النظر عن نوعية نظام الحكم القائم فيها وبصرف النظر عن أشخاص الحاكمين ، فقد يتغير نظام الحكم فى الدولة من ملكى الى جمهورى وقد يموت ملك أو رئيس جمهورية ويحل غيره محله ولكن الدولة نفسها باعتبارها مؤسسة تظل قائمة وتظل شخصيتها القانونية مستمرة وتظل التزاماتها فى مواجهة العالم الخارجى هى هى بصرف النظر عما حدث من تغيير فى نظام الحكم أو فى أشخاص الحاكمين •

والحقيقة أن هذه الفكرة تبدو حديثة نسبيا ولا يتجاوز عمرها فى كثير من الدول القائمة — حتى الأوروبية منها — أكثر من قرن من الزمان ، ويكفى أن نتذكر عبارة لويس الرابع عشر فى فرنسا — قبل ثورتها الكبرى — عندما قال « أنا الدولة والدولة أنا » لنذكر ان فكرة الدولة المؤسسة لم تكن قائمة آنذاك وأنها لم تستقر فعلا فى الفكر وفى الواقع السياسى الا بعد الثورة الفرنسية •

ومن القصص الطريفة فى هذا الشأن أن أحد الملوك العرب فى بدء تأسيس دولته استقدم خبيرا فى الشؤون المالية لينظم أمور الميزانية فلما انتهى ذلك الخبير من عمله وعرض تقريره على الملك انزعج الرجل لأنه وجد أن تنظيم مالية الدولة يقضى بأن يكون له مخصصات لا يستطيع أن يتجاوزها وأن ميزانية الدولة لا يجوز التصرف فيها الا وفقا لاجراءات مالية معينة الأمر الذى يتفق مع فكرة المؤسسة ولكنه لم يكن يتفق مع تفكير ذلك الحاكم فى ذلك الوقت •

والواقع أن استقلال مالية الدولة عن مالية الحاكم واعتبار أن للحاكم ذمة مالية منفصلة خاصة به لا تختلط بميزانية الدولة وأن الحاكم اذا كان يستطيع أن يتصرف فى أمواله الخاصة كما يشاء الا أنه بالنسبة لميزانية الدولة أو للمال العام بصفة عامة لا يستطيع أن يتصرف الا وفقا للأوضاع والاجراءات القانونية والدستورية —

هذه القضية كانت من أهم القضايا التي أدت الى فكرة المؤسسات السياسية والدستورية ، ذلك أنه في الماضي كانت أموال الدولة تختلط بأموال الحاكم وكان الحاكم يستطيع أن يهب من يشاء مالا ، وأن يقطع من يشاء أرضا ، وأن يمنح هذا ويحرم ذاك وفقا لهواه ومحض رغبته •

ومن حقنا في مصر أن نفخر بأن فكرة الدولة المؤسسة قديمة قدما موعلا — وأن اعترى تطورها كثير من الاضطراب في بعض الفترات •

واذا كانت الدولة هي مؤسسة المؤسسات فان في داخلها يوجد العديد من المؤسسات الدستورية وان تفاوتت في أهميتها •

فعندنا مثلا في بلدنا يمكن أن نقول أن رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب والحكومة بمعنى السلطة التنفيذية والقضاء والقوات المسلحة والمجالس القومية المتخصصة كلها مؤسسات دستورية ، وهذه المؤسسات ليست جزرا منفصلة عن بعضها وانما هي مؤسسات بينها جسور عديدة وقد يشترك بعضها مع البعض الآخر في بعض الاختصاصات ذلك كله وفقا لما يحدده ويرسمه الدستور •

ولا يتسع هذا المقال لكي نتكلم عن كل مؤسسة من هذه المؤسسات ولا حتى عن بعضها بشيء من التفصيل ويكفى لكي نوضح فكرة المؤسسة الدستورية أن نضرب بعض الأمثلة •

خذ مثلا رئاسة الجمهورية وعلى رأسها يأتي رئيس الجمهورية وهو رئيس الدولة ، فهنا نجد أنفسنا في مواجهة مؤسسة دستورية لها صفة الاستمرار والدوام ورئيس الجمهورية على قمة هذه المؤسسة وعلى قمة الدولة كلها يؤدي دورا خطيرا رسمه وحدده الدستور ، فهو الذي يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية

ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطنى
(المادة ٧٣ من الدستور) •

والقانون هو الذى يحدد مرتب رئيس الجمهورية ولا يجوز أن
يدخل طوال مدة رئاسته مع الدولة فى علاقات مالية كما لا يجوز له أن
يتولى أى عمل آخر يدر عليه دخلا ما •

وقد تولى الدستور تفصيل مهام رئيس الجمهورية سواء فى
المجال التشريعى أو التنفيذى أو غير ذلك من المجالات •

وقد تولى الدستور أيضا رسم الطريقة التى يتم بها اختيار
رئيس الجمهورية والطريقة التى يتم بها شغل المنصب عند خلوه فجأة
لسبب من الأسباب •

ومن كل هذا يبدو جليا فكرة الدوام والاستمرار بالنسبة لهذه
المؤسسة الدستورية التى ينظر اليها باعتبارها مؤسسة وأن اختلطت فى
الظاهر بشخص رئيس الجمهورية الا أنها من الناحية الدستورية مؤسسة
لها كيانها ولها نظامها ولها حدودها ويأتى على رأسها شخص معين
من أبناء مصر ليؤدى ذلك الدور الخطير وليحمل تلك المسئولية الكبرى :
مسئولية رئيس الجمهورية •

واذا انتقلنا بعد ذلك الى السلطة التشريعية فاننا سنجد المؤسسة
القائمة على تلك الوظيفة — الوظيفة التشريعية — تتمثل فى مجلس
الشعب • وللمجلس رئيس ووكيلان وأعضاء وله جهاز شئى وادارى
يعاونه وله ميزانيته الخاصة ومن ذلك كله تقوم تلك المؤسسة بالدور
الذى رسمه لها الدستور والذى يتمثل فى عمليتين أساسيتين : أولهما :
العملية التشريعية ، وثانيهما رقابة السلطة التنفيذية — من ناحية
ومعاونتها على الاحساس بنبض الجماهير ورغباتها من ناحية أخرى •
وقد فصل الدستور ذلك كله فى كثير من مواده •

والسلطة التشريعية باعتبارها مؤسسة دستورية قائمة ومستمرة
وان تغير أعضاء مجلس الشعب سواء في ذلك رئيس المجلس أو
وكيلاه أو أعضاؤه • ان المؤسسة هي كيان قانوني قائم له شخصيته
المعنوية ، تلك الشخصية التي لا ترتبط بعمر أو يزيد وانما تستمد
وجودها وكيانها من الدستور نفسه •

ومثل هذا يمكن أن يقال عن بقية مؤسسات الدولة •

وهكذا تبدو الصلة جلية واضحة بين مبدأ سيادة القانون وفكرة
دولة المؤسسات ، ذلك أن دولة المؤسسات هي نتيجة من نتائج مبدأ
سيادة القانون ، يوضح ذلك ويؤكد أنه في ظل الحكم الفردي حيث
لا يكون للقانون سيادة وحيث تكون ارادة الفرد الحاكم أو الافراد
الحاكمين هي المرجع والفيصل فان فكرة المؤسسة الدستورية لا يمكن
ان تقوم ولا يمكن ان يكون لها دور واضح •

ونحن الآن في بلدنا نقول اننا نعيش في ظل سيادة القانون وفي دولة
المؤسسات ، ويجب أن يستقر ذلك في ضمير كل فرد من أبناء هذا
الشعب لأن استقرار ذلك في ضمائرنا جميعا هو الذي يعطى لسيادة
القانون ولدولة المؤسسات القوة والمعنى الحقيقي ، وبغير هذا الاستقرار
في ضمائر الناس تصبح الأمور كلها مجرد نصوص هامة لا تضمن
ولا تغني من جوع •

ولا شك أننا جميعا — حاكمين ومحكومين — حريصون على أن
تتأكد للقانون سيادته ولدولة المؤسسات مبناه ومعناها •

واخيرا قضية علاقة التنظيم بالسلطة

الأصل في التنظيمات السياسية أنها تعمل وسط الجماهير من أجل الوصول الى السيطرة على سلطة الدولة حتى تحقق بواسطتها ما تسعى اليه من أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية .

السلطة هدف ووسيلة في نفس الوقت ، هي هدف تسعى اليه التنظيمات السياسية فاذا حصلت عليه فانها تصبح في يدها وسيلتها نحو تحقيق أهدافها .

وهكذا نجد أن العلاقة بين السلطة والتنظيمات السياسية في البلاد التي تتعدد فيها تلك التنظيمات تمر بأطوار متباينة ، ذلك أنه عندما يكون التنظيم خارج السلطة فان جهده ينصرف أولا الى النيل من التنظيم السياسي الذي يملك السلطة لكي يضعف من قبضته عليها ثم لكي يستولي عليها وبعد ذلك يعمل جهده للحرص عليها ولتسخيرها لتحقيق أهدافه . وهكذا يوجد نوع من العلاقة الجدلية المستمرة بين التنظيمات السياسية والسلطة في البلاد التي تتعدد فيها الأحزاب .

وكذلك كان الحال عندنا على نحو مرسوم قبل قيام ثورة ٢٣ يولييه ، ونقول على نمو مرسوم ذلك أن اللعبة السياسية كانت تتحكم فيها عوامل أبعد ما تكون عن قوة التنظيمات السياسية نفسها ، وليس أدل على ذلك من أن الحزب الذي كان يستند الى أغلبية شعبية حقيقية كانت كفيلة بوضعه في السلطة لو كانت الأمور تسير سيرا طبيعيا — هذا الحزب كانت فترة حكمه فيما بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٥٢ هي أقل الفترات وأقصرها وكانت تنتهي دائما بنوع من الاقلاية التي كانت تخفي وراءها صورة من صور الافتئات على الدستور ثم الاستعداد للانقضاض عليه كلما أمكن ذلك .

وقامت الثورة وألغت الأحزاب القائمة والتي كان السوس قد نخر في عظامها حتى أن بنيانها قد انهار دون أدنى مقاومة . وبدأت الثورة تكوين تنظيمها السياسى فى ظل السلطة ، وكان المفروض أن يبلغ ذلك التنظيم من العمق والتغلغل فى نفوس الجماهير الى المدى الذى يجعل من التنظيم سندا حقيقيا للسلطة . ولكن الذى حدث فى الواقع أن التنظيم كان دائما عالة على السلطة ولم يكن سندا لها . كان تابعا ولم يكن محركا . كان مبررا ولم يكن موجها . كان بوقا ولم يكن مبدعا .

وقد اهتمت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى اهتماما خاصا بهذه القضية ورفضت بشكل صريح أن تكون مهمة الاتحاد الاشتراكى هى شرح وتفسير وتبرير كل ما تتخذه الحكومة من اجراءات . . كذلك رفضت ورقة التطوير أن يكون الاتحاد الاشتراكى سلطة فوق السلطات .

فأين يقع الاتحاد الاشتراكى اذن وكيف تتحدد علاقته بسلطة الدولة ؟

الاتحاد الاشتراكى يفترض فيه — كما جاء فى ورقة التطوير ذاتها — أن يكون « هو الاطار المنظم للحركة السياسية للجماهير الشعبية » ومن هنا تتحدد علاقة التنظيم السياسى بكل مؤسسات الدولة وتتحدد أيضا علاقته بالسلطة .

على قدر استطاعة الاتحاد الاشتراكى أن يكون حقيقة ممثلا لاطار الحركة الجماهيرية ومعبرا بصدق عن أحاسيس الجماهير واتجاهاتها وعلى قدر بعده عن أن يكون مجرد مبرر يلهث وراء الأحداث ولا يدفعها ، يلحقها ولا يسبقها ، يقوم بدور المنفعل لا دور الفاعل — على قدر بعد الاتحاد الاشتراكى عن ذلك كله وعلى قدر تصديه لقضايا الجماهير وتوضيحها والدفاع عنها وتقديم الحلول لها على قدر ذلك كله يتحدد دور الاتحاد الاشتراكى .

ولست أتصور تنظيماً سياسياً فعالاً يعيش كلا على سلطة الدولة
في كل شيء • (سواء كان ذلك هو الاتحاد الاشتراكي أو هو حزب السلطة
أيا كان اسمه) •

يعيش كلا عليها في المباني التي يشغلها •

ويعيش كلا عليها في السيارات الفارهة أو غير الفارهة التي
يركبها أعضاؤه •

ويعيش كلا عليها في ميزانيته •

الوضع الطبيعي لتنظيم سياسي هذا شأنه أن يكون ذيلاً للسلطة
ومبرراً لكل تصرف من تصرفاتها ، ومثل هذا التنظيم لا بد وأن يعيش
أعضاؤه في نوع من التبعية النفسية والذهنية لأجهزة السلطة ، ذلك
على حين أن الأصل في الأمور أن تكون أجهزة السلطة هي التي
تحاول جهد طاقتها أن ترضى حركة التنظيم السياسي الذي يعبر عن
نبض الجماهير لكي تجد عنده السند والعون ولكي تجد لديه الحلول
الحقيقية لمشاكل الناس على الأقل من الناحية النظرية لكي تقوم السلطة
بعد ذلك بنقل هذه الحلول من حيز النظر الى حيز الواقع •

وأرجو أن يكون واضحاً هنا أنني أتكلم عن التنظيمات السياسية
بصفة عامة ولا أتحدث عن الاتحاد الاشتراكي بصفة خاصة ، ذلك
أن التنظيم الجديد للاتحاد الاشتراكي ما زال في بدايته وأنا أرجو
أن تكون هناك رغبة حقيقية في أن لا يكون التنظيم عبئاً على السلطة ومن
ثم ذيلاً لها بل أن يكون سنداً لها وهادياً ، وأنا واثق أن التنظيم
السياسي سيسعى جاهداً أن يعيش على موارده التنظيمية التي يجب
أن تنحصر أولاً وأخيراً فيما يدفعه أعضاؤه ، أن العمل السياسي في جوهره بذل
وليس ارتزاقاً ، وهذا هو المفهوم الذي لا شبهة عندي في أنه واضح
تمام الوضوح لدى القيادات الجديدة التي تتصدى اليوم للعمل
السياسي في بلادنا •

ان التنظيم السياسى الذى يضم قوى تحالف الشعب لابد وأن يكون معبرا من خلال منابر واتجاهاته المتعددة عن احساس غالبية الشعب وعن آرائه واتجاهاته ، وهو حين يعبر عن تلك الآراء - الأحاسيس لا يجد نفسه فى صدام مع السلطة وانما يجد نفسه فى علاقة متينة معها اذ ينقدها واذ يوجهها واذ يؤيدها ، ذلك أنه ينقد لأنه يرى الصالح فى النقد لا لأنه يستهدف الانقضاخ على السلطة ، ويوجه باعتبار أنه هو الذى يعبر عن آراء الجماهير العريضة ومن حق الجماهير العريضة أن توجه سلطة الدولة الى ما ترتضيه ، ويؤيد لأنه يحس ان السلطة تعمل من أجل الجماهير وتحسن العمل وترعى مصالح أوسع الفئات وأعرضها وبذلك كله تكون العلاقة بين التنظيم السياسى وسلطة الدولة علاقة صحية لها معنى ولها جدوى ولها دور تؤديه .

وقد عبرت ورقة التطوير عن ذلك كله تعبيرا صادقا ودقيقا عندما قالت « ان الوزن الحقيقى لما يصدر عن الاتحاد الاشتراكى من آراء يتوقف فى النهاية على مدى الاحساس العام بصدق تعبيره عن اتجاه القاعدة الشعبية العريضة وليس فقط عن رأى المجموعات المحدودة التى تضمها مستوياته القيادية » .

بكل الصدق وبكل الاخلاص وبكل الرغبة فى أن ينجح التنظيم السياسى نريد لذلك التنظيم أن لا يكون مجرد مبرر أو شارح وانما نريده أن يكون مبدعا وفاعلا وبهذا وحده يمكن لوزنه أن يتأكد لدى الجماهير .

نريد لتنظيمنا السياسى أن يشعر بذاته وأن يشعر بكيانه ، وأن يشعر الجماهير أنه هو الذى يعبر عن فكرها وعن آمالها ، وأن تشعر مؤسسات الدولة كلها نتيجة ذلك أن تنظيمنا السياسى قد بدأ مرحلة جديدة ثابتة الخطى ، وأن خطواته ثابتة لا لأنه يستند على سلطة الدولة ويحتمى بها ولكن لأنه هو فى ذاته سند حقيقى لتلك السلطة لأنه هو « الاطار المنظم للحركة السياسية للجماهير الشعبية » .

ريصدق ذلك على كل تنظيم سياسى .

وعلى الله قصد السبيل وهو ولى التوفيق .

حتى لا يختلط الحابل بالنابل

يتخذ الهجوم على الاتحاد الاشتراكي وفكرة التنظيم السياسي الواحد — أحيانا — ستارا للهجوم على أحد أمرين أو عليهما معا وذلك الى جوار الهجوم على التنظيم الواحد أو تحت عباءة ذلك للهجوم، وهذان الأمران هما :

النظام الاشتراكي من ناحية وتجربة ثورة ٢٣ يولية من ناحية أخرى • وهما ما يمكن أن نعبر عنه بالفكرة الناصرية •

ولابد من تحديد المواقف حتى لا يختلط الحابل بالنابل وحتى لا تتوه الأمور في نظر الجماهير وحتى لا يظن أن كل من يدعو الى توسيع قاعدة الديمقراطية باتاحة الفرصة أمام أكثر من اتجاه للتعبير عن نفسه إنما يقف ذلك الموقف وهو يضرر معاداة النظام الاشتراكي أو يدين تجربة الثورة في العشرين سنة الماضية ادانة كاملة •

والحقيقة انه لا تلازم بين هذه المواقف جميعا وانما الذي أدى الى الخلط واضطراب الأمور أن تلك الحملة المضارية التي يشنها البعض على التنظيم السياسي الواحد كان يصاحبها أحيانا تعريض بالاجراءات الاشتراكية وتحميلها — ظلما — أوزار أزمتنا الاقتصادية الراهنة ، وكان يصاحبها أيضا تجريح للتجربة الثورية الناصرية التي بدأت في بلادنا في يولية ١٩٥٢ وكان هذه التجربة ليس فيها خير قط •

وأنا من الذين يذهبون غير هذا المذهب اذ أن الذي لا شك فيه — عندي — أن تجربة ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ قد غيرت وجه الحياة في بلادنا وفي الوطن العربي بل وفي بلاد العالم الثالث كله بما أحدثته من أفعال وردود أفعال وأن تلك التجربة لها من الايجابيات ما لا يستطيع منصف أن ينكره ، والذين يدينون هذه التجربة ادانة كاملة انما يريدون

أن يوقفوا حركة التاريخ أو يعودوا بها الى الوراء الأمر الذى ليس اليه من سبيل •

ولكن تجربة ثورة ٢٣ يولية وقعت أيضا فى أخطاء كثيرة وبعض هذه الأخطاء كان يرجع الى طبيعة المرحلة نفسها — بحيث يمكن التجاوز عنه بكل موضوعية — وكان بعضها يرجع الى قيام التجربة على يد تنظيم عسكرى ليس لديه فكر سياسى واضح وكل ما كان فى يده عند البداية لا يعدو بعض النوايا الحسنة من ناحية ، ورفض الفساد القائم من ناحية أخرى ، وحماس شباب مؤمن مخلص من ناحية ثالثة ، كذلك فان الثورة لم تنجح فى أن يكون لها تنظيمها السياسى الفعال وسط الجماهير واكتفى عبد الناصر بشعبيته وقدرته على أن يخاطب الجماهير مباشرة وأن يحدث فيها ما يريد من تأثير وظن أن ذلك يغنيه عن تنظيم سياسى قوى يرتبط بالجماهير ويعايش حياتها ومشاكلها ، وترتب على ذلك أن التجربة الثورية فى مصر لم تأخذ فكرة التنظيم السياسى مأخذ الجد وانما أخذته مأخذ الواجهة التى تستخدم حيناً وتهمل فى أغلب الأحيان •

وتنشأ التنظيم السياسى بذلك عاجزا ومقدرا له منذ البداية أن يكون دوره محدودا فى النطاق الذى ترسمه له السلطة ، وظل التنظيم يعاني من أمراض النشأة ، بل أن تلك الأمراض كانت تكبر كلما تقدم عمر التنظيم •

ولست هنا بصدد الحديث عن تنظيم الاتحاد الاشتراكى فقد سبق أن كتبت رأيى واضحا فى هذا الموضوع وأشارت اليه باعتباره أحد السلبيات الأساسية فى تجربة ثورة يولية وقد ترتب على هذه السلبية وارتبط بها ان الثورة وقد كانت تسعى الى اقامة ديمقراطية سليمة لم تحقق هذا الهدف على الاطلاق وكان علينا أن ننتظر لكى نستأنف المسيرة نحو اقامة تلك الديمقراطية التى وعدت الثورة بها الناس •

التجربة الثورية في يولية ١٩٥٢ ليست اذن سلبا محضا وليست ايجابا محضا وانما لها ايجابياتها الضخمة ولها سلبياتها الخطيرة ، ولكنى أتصور انه بعد فترة من التاريخ سيبقى لثورة ٢٣ يولية أنها كانت حدثا ضخما هز هذا المجتمع من أركانه وهز الوطن العربى كله حوله وفجر قضايا الاشتراكية والقومية والتحرر الوطنى وأحدث أصداء بعيدة المدى فى العالم كله ، وأين هى الثورة التى خلت من السلبيات ؟ ان الثورة الفرنسية التى تعتبر معلما أساسيا من معالم التاريخ الانسانى امتلأت الحقبة الأولى منها بالارهاب وبالعنف بل وبالحكم الدكتاتورى نفسه - تلك الثورة التى قامت على أساس مبدأ سيادة الأمة ورفعت شعارات الحرية والأخاء والمساواة ، وليس فى الدنيا كلها من ينكر الآن ما كان لتلك الثورة من اثار ايجابية بعيدة المدى ليس فى فرنسا وحدها بل فى العالم كله .

أننا نحتاج فى تقديرنا لامورنا جميعا الى نوع من النظرة الموضوعية الكلية الشاملة التى تنظر الى جوانب المسألة المطروحة كلها ولا تجتزئ منها بجانب دون جانب .

والى جوار مهاجمة التجربة الثورية التى قامت فى يولية ١٩٥٢ تحت شعار مهاجمة الاتحاد الاشتراكى يهاجم النظام الاشتراكى ويهاجم القطاع العام ويهاجم - بصوت خائف وخافت - مكاسب العمال والفلاحين ويقال أن ذلك كله هو سبب ما نحن فيه من أزمة . وأى باحث منصف يستطيع أن يرى أن القطاع العام - رغم كل ما قد يكون فى ادارته من مآخذ وعيوب - هو الذى أقام القاعدة الصناعية الضخمة فى بلادنا وهو الذى استوعب ذلك السيل الضخم من العمالة وهو الذى تربي فيه عدد من المديرين نفخر بهم ، وهو الذى دفع عجلة الحياة نفسها فى مصر ، ولولا القطاع العام وما أقامه من قاعدة صناعية وما حقق من دخول وما قدم من خدمات لما استطاع الاقتصاد المصرى أن يصمد فى السنوات العجاف التى أعقب نكسة ١٩٦٧ .

ولولا قوانين الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية ما أمكن هز قواعد
الاقطاع فى مصر وفتح الباب أمام وعى الفلاح المصرى بكى يعيش فى
القرن العشرين ويتطلع تطلعا مشروعا الى أن يكون له رأى فى أمور بلاده ،

أن الأزمة الاقتصادية الراهنة ليس مرجعها ما حدث من بعض
مظاهر التحول الاشتراكى ولكن الشئ اليقينى أن مظاهر هذا التحول
هى التى خفتت من حدة الأزمة بعض الشئ والاسباب الحقيقية
للأزمة تكمن فى تلك الأعباء الضخمة والرهيبية التى حملتها مصر نيابة
عن الأمة العربية كلها فى الحروب المتعاقبة التى خاضتها ضد الصهيونية
العالمية ، ولو تصورنا أن ما أنفق على تلك الحروب قد أنفق على التنمية
فى مصر لكان حالنا الآن غير هذا الحال .

ومن ناحية أخرى فان غياب التخطيط وظهور الرأسمالية الطفيلية
غير المنتجة وفتح الابواب بغير ضابط ولا رابط للأمراض الاقتصادية
الموافدة وشيوع الأنماط الاستهلاكية وضمور الانتاج كل ذلك كان وراء
أزممتنا الاقتصادية الراهنة التى ليس سببها اذن القطاع العام ولا النظام
الاشتراكى وانما أسبابها واضحة وجلية ، ومن السذاجة ما يحاوله البعض
أحيانا من أن نحمل هذا الشخص أو ذاك مسئولية هذه الأزمة ، كما لو كان
الأمر من الممكن تفاديه بإجراءات مالية معينة ، اننى لا أتعرض لما قد
يكون حدث من أخطاء — فهذا طبيعى — ولكن ذلك شئ والاسباب
الحقيقية للأزمة شئ آخر .

لنقل رأينا فى قضية التنظيم الواحد ولكن لنكن واضحين وصرحاء
مع أنفسنا ونحدد مواقفنا حتى لا تختلط الأمور أمام الناس ، هذا وأن
كنت اعتقد أن شعبنا — رغم الأمية التى تنهك وعيه — ذكى القلب
والعقل لا يسهل خداعه والتغريب به وأنه قادر على كشف الغث
من السمين .

أن التنظيم الواحد الأحد الذى يحجز على كل رأى آخر لم يعد له

مبرر ولا مقتضى ومنطق التطور يرفض هذه الفكرة ولا يستطيع أن يسلم
أو يقتنع بها •

ولكن هذا القول لا يعنى بالضرورة اداة التجربة الثورية اداة
كاملة ولا يعنى بالضرورة التتكر لقضية الاشتراكية • أننا نريد أن
نبنى مجتمعنا بالديمقراطية وبالاشتراكية معا مرتبطين ارتباطا متكاملا
لا انفصام فيه على حد تعبير ميثاق العمل الوطنى الذى يمثل خلاصة
فكر التجربة الناصرية ، ونريد ونحن نبنى هذا المجتمع أن نعى دائما أننا
نبنى درع الأمة العربية كلها ، تلك الدرع التى هى فى حاجة الى أمتها
وأمتها فى مسيس الحاجة اليها •

الديمقراطية بين الجوهر والشكل

لم يلق نظام سياسى من الحماس قدر ما لقيت الديمقراطية •
ولم يهاجم نظام بمثل ما هوجمت به •

ولم يظلم قط سواء من أنصاره أو من أعدائه قدر ما ظلمت
الديمقراطية •

ومع ذلك كله فان حركة التاريخ منذ فجره وحتى يوم الناس
هذا هي حركة دائبة من أجل حرية بنى الانسان حتى وان ظهر في مجرى
التاريخ الانسانى بعض الانتكاسات التى تنال من الحرية هنا أو هناك ،
ولكن على رغم هذه الانتكاسات — أو بالرغم منها — فان مجرى
التاريخ العام يؤكد لنا انتصار قضية الحرية واندحار كل العوائق
والعراقيل التى تقف أمامها •

وحرية الانسان هي جوهر الديمقراطية •

ولكن هل يكفى أن نقول ذلك لكى نعرف جوهر الديمقراطية ؟ اننا
اذا قلنا ذلك كنا كمن عرف الماء بعد الجهد بالماء •

علينا اذن أن نحاول التصدى لذلك الجوهر لنعرف كنهه ومعناه •
الحقيقة أننا عندما نتحدث عن الديمقراطية — بمعناها التقايدى —
نقصد ذلك المذهب السياسى والقانونى الذى تفجرت عنه ثورات القرنين
الثامن عشر والتاسع عشر فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية •

وهذه الديمقراطية التى نعرفها منذ القرن الثامن عشر وحتى
اليوم وليدة تطور طويل منذ أن تحدث عنها بعض فلاسفة الأغريق —
وعلى رأسهم أرسطو — ومنذ أن طبقتها عملاً بعض المدن اليونانية
قبل الميلاد ببعضه قرون • وبرغم ما حدث من تطور عميق فى معنى

الديمقراطية وفي مداها فان أساسا مشتركا بين ما قال به الأقدمون وبين ما يقال اليوم مازال موجودا : ذلك هو ان الديمقراطية تعنى حكم الشعب اذ هي ليست حكم فرد واحد وهي أيضا ليست حكم قلة أرستقراطية .

ولكن العنصر الأساسى فى التعريف الذى ناله التطور العميق هو ما تعلق « بالشعب الحاكم » كان الشعب الحاكم فى المدن اليونانية قلة قليلة من الذين يقطنون المدنية ، كانوا قلة لا تتجاوز العشر على أحسن الفروض وكان الباقون لا يشاركون فى شىء لأنهم لم يكونوا ضمن « الشعب الحاكم » حسب مفهوم الديمقراطية الذى كان قائما آنذاك .

وفى ظل الامبراطورية الرومانية رأت الديمقراطية فترات قصيرة من الازدهار .

ثم جاءت رسالات السماء الكبرى — المسيحية والاسلام — لتعلن أن البشر متساوون ولتضع بذلك أساسا جوهريا من أسس الديمقراطية ، اذ انه مما يتناقض تناقضا بينا مع المساواة أن يذل أناس وأن يتسلط آخرون .

وأضاف الاسلام فى هذا الباب اضافة واسعة وعميقة عندما قرر أن أمر الجماعة شورى بينها لا يستبد به دونها فرد واحد مهما علت منزلته ، وعندما قرر قاعدة الدولة القانونية ورفض أن تكون هناك طاعة فى معصية .

ومرت على الانسانية بعد ذلك قرون من العسف والطغيان والظلام .

ولكن قرون الظلام الطويلة لم تكن تخلو من ومضات ضوء هنا أو هناك ، وكانت تلك الومضات تتمثل فى فكر بعض المفكرين وفى دعوات بعض المصلحين الى تغيير الأوضاع الجائرة التى كانت قائمة فى كل المجتمعات الانسانية .

وبعد أن احتكت أوروبا بالحضارة العربية الإسلامية عن طريق الحروب الصليبية والأندلس وبعد أن بدأ عصر النهضة كانت ومضات الضوء أشد لمعاناً وأكثر تواتراً •

ثم كانت بؤادر النهضة الصناعية وانهايار الاقطاع وقيام طبقة من الصناع والتجار وأرباب الحرف، وأصحاب الرساميل وأحسن هؤلاء جميعاً استغلال فكر المفكرين ودعوات الداعين الى التغيير وحركوا وقادوا حركات ثورية من أجل انتزاع السلطة من أيدي من كانت بيدهم امراء اقطاع كانوا أو ملوكاً مستبدين — أو من أجل تقييد تلك السلطة والمشاركة فيها على الأقل •

وكانت انجلترا هي أسبق البلاد الأوروبية في هذا الشأن •

ومنذ صدور الـ Magna Carta أو العهد الأعظم كما نسميه بالعربية في أوائل القرن الثالث عشر بدأ تطور طويل بطيء ثابت نحو توسيع رقعة الشعب الحاكم الذي يشارك في اتخاذ القرار •

ولما قامت الثورة الفرنسية الكبرى في أواخر القرن الثامن عشر كان قيامها ايذاً بانتهاء مرحلة وبداية مرحلة أخرى في تاريخ انبشيرية ذلك ان تلك الثورة استطاعت — على نحو بالغ الانتشار — أن تجعل من الديمقراطية بعد أن كانت مجرد مذهب فكري يتحدث عنه الفلاسفة الأوروبيون استطاعت أن تجعل منه حقيقة سياسية ، ويبدو ذلك واضحاً من أن الثورة قضت بالفعل على سلطان الملوك والكنيسة والطبقات الاقطاعية في وقت واحد وأنها نقلت السلطة الى قطاعات واسعة من الشعب ، قطاعات غير مغلقة داخل أسوار مسدودة • قطاع واسع من الشعب أهم ما فيه أنه ليس محددًا ولا مغلقًا وإنما هو قطاع من الممكن الدخول فيه والانتماء اليه على عكس ما كان الحال من قبل اذ لم يكن مستطاعاً الانتماء الى طبقة النبلاء والاشراف مثلاً وإنما كانت تلك طبقات مغلقة على نفسها وكانت هي الطبقات الحاكمة فعلاً •

هذا عن التطور التاريخي بايجاز للمذهب الديمقراطي •

أما الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه الديمقراطية فهو المذهب الفردي وما بنى عليه من نظرية للحقوق والحريات الفردية الطبيعية • وحجر الزاوية في هذا المذهب أن الانسان الفرد هو الحقيقة الأساسية الأولى في المجتمع الانساني وان ذلك الانسان الفرد يتمتع بحكم الطبيعة نفسها وقبل وجود الدولة وسلطتها بحقوق وحريات طبيعية توشك أن تكون مقدسة ، وما وجدت الدولة ولا السلطة السياسية فيها الا من أجل وحماية تلك الحقوق ودعم تلك الحريات ، ولا يجوز والأمر كذلك لسلطة الدولة أن تمس تلك الحقوق والحريات وأن تنال منها ذلك أنها اذا أقدمت على هذا الأمر خالفت السبب الأساسي لوجودها وخرجت عن سند مشروعيتها •

ومصلحة الفرد — في هذا المذهب — مقدمة على مصلحة الجماعة ، ولا يعنى ذلك عندهم اهدار مصلحة الجماعة وانما يعنى — فيما يذهبون — أن مجموع المصالح الفردية هو الذي يحقق في النهاية المصلحة الجماعية ، وكذلك فان القوانين الاجتماعية الطبيعية تؤدي في آخر الأمر الى التوفيق بين المصلحتين بحيث لا يكون التعارض الا ظاهريا وبحيث يحدث الالتقاء بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة •

والحرية الفردية مصونة لا تمس طالما أنها لا تصل الى حد ايذاء الغير ، ان حدود الحرية وفقا لهذا المذهب — الذي هو الأساس الفلسفي للديمقراطية التقليدية — تكمن في عدم ايذاء الآخرين أما اذا لم تؤد الحرية الى ايذاء الغير فهي حرية لا يجوز تقييدها ولا النيل منها لأنها حرة طبيعية سابقة على السلطة بل وموجدة لها • وعلى هذا الأساس فان الحكومات في ظل الديمقراطية التقليدية هي حكومات مقيدة وليست حكومات مطلقة • ذلك أن سلطتها تقف عند حد الحقوق والحريات الطبيعية لا تستطيع أن تمسها • كذلك فان الأفراد يتساوون فيما لهم

من حقوق من الناحية النظرية — وينتج عن ذلك المساواة القانونية أو المساواة في نظر القانون •

هذا هو الأساس الفلسفى للديمقراطية التقليدية •

وهذا أيضا هو جوهرها •

ولكن هذا الأساس أو الجوهر أصابه تطور عميق من ناحية مضمونه •

ذلك أنه يبدو واضحا أن المذهب الفردى — الذى هو الأساس الفلسفى للديمقراطية التقليدية — لا يعنى الا الجانب السياسى من حياة الأفراد فى المجتمعات البشرية ولا يعنى بالجانب الاجتماعى ، لقد كانت الديمقراطية — كما يقولون — مسألة عقل وقلب وليست مسألة زبد وخبز كما لو كان من الممكن أن يوجد العقل وانقلب دون الزبد والخبز أو دون قدر منهما •

ورغم أن كثيرا من كتابات المفكرين كانت قد بدأت منذ وقت غير قصير تبشر بالجانب الاجتماعى للديمقراطية ورغم أن الاسلام هنا أيضا كان صاحب فضل كبير ذلك أن قضية العدل الاجتماعى فى الاسلام قضية أساسية — رغم ذلك كله فان البشرية كان عليها أن تنتظر طويلا قبل أن يستقر فى وجدان المفكرين ووجدان الحكام والمحكومين أن الديمقراطية لابد لها من جناحين : جناح سياسى يتمثل فيما كان يقول به دعاة المذهب الفردى وجناح اجتماعى يتمثل فيما يقول به دعاة العدل الاجتماعى وإذا كان جوهر الديمقراطية قد تطور ليستقر أخيرا على هذا الأساس المزيج فان هذا الأساس بدوره قد قامت حوله تيارات عديدة شتى •

وهنا نصل الى قضية الأشكال لنجد الديمقراطية فى صورة شكل نيابى برلمانى أو نيابى رئاسى أو الى غير ذلك من أشكال •

كذلك فأننا قد نجد نظاما يقوم على حزبين أو على تعدد الأحزاب أو حتى دون أحزاب أصلا ، فالأحزاب — وان كانت أساسية فى التنظيم

الديمقراطى عند الكثرة من المفكرين السياسيين الا انها طارئة بالنسبة
لجوهر الديمقراطية وجديدة عليه على الأقل فى صورتها الراهنة .

ولكن يبقى بعد ذلك كله وقبل ذلك كله جوهر الديمقراطية هو هو
لم يتغير فى أن يكون الحكم للشعب كله وأن يكون الشعب كنه هو صاحب
الكلمة الأخيرة فيما يمس حياته ويتصل بمصيره ويرسم له طريق
المستقبل .

وتأتى بعد ذلك التنظيمات المختلفة لتحدد هذا الشكل أو ذاك .
وما دام الشكل لا يعتدى على الجوهر أو يؤدى الى مسخه ويجعل الظاهر
وكأنه حكم الشعب والواقع هو حكم فرد أو حكم قلة — ما دام الشكل
لا يؤدى الى مثل ذلك نكون فى ظل الديمقراطية .

فإذا جار الشكل على الجوهر ونال منه وأصبح الحكم دولة بين
أيدي عدد قليل من الناس — أيا كان سندهم فى ذلك اقتصاديا أو فكريا
أو قوة عسكرية مادية — فإننا نكون جد بعيدين عن الديمقراطية مهما
رفعنا من شعارات .

فلسفة الدكتاتورية

يخطئ من يظن أن النظام الدكتاتوري يقوم — في أصوله — على غير فلسفة معينة •

عكس ذلك هو الصحيح ، ذلك أنه رغم اختلاف الأنظمة الدكتاتورية في أشكالها وفي دعاويها فإن ثمة أساسا مشتركا يوشك أن يجمع بينها ، هذا الأساس المشترك هو ما يمكن أن نسميه فلسفة النظام الدكتاتوري •

وهذا الأساس يتمثل في موقف خاص أو تصور معين لفكرة « الدولة » وموقف خاص أو تصور معين لمفهوم « الانسان » •

وهذا الأساس المشترك ساهم في ارسائه كثيرون من المفكرين ذوي الاتجاهات المعادية للديمقراطية سواء في القديم أو في الحديث •

الا أنه بين فلاسفة هذا المذهب يقف الفيلسوف الألماني هيغل على القمة بينهم جميعا •

ويذهب هيغل في تقديسه لفكرة الدولة الى أنها — أي الدولة — هي القيمة المطلقة الوحيدة في الحياة الانسانية ، وهي ارادة الله على الأرض وهي الحقيقة الوحيدة الشاملة غير المحدودة ، والقانون هو التعبير الموضوعي عن روح الدولة ومن ثم فان طاعة القانون هي ذات الحرية ، لأن هذا التصور المطلق للدولة يرفض قيام تناقض بين الضرورة والحرية •

ان ضرورة طاعة ارادة الدولة — ومن ثم ارادة الحاكمين فيها — هي الضمان النهائي للحرية أو هي ذات الحرية فيما يذهب اليه هيغل • ذلك أنه لا حرية خارج ما تريده الدولة •

واذا كان تصوير الدولة على ذلك النحو المطلق فان هذا التصوير يتعارض تماما مع فكرة الدولة ذات السلطات المقيدة الخاضعة للقانون ، كذلك فانه ليس قصاراه أن تتدخل الدولة — كما يحدث في النظام الديمقراطي — من أجل توفير ضرورات الرخاء للإنسان ، انها تصل الى أبعد من ذلك لأنها هي — أى الدولة — كل شيء ، انها الحقيقة الكاملة للوجود الانساني •

يقول موسولينى معبرا تماما عن هذا الاتجاه الفكرى : ان الدولة هي المطلق في مواجهة الأفراد والجماعات الذين يظلون دائما بمثابة أمور نسبية في مواجهة الدولة ... ان الدولة ليست مجرد حارس ينشغل بواجب تحقيق السلامة للمواطنين ليس الا • كذلك فانها ليست مؤسسة ذات أغراض مادية بحقة لضمان مستوى معيشى دليب وظروف آمنة للحياة •• ان الدولة تمثل الروح الخالدة للأمة •• ان الدولة لا تلغى الفرد ولكنها تجعله جنديا في كتيبة ••• وهى تبقى للفرد نفاقا من الحرية بعد أن تحول بينه وبين الحريات غير المفيدة ، والدولة وحدها هى التى تقرر مدى ذلك النطاق •

ولعل أوجز عبارة قيلت في هذا الموضوع وأوضحها دلالة مع ذلك هى التى تقول :

«لا شيء خارج الدولة ولا شيء ضد الدولة ولا شيء فوق الدولة» •
وهذه الجملة الموجزة تعبير كامل عن القصور الديكتاتورى للدولة :
تصور شمولى مطلق يستغرق كل شيء ولا يستغرقه شيء •

أما بالنسبة للموقف من الانسان فاننا نصادف حقيقتين تطبعان المذهب بطابعهما في هذا الخصوص وهما في الواقع وجهان لحقيقة واحدة أكثر من كونهما حقيقتين متميزتين :

الايمان بالفرد الممتاز ، وعدم الايمان بالمساواة بين البشر •

الناس ليسوا متساوين في نظر أصحاب المذاهب الديكتاتورية وانما يختلفون اختلافا غرضته الطبيعة في كل شيء ، وهم يختلفون اختلافا لا سبيل الى التغلب عليه وتخطيت بل وليس من الصالح التغلب عليه أو تخطيه •

الناس ليسوا سواسية كأسنان المشط وانما هم مختلفون بحكم الطبيعة نفسها وليس مجرد اختلاف الظروف المحيطة بهم ، وهذا الاختلاف لا يعتبر من الأمور الاستثنائية وانما هو الأصل في حقائق الحياة عندهم وعلى ذلك فقد خلق اناس ليحكموا وخلق آخرون ليكونوا محكومين • وأولئك وهؤلاء مختلفون عن بعضهم تماما •

ومن بين أولئك الممتازين يأتي الفرد الممتاز عن كل الممتازين ، ذلك الفرد الذي يجسد أنبل خصائص آلامه وأعلى سماتها • يأتي البطل الذي تتعلق به الأنظار والمنقذ الذي يعيد للأمة مجدها • هذا الفرد الممتاز لا يعتبر مجرد ممثل للأمة أو نائب عنها وانما هو التشخيص الكامل للأمة ، هو الأمة نفسها وارادته هي ارادتها وقوله قولها والأمة عندما تقدسه وتطيعه انما تقدس وتطيع نفسها •

والحقيقة أن بعض الكتاب الألمان وصلوا بفكرة الزعيم الممتاز حدودا جعلت ذلك الزعيم يخرج عن أن يكون بشرا واقتربت به من طبائع الالهة •

وقد ترتب على فكرة عدم المساواة بين الناس فكرة أخرى ملازمة لها ومؤدية أيضا الى نتائج خطيرة مثل خطورة القول بالفرد الملهم • اذا كان الناس غير متساوين فان أجناسهم أيضا غير متجانسة ولا متساوية • وقد ترتب على ذلك عند الكتاب الألمان المؤمنين بالديكتاتورية أن الجنس الآري هو أرقى الاجناس وأن من حقه أن يسود غيره من الأجناس والأمم وأن يتسلط عليها لما جبل عليه من امتياز وتفوق • تلك هي فكرة الجنس الممتاز •

هذان هما الموقفان اللذان يقفهما هذا النوع من التفكير ازاء هاتين القضيتين : قضية الدولة وقضية الانسان .

وقد ترتب على هذين الموقفين موقف آخر فيما يتعلق بعلاقة الأمم ببعضها .

وحتى نستطيع أن نتبين أبعاد هذا الموقف فانه يحسن بنا أن نسترجع بعض النتائج التى ينتهى اليها ذلك التفكير بالنسبة للقضيتين السابقتين : الدولة هى المطلق وسلطانها بغير حدود .

الفرد جندى فى كتيبة وهو حقيقة نسبية فى مواجهة الحقيقة المطلقة وهى الدولة . الأفراد ليسوا متساوين والأجناس بانتالى ايست متساوية .

هناك الفرد الممتاز الذى يشخص الارادة المطلقة لدولة .

وهناك الجنس الممتاز الذى يجب أن يسود العالم .

هذه هى النتائج الضورية اللازمة عن ذلك التفكير ، وهذه النتائج لابد مؤدية الى نتيجة أخرى تحكم العلاقات بين الأمم .

هل العلاقات بين الدول يجب أن تكون علاقات سلازم أم علاقات حرب؟؟؟

يقول هيجل : ان الحرب تبرز أنبل سجايا الانسانية .

ويقول موسولينى : ان السلام الدائم لا هو بالممكن ولا هو بالمفيد، ان الحرب وحدها بما تحدثه من توتر هى التى تبتعث أقصى نشاطات الانسانية . وهى التى تضع وسام النبيل على صدور أولئك الذين لديهم الشجاعة لمواجهة

هذه هى الفلسفة التى يقوم عليها النظام الدكتاتورى وهذه هى النتائج التى ينتهى اليها .

وقد عانت الانسانية طويلا من الحكم المطلق للفرد أو لمجموعة من الأفراد ، ولم تكن نتيجة هذه المعاناة على مسار التاريخ الطويل الا قوارع وكوارث •

ويوشك مجرى التاريخ الانساني أن يؤكد لنا أن النظام الدكتاتوري هو نظام ضد حركة التاريخ وأنه بذلك نظام ينتمى الى الماضي ولا يتفق مع الحاضر ولا يمكن أن يستمر فى المستقبل •

ان حركة التاريخ الانساني تسير دائما — حتى رغم بعض الهزات فى مسار دعم حرية بنى الانسان •

الحوار بين المتحضرين

أكد أتصور أن هذه هي البداية الحقيقية لكل شيء جاد
أن نعرف كيف نجيد الحوار وكيف يرسى قواعده ، ثم كيف
نحترم تلك القواعد وأن لا نضيق بها ذرعا في منتصف الطريق •
وحتى نكون واضحين ومحدددين فإن علينا أن نبدأ بتحديد مفاهيم
الكلمات : ما الذى نعنيه بالحوار وماذا نعنيه بالمتحضرين •
وكيف يتحقق ذلك فى كل جوانب حياتنا •

أظن أن مفهوم الحوار هو تبادل وجهات النظر المختلفة بين
المتحاورين من أجل الوصول الى استخلاص حقائق مشتركة أو الوصول
الى قطاعات يلتقى عليها أطراف الحوار •

وليس من شأن الحوار بالضرورة أن يؤدي الى ذلك فقد ينتهى
الحوار بعد أن يعرض كل وجهة نظره دون الالتقاء أو اتفاق •

وحتى فى مثل هذه الحالة فإن الحوار لا يخلو من جدوى ذلك
ان المتحاورين يعرف بعضهم مواقف البعض الآخر على حقيقتها ويتعامل
معا على هذا الأساس • وليس هذا فحسب ولكن الحوار فى حد ذاته
نوع من التعبير عن الذات وتأكيدا معا لا يجعلها تتحول الى طاقة
فى الظلام •

وهكذا فإننا نستطيع أن نحدد هدف الحوار فى أنه زيادة فى
المعرفة وسعى نحو الالتقاء والاتفاق على أهداف معينة فإذا حدث ذلك
فإن المنطقى أن تتجه الطاقات نحو تحقيق الأهداف التى تم الالتقاء
عليها •

● كتب هذا المقال بعد اكتوبر ١٩٨١ ونشر فى المصور وهو آخر مقال
تم نشره قبل طبع هذا الكتاب •

وأتصور أن هذا المفهوم للحوار واضح وبسيط ولا بثير جدلا كثيرا .

وأحب أن أضيف سؤالا : هل كل شيء قابل للحوار .

وأسارع فأقول نعم كل شيء قابل للحوار ، ذلك ان رفض الحوار في موضوع معين بدعوى اكسابة قداسة معينة لا يعدو أن يكون نوعا من الضعف أو الخوف أو التستر بأوهام لا تقوى على النقاش . ان أعلى حقائق الوجود وأكثرها قداسة لا يمكن أن تكون بعيدة عن الحوار ، وأن إبعادها عن دائرة الحوار لا يعنى الا الضعف والخوف وعدم الثقة في شموخ هذه الحقائق وصلابتها .

كل شيء اذن قابل للحوار .

وماذا عن « المتحضرين » ؟

ان أحاول هنا أن أدخل في ذلك الجدل الواسع حول تعريف الحضارة ذلك أن مفهومها من أكثر المفاهيم اثارة للجدل والخلاف ، ولكن لعلنا نستطيع أن نتفق على أن صفات المجتمعات المتحضرة أن الناس فيها يحترم بعضهم رأى البعض الآخر ، ولا يتصور ذلك البعض أن يقسر الآخرين على شيء ، وانما مجتمعات تحقق الامن بفعناه الواسع لكل المواطنين : أمن اللقمة وأمن الكلمة وأمن الحياة الخاصة .

ومن صفات المتحضرين أيضا أنهم لا يتصورون أن ثمة موضوعا أو قضية فوق النقاش أو الحوار ومن هنا يبدو « الحوار » في حد ذاته وقبوله كأحد المسلمات الأساسية في الحياة هو أيضا من سمات المجتمعات الحضارية .

واذا نظرنا حولنا فاننا نستطيع ببساطة أن نفرق بين الجماعات المتحضرة والجماعات المتخلفة بقدر اتساع مساحة الحوار أو ضيقها هنا أو هناك . وكلما اتسعت دائرة الحوار وقلت عليه التثود كنا أمام

مجتمع متحضر وكلما ضاقت دائرة الحوار وكثرت القيود والموانع كنا أمام مجتمع متخلف .

ومن الأمثلة الماثورة في تراثنا العربى المثل القائل « ان الخلاف فى رأى لا يفسد للود قضية » ولكن هذا المثل الذائع كان لا يعبر عن الواقع العربى فى أغلب الأحوال . ذلك اننا اذا تجاوزنا الفترات الزاهرة فى الحضارة العربية سواء فى صدر الاسلام أو فى بعض أيام العباسين فان الغالب أن الخلاف فى رأى كان يؤدى الى الشحناء والبغضاء واللدن العنيف فى الخصومة الى حد امتشاق الدسام .

وكان السلطان دائما على صواب ، ولم يكن الحوار معه مأمون العواقب فى كل الأحوال خاصة اذا تطرق الحوار الى مسائل السياسة . وكان الويل دائما نصيب من يخالف السلطان .

واعتقد أن روح الاسلام السمحة الصافية تدعو الى الحوار والى المجادلة بالتي هي أحسن وتتنفر من العنف وتدينه وأن مظاهر العنف فى المجتمع العربى جاهلية الأصول وتتعارض تماما مع القيم الاسلامية التى تعطى العقل مداه وتدعوه الى التدبر والنظر والتفكير .

واعتقد أيضا أن سببا أساسيا من أسباب تخلف المجتمع العربى تكمن فى ضيق المساحة التى يسمح فيها للفرقاء المختلفين بالحوار .

وأكاد أشعر اننا فى هذا الجزء من الوطن العربى، — مصر — نوشك أن نقبل على واقع جديد . واقع يوسع من مساحة الحوار بل يطلبه ويلح عليه ويراه مدخلا أساسيا لمواجهة المشاكل والوصول الى الحقائق والاهتداء الى الحلول .

ومسئوليتنا جميعا أن نحافظ على هذا « الواقع الجديد » نحياه وننميه ، ذلك اننا بغير الحوار الخصب البناء لن نصل الى شىء قط ولن نعبر التخلف الى التقدم وسنظل ندور وندور حول مشاكلنا الداخلية والخارجية دون أن نهتدى الى الحلول السليمة والحقيقية .

وإذا استطعت في هذه العجالة أن اطرح بعض أسس الحوار
التي ينبغي أن نسير عليها — إذا قبلناها جميعا — فأننى أكون
قد حققت شيئا •

ولعل أول هذه الأسس انه لا أحد يملك بين يديه وحده ميزان
الحق والصواب ولا أحد يستطيع أن يدعى انه وحده يملك 'الحقيقة'
كلها دون سواه •

وقد ضل البعض وذهبوا في الضلال مذهباً بعيداً إذ اعتقدوا أنهم
هم وحدهم على صواب وان كل من عداهم كافرين مارقين من رحمة الله •
ويصدق هذا في عالم السياسة وفي عالم الدين على سواء ، ذلك
أنه لا أحد هنا أو هناك يملك القول الأخير وفصل الخطاب •

هذه هي القضية الأساسية الأولى في منهج الحوار السليم •
فاذا اتفقنا عليها فانه يترتب على ذلك بالضرورة حق الفرقاء
جميعا — بل وواجبهم — في أن يعبر كل منهم عن رأيه وأن يسمع رأى
الآخرين وأن لا يتخذ أحد الفرقاء من أمر عارض — كوجود السلطة
في يده مثلاً — سبباً لمنع الآخرين من ابداء رأيهم والدفاع عنه •

وأطراف الحوار قد يكونون أفراداً وقد يكونون تنظيمات سياسية
أو مهنية ، وليس من حق أحد أن يصادر رأى أحد مستندا الى أى
دعوى سابقة على الحوار ، ذلك أن الحوار هو المقدمة الأولى التي
تثبت صحة كل دعوى أو تنفيها •

فاذا كانت هذه هي بعض أسس الحوار وهذه هي أطرافه
فما هي وسائله ؟

تتدرج وسائل الحوار وتتنوع تنوعاً شديداً :

ففى المدرسة قد تكون وسيلة الحوار هي المناظرة بين بعض

التلاميذ والبعض الآخر ولت مدارسنا ومعاهدنا تعود الى هذه الصورة من صور تربية النشء وتعويدهم على أن الحياة متعددة الاتجاهات وانه لا يوجد ما يقال له رأى واحد أو فكر واحد أو اتجاه واحد الا عند أصحاب العقول المريضة .

وفي الجامعات قد تكون وسيلة الحوار هي الجمعيات العلمية وصحف الاسر ومجلات الكليات والندوات العلمية .

وفي المجتمع على اتساعه تبدو وسيلة الحوار ممثلة في أجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقرؤة . وهذه الوسيلة هي أخطر الوسائل وأهمها ذلك انها أكثر الوسائل عمومية وانتشارا واتصالا بجماهير الناس وتأثيرا عليها .

والمشكلة الحقيقية بالنسبة لهذه الوسائل أن ماذيتها أمر بالغ الصعوبة بالنسبة للأفراد من ناحية وتحيطه في كثير من الدول عديد من القيود من ناحية أخرى .

ففي الكثرة من بلاد العالم الدولة وحدها هي التي يحق لها أن تمتلك محطات الاذاعة والتلفزيون وقليل من الدول من توجد فيه محطات ارسال اذاعي أو تليفزيوني مملوكة ملكية خاصة .

وفي بلاد العالم المتحضر لا تؤثر ملكية الدولة على الاذاعة والتلفزيون على طريقة ادارتها واستعمالها على نحو يحقق بعض الحيادة بين التنظيمات السياسية ما كان منها في الحكم وما كان منها في المعارضة ، كذلك فان ضمان قدر من الاستقلال لهذه الأجهزة الخطيرة يجعلها مكانا لتصارع الآراء المختلفة ويجعل منها مسرحا حقيقيا للحوار .

وليس كذلك الحال في بلاد الأنظمة الشمولية ولا في الكثرة الغالبة من بلاد العالم الثالث حيث تعتبر من المهام الأساسية لهذه الأجهزة « الدعاية » للسلطة القائمة وليس « الاعلام » عن التيارات والآراء المختلفة .

وإذا أردنا للحوار الحقيقي في بلادنا أن يأخذ مجراه بحسبانه المقدمة الحقيقية لمواجهة المشاكل والوصول الى حقائق الأمور وباعتباره الضمان الحقيقي ضد كل صور العنف أيا كان مصدرها وأيا كانت طبيعتها — ذلك أن العنف ليس صورة واحدة وأن كان أوضاعها وأبرزها العنف المادي — فلا تد من أن يكفل لجهاز الاذاعة والتلفزيون قدر من الاستقلال الحقيقي مهما كان محدودا عن سلطة الحكومة القائمة وأن يتاح للتنظيمات المعارضة وللتيارات الفكرية المختلفة أن تعبر عن نفسها من خلال هذه الأجهزة •

وما يقال عن الاذاعة والتلفزيون يقال من باب أولي عن الصحف التي نسميها أحيانا بالصحف القومية وقومية هذه الصحف لا يمكن أن تتحقق اذا كانت نافذة لاتجاه واحد ورأى واحد وتنظيم واحد ذلك الا اذا قبلنا فكرة الدولة الشمولية وفكرة الحزب الواحد ورفضنا أن يكون الحوار وسيلة من وسائل حياتنا السياسية والفكرية • ومعنى ذلك أن تتحول حياتنا الى نوع من « المونولوج » الأحادي المصدر والأحادي الصوت والاتجاه والحادث غير ذلك اذ أننا ننادى بالديمقراطية وندعو الى الحوار •

والى جوار الصحف القومية فان القيود يتعين أن تخف الى حد كبير على الصحافة الحزبية وحتى الصحافة المملوكة للشركات الخاصة • ومنع المصادرة الادارية للصحف التي ينص عليها الدستور والقانون تعنى أن لا تكون تلك المصادرة الا بناء على حكم قضائي بعد محاكمة يسمع فيها الاتهام ويسمع فيها الدفاع ويصدر فيها حكم قضائي • والذي حدث عندما ان قرارات ولائية صادرة من قاض — دون محاكمة — أدت فعلا الى اغلاق الصحافة الحزبية ووأدها في مهدها • والأصل أن هذه القرارات لا بد وأن تتبعها في نفس اللحظة الاحالة الى المحاكمة ليصدر القضاء حكمه وهو الأمر الذي لم يحدث قط مما جعل تلك القرارات هي من نوع القرارات الادارية رغم صدورها — شكلا — من

أحد القضاء وجعلنا في مواجهة مصادرات إدارية نعالز الأمر الذي
رفضه الدستور والقانون •

هل نحن طلاب حوار حقيقية وفعلا •

أرجو أن نكون جميعا كذلك •

وأرجو أن لا تضيق صدورنا بعد خطوة أو خطوتين وليس هناك

من ضمان لنا جميعا حاكمين ومحكومين ، أغلبية وأقلية أقوى من أن
يحرى كل شيء في الضوء وتحت رقابة الرأي العام وحكمه •

عنى لايفسد الخلاف فى الرأى : قضية الرد

من الأمثلة المقررة فى تراثنا العربى ان الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية .

ويبدو أن هذا المثل قليل من باب التمنى لا من باب رصد الواقع والتعبير عنه ، ذلك ان التاريخ العربى فى جملة يدلنا على أن الخلاف فى الرأى كان — على عكس المثل الشائع — يفسد للود كل قضية .

واذا تجاوزنا الفترة القصيرة من التاريخ العربى الاسلامى التى تمثلت فى أيام الرسول صلوات الله عليه ثم فى أيام الراشدين أبى بكر وعمر لوجدنا أن تاريخنا بعد ذلك فى جملة هو تاريخ اللد فى الخصومة والمبالغة فى تهويل الخلاف وترتيب أقصى النتائج عليه ، يستوى فى ذلك الخلاف فى الرأى حول المسائل النظرية المجردة كمسائل الفلسفة وما إليها أو الخلاف فى الرأى حول المسائل السياسية وما تعلق بها ، وان كان الخلاف فى الرأى فى هذه الأمور الأخيرة كان يأخذ أكثر عنفاً وأشد ضراوة حتى لقد كان يبيح ما لا يستباح عادة .

الخلاف بين العلويين والأمويين كان خلافاً سياسياً وإذا به ينتهى لى يصبح خلافاً دموياً رهيباً تهدر فيه كل القيم والأقدار ، والخلاف بعد ذلك بين الأمويين والعباسيين ثم بين فرق مختلفة من العباسيين أنفسهم .. وهكذا .. أخذ نفس تلك الصورة الدموية الرهيبة .

وحتى فى نطاق الخلاف الفكرى فما كان أيسر على هذه الفرقة الفكرية أن تفتى « بتكفير » فرقة فكرية أخرى لأنها تختلف معها فى

نشر هذا المقال فى الاهرام بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٦ فى بداية نشأة المنابر وبعد أن أعلن عن انضمامى الى التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

الرأى ، بل أن الأمر كان يصل أحيانا الى حد أن يبيح هؤلاء دم أولئك
لأنهم يختلفون معهم فى الرأى حول قضية فكرية تبدو لهم أساسية .
وكان الذى يمسك بالسلطة فى يده يبدو دائما على صواب ، حتى
إذا زالت عنه السلطة لسبب من أسباب زوالها إذا به لا ينسب اليه —
فى الأغلب الأعم — الا الخطأ والافتراء .

والذى لا شك فيه أن روح الاسلام السمحة والتى تمثلت فى
سنية الزاهرة الأولى لا تقر ذلك اللدد فى الخلاف حول الرأى والوصول به
الى ذلك المدى من الخصومة التى لا تعرف هوادة ولا رحمة ، واعتقادى
أن تلك المظاهرة التى تمكنت من حياتنا السياسية والفكرية فى العالم
العربى على مدى قرون طويلة هى ظاهرة جاهلية غير حضارية ترتبط
ارتباطا وثيقا بالأوضاع القبلية التى كانت ومازالت سائدة فى وطننا
العربى وبمنظرة الانسان للانسان وعدم عمق الايمان بحرية الفرد
وحقه فى التعبير عن رأيه .

وما أظن أن المجتمع العربى فى ذلك بدع وحده وانما أتصور أن
سائر المجتمعات الانسانية مرت بمثل هذه المرحلة ، والمجتمع الأوروبى
قبل عصر النهضة ومرحلة التنوير بل والى حين قيام الثورة الفرنسية
عانى من هذه المظاهرة الشئ الكثير .

ولكن الشئ الخطير ان هذه المظاهرة استتال عمرها عندنا الى
أكثر مما ينبغى له . ومن موقع لا يمكن أن يتهم بالاقليمية أستطيع أن
أقول ان مصر وهى جزء لا يتجزأ من الوطن العربى كان الخلاف فى
الرأى فيها — وأن أفسد للود قضايا كثيرة — الا أنه لم يكن أبدا سببا
فى مثل تلك التصفيات الدموية التى شاهدها وسمعنا عنها وتألما لها
فى بعض الأجزاء من وطننا الكبير .

أقول أن مصر برأت من هذا الداء الى حد ما وان لم تبرأ منه
الى المدى الذى يتفق مع حضارتها العميقة الجذور ، ومصر مقبلة فى

أيامها هذه على تجربة يرجى معها أن يتأكد أن الخلاف في الرأي — حقيقة وفعلا — لن يفسد قضايا الود والتفاهم بين المختلفين ، ولعله مما يقوى هذا الرجاء أن الخلاف في الرأي لن يصل الى أساسيات ليست محل انكار من أحد ، تلك الأساسيات التي تتمثل في المحافظة على الوحدة الوطنية وعلى حتمية الحل الاشتراكي وعلى السلام الاجتماعى . ولكن الخلاف متصور بعد هذه الأساسيات ، متصور في الفكر ومقصور في التطبيق .

والسؤال الآن هو كيف نضمن لتلك التجربة — تجربة التنظيمات المتعددة داخل اطار التحالف — أن تنجح وأن تؤتى ثمارها وأن تؤدي الى تعميق الممارسة الديمقراطية .

ولعل أول عامل يؤدي الى نجاح التجربة — في تقديري — أن يأخذها الجميع مأخذ الجد لا مأخذ المناورة ، وهذا يعنى أن نكون جميعا متفقين اتفاقا حقيقيا على مراعاة المسلمات الثلاثة المشار اليها وأن نكون متفقين على ترك الحرية كاملة فيها بعد ذلك لكل التنظيمات التي قامت في اطار التحالف .

وأهم مظاهر تلك الحرية يتعلق بأمرين :

أولهما يتصل بمرحلة انشاء وتكوين واقامة التنظيم .

وثانيهما يتصل بمرحلة تعبير التنظيم عن أفكاره ودعوته لبرنامجهِ واتصاله بال جماهير .

وفي مرحلة الانشاء والتكوين لابد أن يحس مؤسسو التنظيم أنهم قادرون على الحركة آمنون من كل محاولة للتشويه ولابد أن يتاح لهم أن يتصلوا بمن يظنون أنهم أقرب الى فكرهم ولو في خطوطه العريضة ذلك أن التنظيمات التي تقام اليوم هي أقرب الى الجهات السياسية التي تجمع بينها أهداف عامة مشتركة منها الى الأحزاب التي تقوم على ايدولوجية واحدة محددة الاطار والأساس الفلسفى .

ولا ضرب لذلك مثلاً بالتنظيم الوطني التقديمي المودودى فهذا تنظيم يستطيع أن يضم قطاعات عريضة تنتمى الى منابع أيديولوجية مختلفة بل قد يكون بعضها شديدة الاختلاف مع الآخر ومع ذلك يجمع بينهم أنهم يلتقون على رفض أمور معينة وعلى الاعتقاد بأمور معينة ويتمثل ذلك كله فى مجموعة أفكار وفى برنامج عمل وطرخ هذا وذاك على جماهير الناس لدعوتهم اليه .

وتأتى بعد ذلك المرحلة الثانية وهى مرحلة تعبير التنظيم عن أفكاره ودعوته لبرنامج واتصاله بالجماهير . ولا شك أن هذه المرحلة تعتمد اعتمادا كبيرا على قدرة مؤسسى التنظيم على الحركة من ناحية وعلى مدى قابلية الناس لأفكارهم وبرنامجهم بل وأشخاصهم من ناحية أخرى .

وهنا ولا بد وأن خطر فى الذهن السؤال عن موقف الصحافة وأجهزة الاعلام ، والأصل أن الصحافة مملوكة للاتحاد الاشتراكي أى للإطار أو الوعاء الذى يضم التنظيمات الثلاثة وهنا يتعين أن تلتزم الصحافة موقفا أميناً يعطى لكل من هذه التنظيمات — مبادمت ملتزمة بفلسفة التحالف — الحق الكامل فى التعبير عن نفسها وفى الدعوة إلى أفكارها وبرامجها .

كذلك فإن أجهزة الاعلام فى الدولة لابد وأن تخصص لكل تنظيم من هذه التنظيمات الثلاثة وقتاً معيناً فى الأسبوع يملؤه التنظيم بمن يختاره من مؤسسيه أو من سائر أعضائه .

والمسألة تبدو دقيقة وتحتاج الى ميزان عادل خاصة اذا أخذنا فى اعتبارنا أن أحد التنظيمات يقف على قمته رئيس مجلس الوزراء نفسه مما يخشى معه أن تنحاز أجهزة السلطة الى ذلك التنظيم فيختل التوازن العادل بينها ، والحقيقة أن هذه المسألة والتمسك بالسلطة وأجهزة الاعلام جانب الحيدة بين التنظيمات الثلاثة سيكون هو المحك الذى يتوقف عليه نجاح التجربة وإثباتها لثمارها وتأكيد الممارسة الديمقراطية .

ولا أستطيع أن أنكر أنى سعدت سعادة غامرة وأنا أقرأ ذلك الحوار الذى بدأه الكاتب الكبير الصديق نجيب محفوظ ثم رد عليه السيد رئيس مجلس الوزراء ومقرر تنظيم مصر العربى الاشتراكى فان ذلك الحوار الموضوعى الهادىء هو صورة من صور النضج الحضارى مما ينبىء عن أننا نبداً بداية سليمة تبشر بخير كثير •

والحقيقة أن هذا كله يتوقف على مدى ايماننا ايماناً حقيقياً بأن اختلاف الرأى هو ظاهرة حضارية صحية ، وأن اختلاف الرأى يجب أن لا يفسد للود قضية •

وأنا واثق ثقة لا حدود لها ان شعبنا قادر على الاختبار وأن اختبارهُ — عندما يكون حراً — هو الاختبار الصائب والسليم وهو على أى حال الاختبار الذى لا بد من النزول عند ارادته •

لهدم الدين أو الكفر بالوطنية

ليس مجرد هزاف في الرأي

ما كنت أظن ولا أنتظر ولا ينتظر الكثير مثلى أن الدكتور يحيى الجمل يلقي بنفسه هكذا وبسهولة في التيار الشيوعي ، ويدفع قاربه للسير فيه ، ويجدف بمجدافه ، وتجاوز عليه خدعة الألفاظ « التنظيم الوطنى الوجدوى التقدمى » وهو لا يخفى عليه كما أظن ما وراء هذا الاسم ، ومدى تعبيره أو انطباقه على المضمون . فما كان الشيوعيون يؤمنون فى يوم من الأيام بوطنية ، ولا يقيمون وزنا للشعور بها لأنها عندهم ضد مبدئهم القائم على الأممية التى تربطها العقيدة الشيوعية فى جميع أنحاء العالم حتى وجدنا الشيوعى المصرى يضحى بوطنه ومصالحه فى سبيل ارضاء شعور الشيوعى الاسرائيلى بل، وفى سبيل ارضاء زعماء الشيوعية فى روسيا .

فالشعور بالوطن والاخلاص له ، لا وجود له عند الشيوعية والشيوعيين لاسيما اذا تعارضت مصلحته مع الشيوعية ومبادئها . فالوحدة — بمعنى وحدة الشعب على اختلاف طبقاته أو وحدة الأمة كالأمة العربية التى تجمعها قومية واحدة ، لا وجود لها فى المبادئ الشيوعية اذ لا وحدة عندهم يعترف بها الا وحدة الشيوعيين فى جميع الأمم . فالشيوعى الاسرائيلى مثلا مفضل عند الشيوعى المصرى على أخيه المصرى أو العربى غير الشيوعى واذا قامت حكومة شيوعية فى اسرائيل وهى تحتل أرضنا وتقهّر شعبنا وتشتت زل كل خلاف بينها وبين الشيوعى المصرى أو العربى وأصبحت هذه الحكومة الشيوعية

نشر هذا المقال لكضيطة الشيخ عبد المنعم النمر وزير الاوقاف الاسبق فى الاهرام بتاريخ ٧٦/٤/١٩ ردا على مقالى السابق بعنوان ... حتى لا يفسد الخلاف فى رأى قضية الود ..

الاسرائيلية أفضل لدى الشيوعيين العرب من الحكومات العربية الإسلامية غير الشيوعية — وهذه هي ألف باء الشيوعية لا قيمة عندها للوطن أو الوطنية أو الوحدة القومية فكيف — إذن سمى الشيوعيون تنظيمهم بهذا الاسم « الوطنى الموحدوى » ؟

والجواب سهل تستمدّه من التعاليم أو من التكتيك الذى وضعه ممثلوا الشيوعية لتلاميذهم فى كل مكان وهى «أن يلبسوا لكل حالة لباسها» حتى لا يصادموا الشعوب وحبها للوطن وتعقلها بالوحدة أو بالقومية — وحتى يستطيعوا خداعها وجرها الى صفوفهم ليتمكنوا أو كما يقول المثل الشعبى « يتمسكن حتى يتمكن » وتاريخهم فى روسيا نفسها أبان قيام الحكومة الشيوعية الأولى أقوى دليل على هذه الحقيقة أو على هذا الخداع .

أما التقدّمى « والتقدم » — فقد بنيت من قبل أن الشيوعيين يقصدون به حسب تعاليم ماركس ولينين معنى آخر مغايرا كل الأخيرة لما نفهمه نحن ، وتفهمه كل الشعوب غير الشيوعية ، فنحن نعنى به النهضة والتقدم نحو الرقى فى الانتاج وفى وسائل الحياة عموما وهو أملنا وأمل كل الشعوب ، لكن الشيوعيين يقصدون به التقدم بخدوات نحو الهدف الأعلى لهم وهو الشيوعية القائمة على الصراع والصدام واجتثاث الدين أيا كان من الجذور .

فالشيوعيين فى هذا التنظيم يخفون فى أنفسهم ما لا يبدون لك ، ويختارون للتنظيم أسما براقا لخداع الشعب وانتزاع اعجابه والتفافه حولهم لأنه محب للوطنية ، محب للوحدة محب للتقدم والنهضة — ولقد كذب الشيوعيون فيما يدعون من وطنية أو من وحدة أو من رقى لشوبهم ونهضة — لأنهم لا يقرون بنهضة الا اذا كانت فى ظل الشيوعية ونموها ولا بوطن الا اذا كان تابعا لروسيا ولا بوحدة الا فى ظل الشيوعية والسؤال الذى يحيرنى الاجابة عنه هو ، هل غابت مثل هذه

الحقائق أو المعلومات الأولية عن رجل في ثقافة الدكتور يحيى الجمل ؟
لا أصدق ذلك ولا أسىء الظن أبدا بعلمه وثقافته ..

فماذا ييقضى اذن الا الفرض الآخر ؟ وهو أنه يعلم ذلك تمام العلم
وانه أقبل على تأييده واحتضانه مع سبق اصرار وبوعى وادراك يليقان
بعلمه — وحينئذ يكون الدكتور يحيى الجمل قد ظهر بمظهر غير الذى
كنا نظنه فيه وأصبح بمقتضى وضعه الجديد واحدا من اثنين :

(أ) أما انه رجل شيوعى اعتقد من قديم ما يعتقده الشيوعيون من
كفر بالوطن والوطنية والوحدة والقومية ومن تشبث بالتقدم نحو تحقيق
الشيوعية في بلدة واجتثاث الدين من الجذور كما يعبر الشيوعيون المعلمون
الحقيقة وحين جاءت له فرصة ظن وراءها أملا انتهزها وظهر على حقيقته
وتحت هذا العنوان عرض التاريخ الاسلامى كله الا فقرة قصيرة
في أوله على أنه كان تاريخا دمويا رهيبا من أجل الاختلاف في رأى —
تنظيمه وعن مبادئه الدموية — فاختار لذلك أسلوب اللف عنوانا يردده
لخلافات فرعية هامشية مع المختلفين معه « اختلاف الرأى لا يفسد
للود قضية » .

واجتهد في أن يخفى هذا عنا جميعا حتى نجح تماما في اخفاء هذه
وهذا شىء غريب أو مهارة يحسد عليها .

(ب) وأما انه رجل لا يعتقد ما يعتقده الشيوعيون ولكنه رأى —
هذا العمل أو هذا الموقف معروف وطنيا ودينيا — واذا كان هذا
يدور في فلك روسيا يتلقى تعليماته من موسكو ؟؟ والحكم على مثل
أغراضهم في القضاء على الاسلام في بلده وتحويل مصر الى بلد مستعمر
الحكم هو نتيجة حتمية على كل من يساعد ظالما جاحدا بالله وبالوطن ،
فاننى لازلت اعيد الدكتور يحيى الجمل وأمثاله من هذه النتيجة أو من
لأمر ما — أن يضع نفسه بجهد وعلمه وقلمه في خدمتهم ليصلوا الى
يدور في فلك روسيا يتلقى تعليماته من موسكو ؟؟ والحكم على تعليماته

تلك • ولكنى ماذا أقول ؟ أقول له ما قاله شاعرنا :

أن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم أو ماذا ؟

والدكتور يحيى الجمل محام زاول المحاماة مدة ، ثم قام بالتدريس فى الخارج مدة ولذلك لم يصعب عليه أبدا أن يكون ماهرا فى الدفاع عن وان هذا كان أثرا من آثار العقلية الجاهلية وظاهرة غير حضارية مرتبطة بعدم عمق الايمان بحرية الفرد وحقه فى التعبير عن رأيه ••• الخ •

ان اختيار عرض هذا الجانب الصراعى من التاريخ الاسلامى نلمس منه هدفا يرمى اليه المحامى الماهر فى الدفاع والتماس الاعذار لما هو معروف عن الشيوعية واعتناقها لمبدأ الصراع الدموى بين الطبقات وكأنه يريد أن يقول « مفيش حد. أحسن من حد » • وان كان قد عقب عليها وتلك مهارة المحامى ؟

لكن يبقى أن نقول للدكتور : ان هذا الصراع الذى ثار بين المسلمين انما كان من أجل الحكم وكان صراعا سياسيا لا طبقيا ولا يقره الاسلام وبعيد عنه ويبقى الاسلام بجوهره الصافى الذى يشع روح الاخوة والمصالحة بين المسلمين ويقرر فى صراحة تامة « اذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول فى النار •• قالوا يا رسول الله هذا القاتل فما شأن المقتول ؟ قال : كان حريصا على قتل صاحبه » ويقول الله « انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم » ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم « من آذى ذميا أو معاهدا فأنا خصيمه يوم القيامة ومن كنت خصيمه خصمته » أى غلبته وقهرته • وفى دية القتل الخطأ يسوى بين المسلم وغير المسلم المعاهد فيقول الله تعالى « ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله » ثم يقول « وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة •• الآية » فسوى بين المسلم وغير المسلم الذى يكون من قوم لبسوا محاربين لنا •

هذا هو الاسلام وهذه هي مبادئه وتوجيهاته القائمة على الاخوة والمحبة فهل تسمح يا دكتور يحيى وتحدثنا عن الشيوعية التي تنصرها أو تنصرها ورأيها في ضرورة الثورة الدموية من طبقة من الأمة على طبقاتها الأخرى ورفضها الحاسم لكل مصالح أو اصلاح يتم عن الطريق السلمى أو التفاهم بين طبقات الأمة ؟

مبادئ مجتمعنا والشيوعية :

ان التنظيم اليسارى الشيوعى قد خرج عن المبادئ الأساسية لمجتمعنا فمبدأ التحالف بين قوى الشعب : لا تقره الشيوعية لأنها تقوم على مبدأ الصراع الدموى بين الطبقات وهذا مبدأ أصيل فى الشيوعية كما عرفناه ولكن الشيوعيين بأسلوب المناورة والمداورة والخداع الذى وضعه لهم معلموهم يسايرون أحياناً وظاهراً فقط الوضع السائد فى الأمة ويركبون الموجة للوصول الى غايتهم حين تحين فرصتهم •

وهم انطلاقاً من هذا المبدأ عندهم أيضاً لا يقرون الوحدة الوطنية بين أهل الأديان لأنهم لا يعترفون بها نفسها بل يطاردون أهلها •

وحتمية الحل الاشتراكى : لا يرضيهم لأنه يقوم على أساس وسط لا تقبله الشيوعية فهي لا تقر الملكية الفردية الموجودة عندنا ولا الرأسمالية الوطنية ولا ترضى بالأساليب التى تتخذها الدواة فى هذا السبيل اللهم الا مسايرة للوضع القائم حتى تحين الفرصة لهم للانقضاض عليه •

ثم أين السلام الاجتماعى فى الشيوعية ذلك السلام الذى يقوم على التحالف بين طبقات الأمة وعدم تحريض طبقة على طبقة وعدم التعرض لشعور الجماهير والاعتداء على دينها وعقيدتها ؟

هل يكون هناك سلام اجتماعى فى ظل مبادئ تقوم على القهر والصراع الدموى واثارة طبقة على الطبقات الأخرى للأمة ؟ هل يكون

هناك سلام اجتماعي في ظل مبادئ تقوم على حرب الأديان نفوس معتنقها حتى يجعلوها من العصور ويقضوا على الايمان باله في النفوس ؟ ..

لقد عمل الذين أخذوا الاشتراكية عنوانا لاصلاحاتهم عندنا على أن يرفضوا كل ما جاءت به الشيوعية لأنه ضد السلام الاجتماعي حتى قال الرئيس الراحل عبد الناصر « عرض على أن أكون شيوعيا فرفضت لأسباب ثلاثة : أولها أن الشيوعية ضد الدين وأنها تريد دكتاتورية الطبقة وثانيها : لأنها تفرض الهدم بالقوة — وثالثها : وليس أقلها شأننا أننى أومن بالقومية وهى ترفضها » *

فكيف اذن — يتحقق السلام الاجتماعى مع وجود تنظيم يدعو للشيوعية والشيوعيين هم مؤسسوه وطلائعه ؟ *

ولا أدري كيف يقبل رجل اذا كان وطنيا ومثقفا ومخلصا لدينه ووطنه وشعبه أن ينطوى تحت لواء هذا التنظيم ويشارك في نموه ونشاطه ؟ لا أدري وهذه هى مبادئه وتطلعاته عرفناها ونزداد معرفة بها كل يوم مهما غلفوها بأوراق السلوفان أو حتى بأوراق « اللحمة » *

هل خلاف الشيوعية مع الاسلام لا يفسد للود قضية :

ومع أن الاسلام قد شق طريقه لأهدافه في اطار الاخوة والمحبة لا في بحار الدماء وغبار الهدم كالشيوعية الا أنه يقف موقفا حاسما من كل انسان يحاول الاعتداء عليه وطمس معالمه ويستتهر بمبادئه وتعاليمه ويعمل بطريقة أو بأخرى للنيل منه لأن الاسلام يفرض على أتباعه المؤمنين به أن يتصدوا لمثل هذه المحاولات لا ولا يتسامحوا معها لأنها محاولات تهدم وتنقض الدين * وتتنكر له تنكرا كليا ولا يعتبرها ضمن الخلافات في الرأي التى لا تفسد للود قضية لانها تفسد أصل الود وتهدمه ولأن الخلاف المقبول في الرأي هو الذى يتم داخل دائرة الايمان وينحصر

في هذه الحالة في كيفية فهم النص فهما لا يتعارض مع النصوص والمبادئ
الآخري •

فهل تريد يادكتور يحيى أن تقول ان خلاف التنظيم الشيوعي —
المسمى « التنظيم الوجودي الوطني التقدمي » مع معارضيته انما هو
خلاف من النوع الثاني الذي لا يفسد للود قضية ؟

كيف : ومبادئ التنظيم شيوعية ماركسية ومؤسسه الأول
شيوعيون ماركسيون ؟ وقد بدأوا يظهرن على السطح في أماكنهم
ويعملون والشعب يعرفهم سابقا من نشاطهم ومن دعوتهم واكنهم كانوا
يحذرون بطش القانون فينتسرون ما أمكنهم التستر وقد برزوا بأعناقهم
الآن وبدأوا ينظمون أنفسهم علنا ويستعدون للنشاط علنا كذلك •

فكيف يمكن أن يقال أن خلافنا مع هذا التنظيم ومبادئه انما هو
خلاف فرعي لا يفسد للود قضية انه خلاف مع الاسلام يقوم على مبادئ
أما مبادئ الاسلام أو مبادئ الشيوعية خلاف بين المؤمنين بالله
والمنكرين له بين المؤمنين بالرسول والمنكرين لهم بين المؤمنين بالآخرة
الاسلامية مع المسلمين والآخرة العالمية مع البشر جميعهم وبين أهدار
كل الصلات •

حرية الرأي :

ومع ذلك تتعلقون بحرية الرأي : نعم والاسلام يقدر ويقدر
حرية الرأي لكن رأى الاسلام لا يجبر أحد على اعتناقه بل يترك لكل
انسان حريته لا يسمح لأحد أن يحاربه أو يستنقصه ويستهن بمبادئه
ويعمل على قبرها واهانتها • الناس أحرار في أن يؤمنوا به أو ألا يؤمنوا
ولكن مع عدم الاعتداء عليه — وهو لا يعتدى على حرياتهم ويجبرهم
عليه وعلى الآخرين كذلك ألا يعتدوا عليه ولا على مبادئه بالقول أو
بالعمل ، لاسيما اذا كانوا ولو اسما وظاهرا •• من أتباعه • وعلى
المؤمنين به أن يحموه من هذا التهم أو بالأصح أن يحسوا كرامتهم

وأمنهم وكيانهم وشخصيتهم من التهجم • فدين الانسان هو كل شيء
فيه ومن تهاون في دينه هان عليه كل شيء •

● أتريد يا دكتور أنت ومن معك في هذا التنظيم أن تعتدوا على
دين البلاد وعلى استقلاله وتقولوا حرية رأى ؟ شيء عجيب •

● وهل تسمح الشيوعية بنقد أى مبدأ من مبادئها أو تعليم يصدره
زعيم من زعمائها على أرضها ؟

● ألم يتهموا بعض الزعماء والكبار فيهم بالارتداد عن الشيوعية
لمجرد أنهم توانوا في تنفيذ تعليماتهم وأعدموهم ، أو نفوهم الى مجاهل
سيبيريا ليموتوا فيها موتا بطيئا فكيف تسمحون لأنفسكم هنا بالانتقاص
على ديننا ومبادئنا ؟

● انكم تعتنقون مبادئ الشيوعية حسنا •• هل تقبلون أن يطبق
عليكم مبادئها المطبقة في بلدها ازاء حرية الرأى •

ويطبق عليكم كذلك الجزاء الذى ينزلون بكل من هاجمها • أو
تنكر لها أو توانى في العمل من أجلها في مجتمعها •

● وهل تغيب عنا تحركات الشيوعيين ؟ هل يغيب عنا أن ولاءهم
للشيوعية لا لدين البلاد ؟ وأن ولاءهم لروسيا لا لوطنهم ؟ وماضى
الشيوعيين وتبعيتهم لروسيا في كل البلاد العربية وغير العربية أمر
معروف وظاهر ظهور الشمس ؟ ولعل أكبر وأحدث دليل هو موقف رئيس
التنظيم السيد خالد محيى الدين من الغاء المعاهدة وهو اجراء رسمى
وشعبى وطنى اتخذ حفاظا على كرامة الوطن وتخليصا له من التبعية
والخنق الروسى • فيأبى ممثل الشيوعية والتنظيم الشيوعى « الا أن
يبرهن على تنكره لوطنه ، وولائه لروسيا من خلال صحيفة شيوعية
عراقية ؟؟ ويقول انه مجرد خلاف في الرأى ويسانده الدكتور يحيى
الجمال وآخرون ؟ ومن العجب أن نجد الدكتور يحيى يناشد أو يطالب

بأن تكون للتنظيم الشيوعي مساحة تعادل التنظيمات الأخرى في أجهزة الاعلام . في الوقت الذي طلع علينا فيه الدكتور يحيى الجمل بمقاله في الجانب الاكبر من صفحة الرأي — واحتل الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله الجانب الآخر ؟ ويأخذ خالد محيي الدين نصف صفحة في جريدة أخرى في اليوم نفسه يتحدثون عن التنظيم المسمى « الوطنى التقدمى والوحدوى » — ان الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله والشيوعيين مثله يحسون أن الشعب شعب مؤمن حفظ الله عليه دينه» ولم يظهر في الريف من الشيوعية شيء من تلك التي ظهرت كالبثور في جسم بعض المدن ، فيدعو الى ما سماه التمثيل النسبى لأنهم يعلمون أن الشعب المؤمن بدينه معه ولن يعطوا أصواتهم للشيوعيين ولن يفوزوا بشيء — لذلك طلع علينا بدعوة الى التمثيل النسبى ليستطيع أن يظفر من خلال الأصوات الشيوعية في كل الدولة ببعض النواب : انه ليس لى من كلمة بعد ذلك أقولها للذين انخدعوا ببريق الألفاظ وأقولها لشعبنا المتدين الا قول الحق تبارك وتعالى :

« ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون » +

سامحك الله يا شيخنا النمر

سامحك الله ياسيدى وغفر لك وهدانا واياك الى ما يرضيه والى ما يصلح حالنا وحال أمتنا •

وهل تسمح لى ياسيدى بعد ذلك بمناقشة موضوعية هادئة — غير هادرة ولا مرهبة — أحتكم فيها الى دينك وضميرك أولا ثم أحتكم فيها الى وعى شعبنا وعقله ثانيا •

واذا أذنت فاننى سأقسم حديثى لك الى قسمين :

أما أولهما فيتعلق بما نسبته الى التنظيم الوطنى التقدمى الموحدوى •
وأما ثانيهما فيتعلق بما نسبته الى شخصا •

وقد بدأت ياسيدى من مقولة أساسية افترضت صحتها الكاملة التى لا تقبل المناقشة ثم بنيت عليها أحكامك القاطعة كلها • أما تلك المقولة فهى أن التنظيم « الوطنى التقدمى الموحدوى » هو تنظيم شيوعى وأن كل من انضم اليه فهو من الشيوعيين •

وهذه المقولة التى قطع بها الشيخ النمر يبدو أنها غابت غيابا كاملا عن لجنة العمل السياسى أولا ثم عن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى وهيئته البرلمانية ثانيا عندما أقروا جميعا قيام هذا التنظيم ، وما أظن ولا أتصور أنهم يسمحون بقيام تنظيم شيوعى يصادق الشيوعيين الاسرائيليين ويعادى العرب المسلمين ، وانما هم أقروا قيام تنظيم يرتبط بفلسفة التحالف ويؤمن بها وله بعد ذلك اجتهادات خاصة به • ذلك لأنهم يؤمنون بأن للعقل البشرى دورا يؤديه وأن الغاء هذا الدور هو دعوة ضد الاسلام وضد العلم وضد التقدم •

نشر هذا المقال فى الاهرام بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٦ وكان آخر مقال نشر لى فى الاهرام •

أقرت لجنة العمل السياسى واللجنة المركزية والهيئة البرلمانية قيام ذلك التنظيم وأقرت برنامجه ووافقت على مقرره ، ولابد وأن هذه الجهات جميعا كانت تعرف ماذا تفعل ، ولكن الدكتور النمر كشف فى مقاله الأخير كيف وقعوا جميعا فى الغفلة وكيف انطلت عليهم الخدعة فأقاموا من حيث لا يدرون — وتلك مصيبة كبرى — تنظيما شيوعيا خائنا لوطنه مارقا عن دينه صديقا لاسرائيل ..

الا يحسن بنا أن نتروى قبل أن نصدر تلك الأحكام القاطعة ولا نلقى بالحمم وشواظ النار هكذا فى غير اناة وبغير تحقيق •

ولعل الأستاذ النمر قد استمع الى خطاب الرئيس محمد أنور السادات الذى تحدث فيه — أمام مجلس الشعب — عن التنظيمات الثلاثة ووصفه لهذا التنظيم بأنه يضم فئات واتجاهات اليسار المختلفة • وهذا يعنى بوضوح وبفهم عميق أن اليسار ليس فئة واحدة ولا اتجاها واحدا وانما هو اتجاهات عديدة تلتقى على أمور وتختلف على أمور •

ولكن شيخنا الفاضل — سامحه الله — لا يرى فى ذلك التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الا كل شيوعى مارق من رحمة الله والعياذ بالله •

وصدقنى ياسيدى اذا قلت لك مخلصا أن هذا التجمع ليس فيه من قدامى الشيوعيين الا قلة قليلة تؤمن بوطنها قبل أى شىء آخر وأن الكثرة الغالبة من أعضائه لا صلة لها بالشيوعية من قريب أو من بعيد وأنها ما كانت تقبل الانضمام الا وهى تعلم جيدا أن ذلك التنظيم لا يضم الا كل وطنى تقدمى وحدوى مخلص ، ولك ياسيدى أن تصدق ذلك ولك أن لا تصدقه ، ولكن عليك أن تتحقق قبل أن تلقى بالاتهام •

هذا عن التنظيم •

أما عنى أنا شخصيا فيبدو أن فجيعتك فى كانت كبيرة وغير متوقعة ،
وهذا يوحى الى بأنك كنت تحسن فى ظنا قد خاب •

وفى كل ماقلته عنى ياسيدى اتفق معك على شىء واحد واختلف
معك بعده — اذا أذنت لى — فى كل شىء ، أما ما اتفق معك عليه فهو انى
أقبلت على ذلك التنظيم عن وعى كامل بما أفعل بل وبعد تذكير طويل •
والى هنا نحن متفقان •

ولكنك تقول بعد ذلك عنى اننى وقد أقدمت على تأييد ذلك التنظيم
فاننى لا أخرج عن أن أكون واحدا من اثنين : أما اننى رجل شيوعى
استطعت أن أخفى تلك الحقيقة زمنا ثم جاءت لى فرصة ظننت وراءها
أملا فظهرت على حقيقتى وأما اننى رجل لا يعتقد ما يعتقد الشيوعيون
ولكننى وضعت نفسى فى خدمتهم لكى أساعدهم على هدم الاسلام
وتحويل مصر الى بلد مستعمر يدور فى فلك روسيا ويتلقى تعليماته من
موسكو • وأشهد الله الحق بل وأشهدك ياسيدى اننى لست واحدا
من هذين وأكاد أجزم أنك بحكم ذكائك وما افترضه من أنك قرأت لى
تدرك ذلك بينك وبين نفسك تمام الادراك •

ولنحتكم ياسيدى الى ما قلته وكتبته سواء فى الماضى أو فى الحاضر
الذى لم تمض عليه أيام •

ولكنى أحب قبل ذلك أن أقول لك شيئا عنى شخصيا وعن طريقة
مسلكى فى الحياة ، أنا ياسيدى رجل لا أفعل شيئا فى الليل أخشاه
فى النهار ، أنا رجل ظاهرى هو باطنى بغير خلاف ، ولو كنت مؤمنا
بالشيوعية ما أخفيت ذلك ولكننى ياسيدى وعلى مدى ربع قرن من الزمان
كنت وما زلت خصما علميا للعقيدة الشيوعية ، والمثقفون فى الوطن العربى
كله من الخليج الى المحيط يعرفون ذلك عنى ، يعرفون من خلال مقالاتى
وكتبى وأحاديثى فى الاذاعة انى رجل أو من بالقومية العربية وأومن
بالاشتراكية ، وأومن قبل ذلك كله وبعد ذلك كله بديانات السماء

وخاتمها وأكملها الاسلام الحنيف الذى أرجو أن ألقى الله عليه •
وتعال ياسيدى نحتكم الى ما كتبت وهو الدليل الوحيد ضدى
أو معى •

فى عام ١٩٦٥ كتبت كتابا عن « الاشتراكية العربية » انتقدت فيه
النظرية الماركسية نقدا علميا ، وبعد ذلك قيل على أعلى المستويات
فى بلادنا انه لا يوجد شىء اسمه الاشتراكية العربية وانما هو تطبيق
عربى للاشتراكية وعدل كثيرون عن استعمال تعبير « الاشتراكية العربية »
ولكننى فى عام ١٩٦٨ أعدت طبع كتابى موسعا وصممت على أن يكون
عنوانه « الاشتراكية العربية » وناقشت سبب اصرارى على ذلك العنوان
فى صفحات طوال •

وعندما عرضت النظرية الماركسية فى ذلك الكتاب عرضتها عرضا
علميا موضوعيا ثم انتقلت بعد ذلك الى تقويمها وناقشت أساسها الفلسفى
وأظهرت فسادها فلسفيا وعلميا ثم قلت « وقد كان يكفى فى تقييم
الماركسية من الناحية النظرية الفلسفية أن ينهار الأساس المادى
الذى تقوم عليه أو أن يثبت على الأقل انه ليس ذلك الأساس الصلب
الذى لا يهتز كما يتصور الماركسيون •

وقد كان يكفى فى تقييم الماركسية نظريا أن نقول ذلك الذى قلناه
ولكننا نود أن نتابع بقية حلقات النظرية لنناقشها مناقشة موضوعية »
وذلك هو الذى فعلته فى صفحات طوال لا أريد أن أعيدها هنا عليك
أو على القراء فهى منشورة ومعروفة •

وعندما انتقلت فى كتابى ذلك الى دراسة « الموقف الفكرى
للاشتراكية العربية » - ص ١٩٨ وما بعدها - قلت « ... وهذا التحليل
الذى نعتقد بسلامته يؤدى بالضرورة الى أن نقول ان من الخصائص
الاساسية للاشتراكية العربية أنها ترى فى الوجود القومى أساسا
جوهريا من الأسس التى ينظر بها الى التاريخ الانسانى • هناك

اشتراكيات ترفض الوطن وترفض القومية هكذا في الكتب وفي النظريات على خلاف كل ما أثبتته ويثبته الواقع حتى لدى المؤمنين بمثل تلك النظريات • ولكن الاشتراكية العربية لا ترفض الوطن ولا أساسه القومي بل هي ترى في القومية أساسا حقيقيا صلبا من الأسس التي يصح أن ينظر من خلالها الى التاريخ الانساني عبر مسيرته الطويلة » •

وعندما عرضت لقضية الدين قلت : « ... ان رسالات السماء في حقيقتها عقائد شاملة تحيط حياة الانسان كلها وهي أيضا وفي نفس الوقت دعوات للعدل الاجتماعي تفتح الباب واسعا أمام كل صور العدل وتغلق الباب تماما أمام كل صور الظلم • والاشتراكية تسعى الى اقرار العدل الاجتماعي ورفع الظلم الاجتماعي بكل صوره • ومن هنا لا تصادم بين الاشتراكية والدين ، وانما عكس ذلك هو الصحيح • وسر الخلط في هذه القضية ان الماركسية ترفض الدين وتراه مخدرا للشعوب وتنكر الحقيقة الالهية ونحن لا نقبل هذا الموقف الماركسي ونرفضه جملة وتفصيلا » •

قلت ذلك وكتبته في عام ١٩٦٨ في وقت كان الميل فيه نحو الماركسية قد يحقق مغنما ياشيخنا الفاضل •

وبعد ما يقرب من سنوات عشر جرت عجالات المطابع بكتاب لي اسمه « الأنظمة السياسية المعاصرة » لم يعلن عنه بعد وقد نزل الى القراء منذ أيام فقط وفي ذلك الكتاب ناقشت النظرية الماركسية أيضا وناقشت نظام الحكم في الاتحاد السوفيتي ، ومما قلته في ذلك الكتاب الذي لم يمض على ظهوره الا أيام معدودات أي بعد أن كشفت عن حقيقتي وأيدت منبر الشيوعيين في رأي الدكتور النمر — « والحقيقة انه يرد على النظرية الماركسية في الدولة — وهي كل جوانبها انتقادات أساسية — فحصر التاريخ الانساني كله في الصراع بين الطبقات وحصر أسباب الصراع كلها في السبب الاقتصادي دون سواه من نوع التبسيط غير العلمي وأن أدعى أصحابه العلمية » •

هل يعد هذا كله يصمم الشيخ الفاضل على أننى أخفيت حقيقتى الشيوعية عن الناس وأننى أظهرتها أخيرا جريا وراء فرصة أو أمل •
وأي فرصة هذه وأي أمل • ليت سيدنا الشيخ النمر يدلنى على شيء من ذلك مع اننى والحمد لله فى غنى نفسى كامل عن البحث عن مثل هذه الفرصة أو ذلك الأمل •

وأعود بعد ذلك الى المقال الذى تفضل الالهـرام ونشره لى عن الخلاف فى الرأى ودعونى أن لا يفسد ذلك الخلاف فى الرأى قضية الودء هل جاء فى ذلك المقال — كما ورد فى مقال الدكتور النمر — دعوة لهدم الدين أو الكفر بالوطنية أو دعوة الى ان الخلاف حول هذه الأمور الجوهرية لا يفسد للود قضية ؟

كلا ياسيدى وأقولها لك صريحة اننى خصم عنيد الى أقصى درجات العناد مع كل من يدعو الى هدم الدين أو الكفر بالوطنية ، كما انى خصم عنيد ضد كل دعاة الرجعية والارهاب الفكرى •

وايتك ياسيدى تعيد قراءة ذلك المقال ولعلك ياسيدى ترجع الى أسبوعين أو قرابتهما لتقرأ لى مقالا فى « الأهرام » أيضا بعنوان « تيار يبحث عن منبره » — ٢٥ مارس ١٩٧٦ — حيث قلت فيه « وفى مصر تيار يبحث عن منبره بين هذه المنابر الثلاثة • فما هو هذا التيار ؟ هذا التيار هو التيار القومى العربى الذى يؤمن بانتماء الشعب العربى فى مصر الى الأمة العربية انتماء الجزء الى الكل والذى يؤمن بأن القومية فى عصرنا هذا لا يمكن أن تكون بغير مضمون اشتراكى ديمقراطى •• وقلت فى ذلك المقال أيضا « وأبناء هذا التيار يؤمنون بالاشتراكية طريقا حتميا للتقدم والتنمية والحيولة دون استغلال الانسان للانسان • ولكن الاشتراكية عندهم ليست قالبا واحدا ثابتا وليست نتاجا ماركسيا خالصا وأن تأثرت بالضرورة بالفكر الماركسى •• والاشتراكية فى الوطن العربى هى بالضرورة اشتراكية عربية بمعنى أنها لابد متأثرة بخصائص هذه الأمة وبقيمتها وبواقعها » •

هذا ياسيدى هو فكرى وهذا هو موقفى احتكم فى تقديره وفى
تقييمه الى دينك والى ضميرك واحتكم فيه قبل ذلك وبعد ذلك الى
جماهير شعبنا الواعية •

* * *

وبعد هذا المقال أغلق أمامى باب الأهرام وأظنه مازال مغلقا
الى يومنا هذا •

ولكن أرجو وأظن أن ذلك وضعاً لن يطول باذن الله •

والله ولى التوفيق •

* * *

رقم الايداع بدار الكتب ٨٢/٢٥١٦

عبد الناصر والسد العالي والقومية العربية

- «عبد الناصر والسد العالي والقومية العربية» ليس هذا عنوانا لثلاث مقالات كما يبدو للقارئ، كما أنه ليس عنوانا لموضوعات ثلاث منفصلة عن بعضها يحاول هذا الكتاب معالجتها وإنما هو عنوان لمقال واحد يعالج موضوعا واحدا.
- كانت معركة السد العالي أولى معارك جمال عبد الناصر ضد الإستعمار الجديد التي أوصلته لقيادة الجماهير العربية كرمز للبطل القومى المنشود ونموذجا يحتدى به فى العالم الثالث.
- وإذا كان مقال «عبد الناصر والسد العالي والقومية العربية» هو أول مجموعة المقالات التى يضمها هذا الكتاب والتى نشرت فى عدد من المجلات والجرائد العربية داخل مصر وخارجها.. فإن هذه المقالات جميعها تدور حول عدد من القضايا السياسية التى تبدو أن الكتاب العرب لم يفرغوا ولن يفرغوا منها فى القريب.
- وصاحب هذه المقالات الدكتور يحيى الجمل قبل أن يكون وزيرا وأستاذا جامعيا يعد من طليعة المدافعين عن قضايا الحريات والعاملين من أجل الفكر القومى وقضية الوحدة العربية.

Bibliotheca Alexandrina



0696010

دار المستقبل العربى . القاهرة
١٠ شارع سليمان باشا - روكسى

